الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية.

إستراتيجية الجزائر لمواجهة التهديدات الأمنية الصادرة من دول الجوار

(دراسة حالة المغرب)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية.

إعداد الطالب:

بعلي أكرم.

إشراف الأستاذ:

بلقرشي إيمان.

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ	الصفة
جنوحات حسين	رئيسا
بلقرشي إيمان	مشرفا ومقررا
لوجاني وسيلة	عضوا مناقشا

صفر/1444

سبتمبر/2022

بسم الله الرحمان الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة السلام على أشرف المرسلين،

أما بعد فالحمد لله الذي وفقنا لهذا وما كنا له مهتدين، فلولا توفيق الله عز وجل و هدايته لما وصلت لهذه المرحلة فالحمد لله رب العالين.

وكل الشكر والامتنان «لوالدي «الكريمين، أطال الله في عمريهما

وأشطر الأستاذة المشرفة " بلقرشي إيمان " على التأكيد دائما على ضرورة الجد في العمل وإتقانه قدر المستطاع،

وأشكر كل من علمني يوما حرفا من " أساتذتي الكرام " في كل المراحل، والشكر لكل من ساعد على إنجاز وإكمال هذا العمل.

الإهداء

إلى صاحب المواقف الحكيمة والسمعة الحسنة والأخلاق الطيبة،

إلى أطيب من عاملني يوما

إلى " جدي الزين بعلي " رحمه الله.

الملخص

الملخص:

يعتبر مفهوم الأمن أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، خاصة ما ارتبطت مضامينه النظرية بأمن الوحدات السياسية ذات السيادة. كما فرض عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية صعود عدة تهديدات أمنية لأمن الدول على المستويات السياسية والأمنية والعسكرية وصولا للمسائل الاقتصادية، كما يعتبر الأمن هدف التي تسعى الدول لتحقيقه بكل الوسائل المتاحة، حيث يعتبر موضوع الأمن من المواضيع البالغة الأهمية خاصة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

تعتبر منطقة المغرب العربي من بين أكثر المناطق التي تعاني من التهديدات الأمنية بمختلف أشكالها ومستوياتها ودرجات تماثلها، وكما نعرف تشكل الجزائر قلب منطقة المغرب العربي جغرافيا، و تتوسط كل دولة بشريط حدودي ضخم يفوق 6000 كلم، مما يقودنا لطرح الإشكالية التي تعالجها هذه الدراسة، و هي كيف تواجه الجزائر التهديدات الأمنية الصادرة من الدول المغاربية ؟

حيث واجهت الجزائر و خاصة بعد 2011 ظاهرة التهريب على الحدود الجزائرية التونسية، كما تواجه خطر الفشل الدولاتي في ليبيا، أما على الحدود الغربية فتواجه الجزائر دولة المغرب للحصول على سيادته الكاملة من المغرب مما خلق التطبيع المغربي مع الكيان الصهيوني الساعي للتغلغل بالمنطقة.

Résumé :

Le concept de sécurité est l'un des concepts centraux dans le domaine des relations internationales, Surtout ce qui est lié à son contenu théorique avec la sécurité des unités politiques souveraines. Le monde de l'après-seconde guerre mondiale imposer La montée de plusieurs menaces sécuritaires à la sécurité des états aux plans politique, sécuritaire Et militaires, jusqu'aux enjeux économiques.

La question de la sécurité est l'un des sujets les plus importants, en particulier dans le monde de l'après-seconde guerre mondiale.

La région du Maghreb considérée parmi les régions qui souffrent le plus des menaces sécuritaires sous touts ses formes, niveaux et degrés de symétrie, comment l'Algérie fait face à des menaces sécuritaires de la part des pays du Maghreb ?

Alors que l'Algérie a été confrontée, surtout après 2011, au phénomène de la contrebande à la frontière allegro-tunisienne, elle est également confrontée à la menace d'une faillite l'état en Libye. Sur les frontières occidentales, l'Algérie fait face au Maroc, qui a des ambition expansionnistes aux dépens de ses voisins. L'Algérie soutient également le peuple du Sahara occidental pour obtenir la pleine souveraineté du Maroc, ce qui crée des tension et des différends entre les deux pays voisins, et l'Algérie a récemment été contrainte d'affronter le danger de la normalisation marocaine avec l'entité sioniste cherchant à pénètres dans la région.

خطة الدراسة

خطة الدراسة :

مقدمة

الفصل الأول : الإقليم المغربي دراسة أمنية-جيوسياسية :

تمهيد.

المبحث الأول : المغرب العربي دراسة في الأبعاد الجيوسياسية .

المطلب الأول : الجغرافية التاريخية السياسية لإقليم المغرب العربي.

المطلب الثاني : جيوسياسية الجزائر ضمن الفضاء المغاربي.

المطلب الثالث : البعد المغاربي في سياسة الأمن الجزائري.

المبحث الثاني : الفضاء المغاربي دراسة جيوطاقوية .

المطلب الأول : الطاقة في إقليم المغرب العربي (ليبيا والجزائر).

المطلب الثاني : إشكالية العلاقة الطردية بين متغيري الطاقة والتهديدات الأمنية.

المبحث الثالث : الفوضى الإقليمية الحدودية بإقليم المغرب العربي .

المطلب الأول : تونس، دراسة في عدم الاستقرار الداخلي 2011-التهريب.

المطلب الثاني : ليبيا والاتجاه للفشل الدولاتي.

خلاصة الفصل الأول.

الفصل الثاني : المغرب العربي على ضوء فرص وتحديات منافسات القوة بالإقليم :

تمهيد

المبحث الأول : التواجد الفرنسي بالمنطقة المغاربية.

المطلب الأول : البعد التاريخي لفرنسا بالمنطقة المغاربية (الاستيطان).

المطلب الثاني : السياسة الفرنسية في المغرب العربي بعد الاستقلال.

المطلب الثالث : الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية لفرنسا في منطقة المغرب العربي.

المطلب الرابع : مكانة وأهمية المغرب العربي في السياسة الفرنسية.

المبحث الثاني : الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي .

المطلب الأول : كرونولوجيا العلاقات الأمريكية المغربية.

المطلب الثاني : مستويات العلاقات المغاربية الأمريكية.

المطلب الثالث : علاقة كل من المغرب والجزائر بالولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الرابع : التنافس الأمريكي على المنطقة المغاربية.

المبحث الثالث : التواجد الروسي الصيني في منطقة المغرب العربي .

المطلب الأول : العلاقات الروسية المغاربية.

المطلب الثاني : العلاقات الصينية المغاربية (الجزائر).

خلاصة الفصل الثاني.

الفصل الثالث : رهان التطبيع المغربي الصهيوني في المنظور الأمني الجزائري :

تمهيد.

المبحث الأول : كرونولوجيا تطور التوتر في العلاقات الجزائرية المغربية .

المطلب الأول : قراءة جيوسياسية لواقع النزاعات في المنطقة المغاربية.

المطلب الثاني : المعضلة الأمنية في تفسير التوتر الجزائري المغربي.

المطلب الثالث : أبعاد تطور التوتر في العلاقات الجزائرية–المغربية.

المطلب الرابع : التوتر الجزائري المغربي في ظل قضية الصحراء الغربية.

المبحث الثاني : التطبيع المغربي الصهيوني، وإثره على تصعيد التنافس بين الجزائر والمغرب .

المطلب الأول : التسلح الجزائري والموقف المغربي منه.

المطلب الثاني : التطبيع وعودة التوتر الجزائري المغربي.

المبحث الثالث : السياسة الأمنية الجزائرية ضد سياسة التغلغل الصهيوني لحفظ التوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية .

المطلب الأول : المكانة التاريخية لليهود في المغرب.

المطلب الثاني : أهمية التطبيع للكيان الصهيوني.

المطلب الثالث : مكونات السياسة الأمنية الجزائرية لمواجهة التغلغل الصهيوني في المنطقة المغاربية.

خلاصة الفصل الثالث.

خاتمة.

المقدمة

1/ تقديم الموضوع :

يتناول موضوع دراستنا أحد أهم الاتجاهات البحثية إلي تعنى بدراسة الأمن الوطني الجزائري في بعده الإفريقي المغاربي، بالتركيز على رصد وتحليل الأبعاد الجوهرية للأمن الجزائري في الدائرة الأمنية الجغرافية المغاربية، والذي سعى من خلاله الباحث إلى تحديد أبرز التهديدات الأمنية للأمن الجزائري الكامنة في الإقليم الجيوسياسي المغاربي.

يشهد الفضاء الجيوسياسي المغاربي ولاسيما منذ ما أطلق عليه إعلاميا "الربيع العربي"، تحولات سياسي وأمنية عديدة (تونس ليبيا) زادت من حدة وتداعيات التحديات والتهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية–المغربية نتيجة الملفات القديمة المتجددة، بالأساس قضية الصحراء الغربية، فضلا عن التصعيد بين الدولتين بعد التطبيع المغربي–الصهيوني.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الاقتراب من دراسة الأمن الجزائري والتهديدات المطروحة عليه، وفق مقاربة تحليلية منهجية لمداخل الأمن القومي الجزائري في المنطقة المغاربية، في ظل صعوبة الفصل بين التهديدات من الدائرتين الأمنيتين المغاربية والساحلية، كما لعلها احد الدراسات الأولى المتواضعة التي توافق إعدادها والتطبيع الرسمي المغاربي–الصهيوني، حيث يمثل هذا التطبيع التهديد الأكثر خطورة على مركز الجزائر كدولة محورية في إقليم شمال إفريقيا، مما جعل الباحث يوليه أهمية كبيرة(فصل كامل) إبان تناول الموضوع.

إذ تتميز دولة الجزائر باتساع حدودها 6343 كم، المسألة التي تجعلها محل إسقاط كافة أنواع التهديدات التماثلية و اللاتماثلية أو المتناظرة الصادرة من المغرب وكيف تستغل القوى الكبرى الخلاف بين الجارتين من أجل التغلغل بالمنطقة وتحقيق مصالحها فيها.

2/ أدبيات الدراسة:

لا تخلو أي دراسة من أدبيات ودراسات تعتبر حجر الأساس الذي ينطلق منه الباحث في البحث في موضوعه.

يعد جون هيرتز وروبرت جيرفيس احد ابرز المنظرين في مجال الدراسات الأمنية حيث صاغ جون هيرتز مصطلح "المأزق الأمني" security dilemma حيث اصدر مقال سنة 1950 والمقصود بالمعضلة الأمنية هي الوضعية التي تتواجد فيها الحكومات أمام مشاكل تمس بأمنها أين يكون الخيار بين أمرين متساويين وغير مرغوب فيهما، وهو ما سنتعرض له في هذه الدراسة.

كما ينطلق باري بوزان، من أعمال جون هيرتز وهو احد ابرز الأسماء في مجال الدراسات الأمنية وله كتاب بعنوان: الناس، الخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية، people state and fear the national security problem in international relations، الصادر كتابه عام 1991 والذي يعتبر إن الأمن يتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الدول.

3/ الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة التي تم إنجازها فيما يخص هذا الموضوع، مذكرة لنيل شهادة الماجستير لحسام حمزة وعنوانها " الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، بجامعة الحاج لخضر بباتنة سنة 2011.

كذلك من بين أهم المراجع التي اعتمدت عليها في هذه الدراسة كتاب عادل جارش وعنوانه "تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الجزائري" الصادر سنة 2018 بالقاهرة.

3/ إشكالية الدراسة:

لطالما شكلت منطقة المغرب العربي دائرة اهتمام لدى صانع القرار الجزائري، إلا أن طبيعة تبعات الأزمات الأمنية التي عرفتها جيوسياسية المنطقة المغاربية منذ سنة 2011م على الأمن الجزائري، بات للدائرة الأمنية المغاربية أهمية بالغة في المنظور الأمني الجزائري، بناءا عليه حاول الباحث معالجة موضوعه من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما هي إستراتيجية الجزائر لمواجهة التهديدات الأمنية في الدائرة المغاربية، و خاصة المغرب ؟

4/ الأسئلة الفرعية:

س1: هل تواجه الجزائر تهديدات أمنية فقط من موقعها الجغرافي، وإذا كان الأمر كذلك، كيف تواجه الجزائر هذه التهديدات؟

س2: هل تشكل علاقات المنطقة مع الدول الكبرى، وتنافس هذه الأخيرة على تحقيق مصالحها المختلفة بالمنطقة تحديا وتهديدا لبعض دولها، وهل تشكل كذلك هذه العلاقات فرص لدول على حساب دول أخرى؟

س3: لا يمكن إخفاء التوتر والخلافات بين الجزائر والمغرب ومنه، ما هي الأسباب الرئيسة لهذا التوتر، وما هي إستراتيجية الجزائر في التعامل مع هذا التوتر؟

5/ الفرضيات:

الفرضية الأولى: تعلب وحدة التركيبة الجغرافية و السكانية و الطاقوية و التاريخية للمنطقة المغاربية دور في انتقال التهديدات الأمنية بالدول المجاورة للجزائر، مما يتطلب رسم استراتيجيات مشتركة بين بلدان المنطقة من أجل التصدي لهذه التهديدات.

الفرضية الثانية: للدول الكبرى مصالح في المنطقة المغاربية و تهديدات صادرة منها تهدد أمنها مما جعل هذه القوى تسعى لنيل مكانة بين دول المنطقة واستغلت خلافات دول المنطقة المغربية خاصة الجزائر و المغرب من أجل التغلغل في المنطقة .

الفرضية الثالثة: منذ الاستقلال دخلت الجزائر مع المغرب في دوامة خلافات كان أولها سعي المغرب للتوسع على حساب الجزائر في حرب الرمال، ثم خلاف الجزائر و المغرب حول قضية الصحراء الغربية، ثم دخول البلدين في المعضلة الأمنية و سباق التسلح وصولا للتطبيع المغربي الصهيوني و التعاون في مجال الأسلحة بين البلدين .

6/ الإطار النظري للدراسة:

النظرية الواقعية الكلاسيكية:

النظرية الواقعية الكلاسيكية تعتبر من أهم النظريات السياسية التي سيطرت على دراسات الأمن والعلاقات الدولية خلال الستين سنة الماضية، وتسعى هذه النظرية لتفسير آلية عمل النظام الدولي وسبب حدوث الصراع بين الدول، وتنبثق الأصول الفكرية للواقعية الكلاسيك يّ من نظريات إدوارد كار وهانز مورجينثاو، ترى هذه النظرية أن الإنسان في تكوينه يرغب في السيطرة ويسعى للقوة ويتجلى هذا في النزاعات والحروب والصراعات التي تقوم من أجل السلطة والنفوذ مما يقود الدولة لاكتساب القوة بأي سبيل.[1]

النظرية الواقعية الجديدة:

هي نظرية من نظريات الواقعية الكلاسيكية نشأت في نهاية السبعينيات من القرن العشرين وذلك بعد ظهور كتاب النظرية السياسية للكاتب كينيث والتز الذي نشر فيه أسس متفّقة مع الواقعية الكلاسيكية في مفهوميّ الدولة والأمن ولكنها مختلفة معها في تفسير بعض نظرياتها.

[1] هيا العزة، **مفهوم النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية**، (موضوع 2022)، الرابط: https://mawdoo3.com/ تم زيارة الموقع يوم: 2022/09/06 الساعة: 00:59.

يرى والتز أن وضع الدولة في بيئة السياسة الدولية ومكانتها في النظام الدولي أهم في تفسير سلوكها من خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى، فبيئة السياسة الدولية وطبيعة النظام الدولي يفسران الفرص المتاحة أمام الدولة والقيود المفروضة على سلوكها الخارجي، أما خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى فتحدد تفاصيل السياسة الخارجية لكل دولة.

المعضلة الأمنية:

إن الشائع هو مفهوم "المأزق الأمني" الذي كثيرا ما برز في الاتجاه الواقعي سواء التقليدي أو الجديد، والمقصود بالمأزق الأمني هو "الوضعية التي تتواجد فيها الحكومات أمام مشاكل تمس بأمنها، أين يكون الخيار بين أمرين متساويين وغير مرغوب فيهما"، فهي حالة يصعب فيها اتحاد القرار بين أمرين كلاهما يلحقان الضرر بالدولة، لأنّ القيام بالاستعدادات العسكرية يخلق شعورا بعدم الاطمئنان لا يمكن انتزاعه في تفكير الدول الأخرى تجاه نوايا هذه الدولة.

يقصد بمعضلة الأمن أنَّ أي دولة في نظام يتميز بالفوضوية كمرادف لحال الحرب في التصور الواقعي، ويحكمه مبدأ "العون الذاتي" لتكون في مأمن من مخاطر هجوم دول أخرى أو أنها تشعر بالتهديد فهي تسعى للحصول على مزيد من القوة، تقيها عدوان محتمل والانفلات من تأثير قوة الآخرين، لكن هذا يجعل الطرف الآخر يشعر بمزيد من الأمن، مما يدفعه للتأهب للأسوأ، وبما أنَّه يستحيل أن يشعر طرف بالأمن تماما في عالم يتكون من وحدات متنافسة، كما يتعذر للدول الاطمئنان أو الثقة بنوايا الدول الأخرى فإن السعي للقوة يتواصل، وبالتالي فالصراع من أجل القوة هو سيد الموقف.

كما يقدم روبرت جيرفيس Robert jervisتعريفاً آخر للمعضلة الأمنية باعتبارها الحالة التي فيها "العديد من الوسائل التي تسعى الدولة من خلالها زيادة أمنها فتقلل من أمن الآخرين.

ويعرف جون هرتز john herz المعضلة الأمنية بقوله: "أنها مفهوم بُنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أنَّ كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنَّها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطراً محتملا".

7/ تحديد المفاهيم:

- **الإستراتيجية:**

هناك العديد من المفكرين الذين تعرضوا لمصطلح الإستراتيجية ولكل منهم تعريفه الخاص فمنهم من حصر الإستراتيجية في المجال العسكري، ومنهم من توسع فيه إلى المجال السياسي، لكن المتفق عليه أكثر التعريفات إرضاء للقارئ في مجال الإستراتيجية، إن الإستراتيجية هي استخدام كل الأدوات المتاحة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة كما تتميز الإستراتيجية بالمرونة من اجل التكيف مع الأوضاع التي قد يواجهها صاحب الإستراتيجية في تنفيذ إستراتيجيته.

- **الجيوسياسية:**

الجيوسياسية هي دراسة أثار جغرافية الأرض البشرية والمادية على السياسة والعلاقات الدولية، بمعنى آخر الجيوسياسية أو الجغرافيا السياسية هي وسيلة لدراسة السياسة الخارجية لفهم وتفسير وتوقع السلوك السياسي الدولي من خلال المتغيرات الجغرافية.

- **الجيواستراتيجية:**

الجيوستراتيجية تبحث في المركز الاستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية، سواء في السلم أو في الحرب، فتتناوله بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة وهي: الموقع، الحجم، الشكل، الاتصال بالبحر، الحدود، العلاقة بالمحيط، الطبوغرافيا، المناخ، الموارد، السكان، كما يمكن تعريف الجيواستراتيجية أيضا بأنها "دراسة موقع الدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحرب"، فموقع الدولة له دور كبير في رسم علاقات تلك الدولة.

- **التهديدات الأمنية:**

التهديد الأمني هو مرحلة من مراحل تطور السلوك النزاعي حيث تتعارض فيه المصالح و الأهداف بشكل كبير وخطير مما يؤدي إلى تطور السلوك النزاعي بين الأطراف من اجل تغيير الوضع القائم، حيث يبلغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر فيها الوصول إلى حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، مما قد يؤدي إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية بين الأطراف المتصارعة معرضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر.[2]

- **التطبيع:**

تطبيع العلاقات من يطبع ويسوي، وهو مصطلح سياسي يشير إلى جعلا لعلاقات طبيعية بعد فترة من التوتر أو القطيعة لأي سبب كان، حيث تعود العلاقات طبيعية وكأن لم تكن هناك خلاف أو قطيعة سابقة، أما بالنسبة لاستخدام مصطلح التطبيع في العلاقات العربية الصهيونية هو استخدام ليس في محله لان العلاقات العربية الصهيونية قد خلقت ووجدت

[2] عادل جارش،**تاثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الجزائري. (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018،)** ص 18

علاقات صراعية ونزاعية وبالتالي لا يمكن إطلاق مصطلح تطبيع على علاقة كهذه، لأنه لم تكن هناك علاقات طبيعية أصلا حتى تعود إلى طبيعتها.

8/المقاربة المنهجية للدراسة:

المنهج التاريخي :إن الإنسان بطبيعته مرتبط بماضيه ولا يستطيع أن يعيش بمعزل عنه، ولذلك يساعد المنهج التاريخي الباحث العلمي في وضع إجراءاته البحثية المنظمة، التي تساهم في الوصول إلى نتائج بحثية صحيحة.فالمنهج التاريخي هو تجميع للبيانات والمعلومات الماضية، ثمّ تصنيفها وترتيبها ونقدها، لعرضها بعد ذلك على شكل حقيقة موثوقة يمكن الخروج منها بقرائن ومدلولات، تساعد الباحث العلمي على فهم أحد المشكلات الاجتماعية أو الموضوعات العلمية[3].

وقد تطلبت الدراسة الاعتماد على المنهج التاريخي لما تطلبه البحث من ضرورة التطرق لتاريخ المنطقة المغاربية، لتفسير وتحليل واقع وحاضر المنطقة.

المنهج الاستقرائي:

تم اعتماد المنهج الاستقراء نظراً للتعقيد الذي تعرفه دراسة الظاهرة الأمنية،نتيجة تعدد متغيراتها واتسامها بالغموض وتشابكها وأبعادها المتباينة والعديدة، المسألة التي تطلبت ضرورة الاقتراب من الحقائق الجزئية حول الموضوع ب إتباع منهج تفكيكي تركيبي بالشكل الذي يساعد ويمكن من احتواء الموضوع محل الدراسة.

منهج دراسة الحالة :

كأحد مناهج البحث العلمي يستخدم في الدراسات الوصفية يهدف لتحليل و فهم الظاهرة و البحث في خصائصها بحثا تفصيليا، يهدف الإحاطة بكل جوانبها التاريخية و التنظيرية، و

[3]تعريف المنهج التاريخي، موقع اكاديمية BTS 2022، الرابط:https://www.bts-academy.com/ تم زيارة الموقع يوم: 2022/09/05 الساعة: 23:31

عليه فهو منهج يسمح بدراسة الظاهرة موضوع الدراسة ككل متجانس، باعتباره تتبعي يمكن من تحصيل المعلومة و توظيفها بما يخدم الدراسة.

9/ هيكلة الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول يحتوي كل منها على ثلاثة مباحث بعضها يحتوي على مطلبين و آخر على ثلاثة مطالب وأخرى على أربعة مطالب.

تم عنونة الفصل الأول ب:"الإقليم المغربي دراسة أمنية_جيوسياسية"، يحتوي على ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تم دراسة الأبعاد الجيوسياسية للمغرب العربي، يتوي على ثلاثة مطالب، تم في المطلب الأول دراسة الجغرافية التاريخية–السياسية لإقليم المغرب العربي. وتم في المطلب الثاني دراسة جيوسياسية الجزائر ضمن الفضاء المغاربي. وتم في المطلب الثالث دراسة البعد المغاربي في سياسة الأمن الجزائري.

وتم دراسة الفضاء المغاربي دراسة جيوطاقوية، احتوى هذا المبحث على ثلاثة مطلبين، المطلب الأول اختص بالطاقة في إقليم المغرب العربي لدولتي الجزائر وليبيا، أما المطلب الثاني، فتم التعرض لإشكالية العلاقة الطردية بين متغيري الطاقة والتهديدات الأمنية.

بينما في المبحث الثالث تم التطرق للفوضى الإقليمية الحدودية في إقليم المغرب العربي مع التركيز على الحدود الشرقية الجزائرية، (تونس وليبيا).

أما الفصل الثاني المعنون ب:"المغرب العربي على ضوء فرص وتحديات منافسات القوة بالإقليم"، فقد احتوى على ثلاثة مباحث اختصت بدراسة علاقات دول المنطقة بالدول الكبرى حيث سنرى في المبحث الأول التواجد الفرنسي بالمنطقة المغاربية، والذي احتوى بدوره على أربعة مطالب، أولها: البعد التاريخي لفرنسا بالمنطقة المغاربية. والمطلب الثاني: محددات السياسة الفرنسية في المغرب العربي بعد الاستقلال. والمطلب الثالث:

الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية لفرنسا في المنطقة المغاربية. وفي المطلب الرابع مكانة وأهمية المغرب العربي في السياسة الفرنسية.

وفي المبحث الثاني الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي، والذي احتوى بدوره أربعة مطالب، المطلب الأول: كرونولوجيا العلاقات الأمريكية المغاربية. والمطلب الثاني: مستويات العلاقات المغاربية الأمريكي. والمطلب الثالث: علاقة كل من الجزائر والمغرب بالولايات المتحدة الأمريكية، والمطلب الرابع: التنافس الأوروبي(الفرنسي)–الأمريكي على المنطقة المغاربية.

وفي المبحث الثالث سنتطرق للتواجد الروسي الصيني في منطقة المغرب العربي. احتوى على مطلبين، تمثل المطلب الأول في العلاقات الروسية المغاربية، والمطلب الثاني في العلاقات الصينية المغاربية.

أما الفصل الثالث فقد تمت عنونته ب: رهان التطبيع المغربي الصهيوني في المنظور الأمني الجزائري، تمثل مبحثه الأول في كرونولوجيا تطور التوتر في العلاقات الجزائرية–المغربية، احتوى هذا المبحث على أربعة مطالب المطلب الأول: قراءة جيوسياسية لواقع النزاعات في المنطقة المغاربية. والمطلب الثاني: المعضلة الأمنية في تفسير التوتر الجزائري المغربي، والمطلب الثالث: أبعاد تطور التوتر في العلاقات الجزائرية–المغربية والمطلب الرابع: التوتر الجزائري المغربي في ظل قضية الصحراء الغربية.

وفي المبحث الثاني تم دراسة أثر التطبيع المغربي الصهيوني على تصعيد التنافس بين الجزائر والمغرب، احتوى على مطلبين: المطلب الأول اختص بصفقات التسلح الجزائرية وموقف المغرب منها 2006، أما المطلب الثاني فتم فيه دراسة التطبيع وعودة التوتر الجزائري المغربي.

وفي المبحث الثالث، تم التطرق إلى السياسة الأمنية الجزائرية ضد سياسة التغلغل الصهيوني لحفظ التوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية. يحتوي المبحث على ثلاثة مطالب المطلب الأول يبحث المكانة التاريخية لليهود في المغرب، والمطلب الثاني: أهمية التطبيع بالنسبة للكيان الصهيوني، والمطلب الثالث: مكونات السياسة الأمنية الجزائرية لمواجهة التغلغل الصهيوني في المنطقة المغاربية والقارة الإفريقية ككل.

الفصل الأول :

الإقليم المغاربي دراسة أمنية

–جيوسياسية –

تمهيد:

تلعب جيوسياسية إقليم معين دورا محوريا في الاقتراب وفهم المنظورات الأمنية للدول، انطلاقا من تحديد طبيعة التحديات والتهديدات التي تطرحها هذه الجيوسياسية، وكذا الفرص التي تُمثلها هذه الجغرافية في الفكر الاستراتيجي للقوى الدولية المتنافسة، ولعل أنَّ بداية الاقتراب من فهم السياسة الأمنية الجزائرية يكمن في رصد مختلف التحولات في الجيوسياسية المغاربية التي كان لها أثر في بلورة العقيدة الأمنية الوطنية (حرب الرمال كتهديد خارجي، الارهاب كتهديد بنيوي وتحوله من أزمة داخلية إلى تهديد إقليمي، التهديدات الإقليمية الجديدة بعد 2011م).

المبحث الأول: المغرب العربي دراسة في الأبعاد الجيوسياسية

المبحث الثاني: الفضاء المغاربي دراسة جيوطاقوية

المبحث الثالث: الفوضى الإقليمية الحدودية بإقليم المغرب العربي

المبحث الأول: المغرب العربي دراسة في الأبعاد الجيوسياسية :

المطلب الأول: الجغرافية التاريخية –السياسية لإقليم المغرب العربي :

يعد وصف المفكر ابن خلدون لجغرافية المغرب العربي، الذي يذكره الدكتور على كسار غدير الغزالي في كتاب "الجذور التاريخية لسكان منطقة بلاد المغرب العربي القديم"،الأفضل في تحديد جيوسياسية المنطقة ذاكرا في قوله: "والمغرب قطرا واحدا مميز بين الأقطار يحده من جهة الغرب البحر أو ا لمحيط الأطلسي، ومن جهة الشمال البحر الرومي (البحر المتوسط)، ومن جهة القبلة (الشرق) والجنوب العرق (العرق تمثل سياجا على المغرب من المحيط حتى تلتقي بصحراء مصر الغربية).

بهذا الوصف تنحصر المنطقة المغاربية جيوسياسياً بين إفريقيا السوداء جنوبا والتي تفصلها عنها الصحراء وأوروبا شمالا والتي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط والتي تنتهي عند بدايته(مصر)،فالمنطقة تمثل محور تقاطع ثلاث قارات: إفريقيا،أسيا،أوروبا، مما يجعل هذه المنطقة ذات أهمية جغرافية و إستراتيجية بالغة.[4]

أما بالنسبة لجغرافية المغرب العربي فهي لا تعترف بالدول والحدود السياسية بينها، فهي لا تعترف بالجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا ولا بالصحراء الغربية وقضيتها في المنطقة المغاربية، إنما تعترف بكتلة اسمها المغرب العربي أو الكبير أو المغارب،[5]وهناك حتى من يسميها بشبه الجزيرة المغربية، حيث دول المغرب العربي تشترك في طبيعتها الجغرافية من سلاسل الجبال إلى السهول والوديان إلى الصحراء، وكذلك طبيعة الإنسان والمناخ كما تشترك في الأقليات المنتشرة في دول المنطقة كالطوارق والامازيغ، "فالجبال التي كانت في

[4]عادل جارش،**تاثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الجزائري**. (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018، ص 65.

[5]عبد الكريم غلاب،***قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي***، (بيروت، دار المغرب الإسلامي، 2005)، ص25

بعض البلدان حاجزا كانت في المغرب العربي واصلا في امتدادها المتميز غرب–شرق وفي بعض المناطق جنوب – شمال".[6]

تتميز منطقة المغرب العربي بسلسلتين من الجبال تسمى في الجزائر بالأطلس التلي شمالا والتي تربط منطقة المغرب العربي من الغرب إلى الشرق (المغرب، الجزائر، تونس) ، والأطلس الصحراوي جنوبا بداية من الجنوب المغربي إلى الجنوب التونسي مرورا بالجزائر مما يربط جنوب المنطقة بشمالها.

خريطة رقم (01): السلاسل الجبلية في منطقة المغرب العربي :

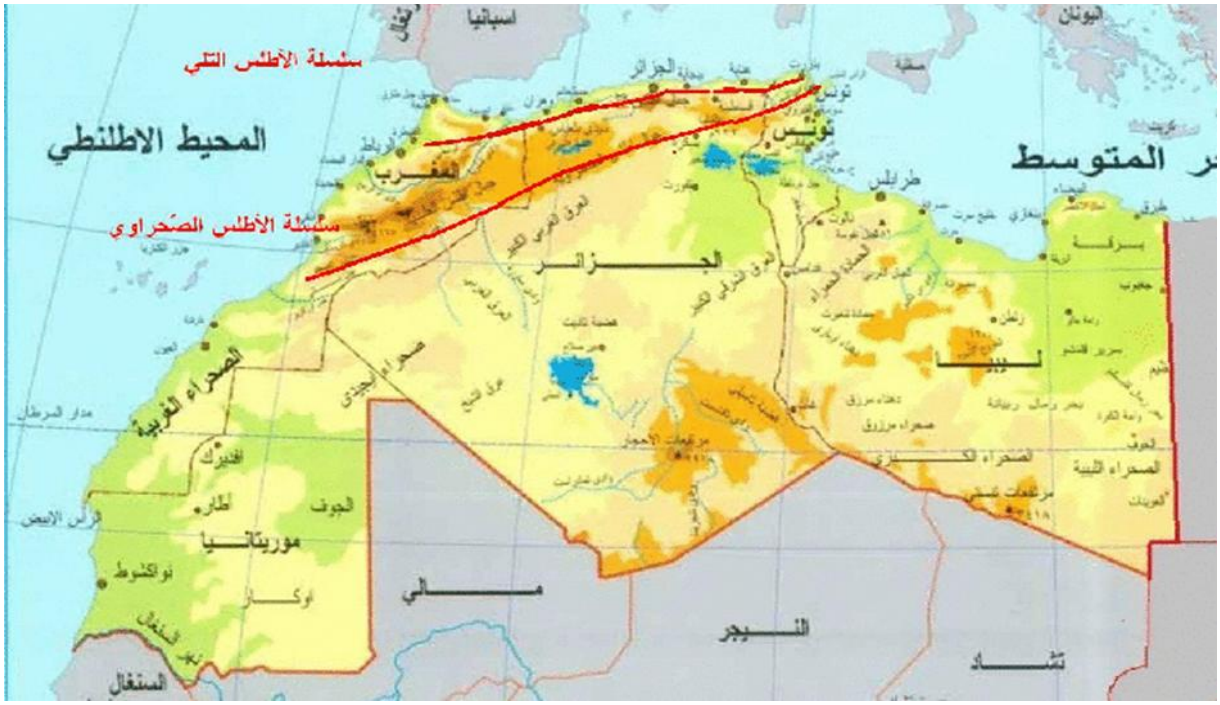

المصدر: http://image.app.goo.gl/qgULWD1MBYviShy59

ومن وجهة نظر أمنية فإن اتصال هذه البلدان بسلاسل جبلية هو الأمر المثالي لانتقال التهديدات الأمنية فيما بين دول المنطقة، كتهريب السلاح وتهديد الإرهاب و مختلف أشكال

[6] عبد الكريم غلاب، المرجع نفسه،ص26.

الجريمة المنظمة، حيث خلال سنة 2021 م شهدت معظم دول المغرب العربي عمليات إرهابية انتهت بإلقاء القبض على بعض الخلايا(01 أفريل 2021م قتل ثلاثة إرهابيين بينهم قيادي محلي في تنظيم "داعش الإرهابي" وامرأة أسيوية فجرت نفسها في مناطق **جبلية** بالقصرين التونسية قرب الحدود مع الجزائر).[7]

فالجبال هي الملاذ الأول للإرهاب في المنطقة مما يتطلب اتخاذ هذه الدول أحيانا إستراتيجية أمنية مشتركة من اجل التصدي لهذه الظاهرة، حيث دفع التخوف من الفوضى والإرهاب وانتقاله عبر الحدود الدول الخمس الأعضاء في اتحاد المغرب العربي إلى تعزيز المراقبة الأمنية والعسكرية على الحدود المشتركة، كما أعلنت تونس سنة 2016م عن مشروع لبناء سور على طول الحدود مع ليبيا لتمكينها من السيطرة و مراقبة تسلل المقاتلين والمهاجرين غير الشرعيين والأسلحة والمخدرات إلى تونس. [8] أما بالنسبة للجزائر فقد أغلقت حدودها البرية مع كل الدول المجاورة ما عدا تونس.

أشار اللواء عبد الحميد غريس عام 2020م الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني، في أشغال الاجتماع السادس عشر لوزراء الدفاع دول الأعضاء المبادرة 5+5 قائلا:"إن بلدي، ضمن إستراتيجيته الأمنية وأخذا بعين الاعتبار عدم الاستقرار الذي يلحق بغرب البحر الأبيض المتوسط، وشريط الساحل الصحراوي، قد أقحم وسائل بشرية و مادية معتبرة من اجل تأمين حدوده البرية ومداخله البحرية، كما تم كذلك وضع مسار تعاوني مع بعض البلدان

[7] رامي التلغ، الأوضاع الأمنية في دول المغرب العربي في 2021، afrigatenews .net،تم تصفح الموقع يوم 02/04/2022، ساعة: ....، أكمل التهميش

أنظر الرابط:**http://www.afrigatenews.net/article**.

[8] المرجع نفسه.

الحدودية، وذلك تماشيا مع مبادئ سياستنا الخارجية المتمثلة في عدم التدخل في شؤون الغير و في إطار الشرعية الدولية.[9]

كما تتميز الطبيعة الجغرافية للمنطقة بالسهول والهضاب، التي تعطي المنطقة طابعا حضاريا أكثر، وذلك يعود لصلة هذه المناطق بالبحر، وكذلك تمكين الإنسان من مناطق الإقامة والاستقرار الحضاري حيث توفر هذه المناطق للإنسان الاستقرار السكني، المعمار، الزراعة، وسهولة التنقل واستغلال المياه(رغم محدوديتها)، فمجموعة السهول والهضاب الساحلية والداخلية هي مصدر الحياة الأساسية في دول المنطقة المغاربية وشعبها.[10]

يتمثل القسم الأكبر من المغرب العربي في الصحراء التي تمتد من المحيط غربا حتى حدود مصر، وتمثل هذه الصحراء الجزء الواصل الفاصل بين إفريقيا الوسطى والشرقية والغربية(السوداء)، كما تمد هذه الصحراء المنطقة كلها بالثروة الإستراتيجية الحيوية كالبترول، الغاز الطبيعي والمعدنية منها، [11]فضلا عن الطاقات المتجددة على غرار الطاقة الشمسية كما سنفصل لاحقا في البعد الطاقوي للمغرب العربي.

توزع هذه الصحراء على كل دول المغرب العربي وتحتل نسب مختلفة من المساحة الإجمالية لكل دولة، كما تعتبر أكبر نسبة من صحراء المغرب العربي للجزائر حيث تمثل نسبة 80% من المساحة الإجمالية للبلاد أي قرابة 2 مليون كلم ،[2]هذه المساحات الشاسعة غير مستغلة بنسب كبيرة من قبل السلطات الجزائرية كما تعاني الجزائر من التوزيع غير المنتظم للسكان،

[9]الجزائر سخرت جل الوسائل من اجل تامين حدودها البرية ومداخلها البحرية، جريدة اللقاء ،16 ديسمبر 2020، تم زيارة موقع الجريدة يوم 02/04/2022، الساعة:14:12
أنظرالرابط:**https://elikaaonline.com**

[10]عبد الكريم غلاب،المرجع نفسه،ص27.

[11]المرجع نفسه، ص29.

وخاصة منطقة الصحراء التي نسبة توزيع السكان فيها أقل من 01ن/كلم^2 نستثني من ذلك مناطق الواحات التي تزيد فيها الكثافة عن 100ن/كلم^2.[12]

ترتبط الصحراء الجزائرية بقضية سياسية هامة لا يمكن إغفالها في القضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري،ألا وهي مسالة الطوارق ومنطق اللاحدود (التخوف من المطالب الانفصالية مستقبلاً)، حيث توزع الطوارق على خمسة بلدان "ليبيا، الجزائر، مالي، النيجر وبوركينافاسو"، تعتبر منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا وهي تعتبر من أعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، وانطلاقا من احترام مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة انقسم موقف الطوارق إلى موقفين:

• موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طارقية في الصحراء الكبرى.

• موقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية،(حتى وإن كان اغلب الطوارق لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنقلاتهم التي تواكب التقلبات المناخية)، وبين هذا الموقف وذاك يبقى كل من الموقفين يمثل تهديد لوحدة الدولة وأمنها، خاصة إذا كانت هذه الجماعات دُعمت من طرف قوى خارجية.[13]

[12] بلقاسم الطاهر، "الجغرافية الاقتصادية"، **محاضرة موجهة لطلبة الماستر** ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2022/2021، ص01.

[13] فارس لونيس، **امن الحدود الجزائرية في ظل التهديدات فوق الدولاتية ومنطق اللاحدود الجغرافية دراسة حالة الطوارق**، المركز الديمقراطي العربي، 27 يوليو 2016، **الرابط:** democraticac.de تم زيارة الموقع يوم:08/29/ 2022، الساعة: 14:30.

المطلب الثاني: جيوسياسية الجزائر ضمن الفضاء المغاربي

جيوسياسياً إنَّ الجزائر أو ما يعرف بالمغرب الأوسط دولة ذات مساحة كبيرة تشكل قلب المغرب العربي، تتوسط جميع بلدان المغرب العربي وتمثل مساحة 39.2% من المساحة الإجمالية، للدولة الجزائرية حدود برية ذات امتداد كبير يبلغ طولها 6343 كلم، (ليبيا 982، تونس956 كلم، مالي 1376، موريتانيا 463، المغرب 1559 كلم، النيجر 956، الصحراء الغربية 42 كلم)، وشريط ساحلي يقدر بـ 1200 كلم.

تبدو الجزائر محاصرة من قبل جيرانها، ليس هناك معبر حدودي مع موريتانيا ومالي والنيجر، حدودها غير آمنة مع دول"مالي،ليبيا،تونس والنيجر"، إضافة لمنطق الشك والخوف المغربي – التونسي من الجزائر لم يتغير كثيرا، المسألة التي تظهر جليا في تقارب الدولتين مع أوروبا وهو ما يظهر من خلال رفضهما التعاون مع الجزائر في المسائل الطاقوية (رفض التعاون مع سوناطراك فيما يتعلق بتمرير الغاز المميع باتجاه اسبانيا وإيطاليا)، رغم استفادتهما من غاز هذه الأخيرة الذي يجري أو يمر عبر أراضيهما و هذا دليل على الشك الدائم في الجزائر رغم مساعيها الحثيثة لإقامة تعاون في الجيوسياسية المغاربية يُمَّكن من احتواء النزاعات في المنطقة.[14]

اتساقاً وقول "نابوليون بونابرت" أن الجغرافيا تتحكم وتدير سياسة الأمم،فإن جغرافية الجزائر جعلت منها ذات أهمية إستراتيجية وأمنية كبيرة في المنطقة،من حيث أنَّها محور الاتصال بين قطبي المغرب العربي الغربي والشرقي من الصعب بناء أي مشروع سياسي أو اقتصادي أو أمني دون مشاركتها باعتبارها قلب المنطقة.[15]

[14] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية والأزمة الكبرى في الإستراتيجية الدولية** . (القاهرة: دار العالم العربي، 2016،) ص 115_119.

[15] عادل جارش، مرجع سبق ذكره، ص88.

وهو ما أشار إليه الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في مخاطبته للرأي العام بمقولة "لا مغرب عربي دون الجزائر"، وهي أطروحة واضحة للجميع من حيث المبدأ الجغرافي هذه الأخيرة التي منحت الجزائر موقع استراتيجي نادر يمكنه من قيادة المنطقة، غير أنَّ معطيات الجزائر الجغرافية بحاجة إلى عقل مدبر يترجم سياسيا طموحها– القوة المهيمنة إقليميا– بما يساعد على لعب أدوار مؤثرة أفريقيا ومتوسطياً، والحقيقة أن الجزائر لم تستطع حتى اليوم توظيف هذا العامل بالرغم من ثقله لصالحها.[16]

أما بالنسبة للحدود التي تعرف بأنها الخطوط الجغرافية الفاصلة بين دولة وأخرى فهي تمثل الامتداد الطبيعي لكل دولة، وبالتالي تجعل الدولة تحافظ على إقليمها ببسط سيادتها في أراضيها ومياهها الإقليمية ومجالها الجوي، فهذا المصطلح يعطي للدولة حق استغلال ثرواتها و إقليمها، إذ أنَّ مسألة الحدود لفتت اهتمام عديد المفكرين على رأسهم المفكر الألماني "فريديريك راتزل" الذي اعتبر أن الحدود بمثابة الجلد الذي يحتوي الجسد والعظام ويسمح بنموه وحمايته، والهدف الأساسي من وضع الحدود لأي دولة هو حماية الدولة و مواطنيها من التهديدات الخارجية،وفي آن واحد تستمد الدولة منها أمنها الداخلي وهو ما تسعى إليه الجزائر خاصة في ظل الامتداد الكبير لحدودها البرية.

تمثل الجزائر بوابة إفريقيا ، كما تعتبر مصدر طاقوي بالنسبة لأوروبا من حيث تزويد هذه الأخيرة بالموارد الاستراتيجية الحيوية الناضبة (الغاز الطبيعي والبترول)، حيث اعتبرتها المفوضية الأوروبية سنة 2006م دولة ضمن الحزام الطاقوي الأوروبي.

من الناحية الاقتصادية الجزائر متفوقة على المستوى المغاربي بناتج محلي يقدر ب 159 مليار دولار سنة 2018م، يفوق بنسبة كبيرة الناتج المحلي للدول المغاربية ودول منطقة الساحل، واقل بكثير من الناتج المحلي لبعض الدول المتوسطية كفرنسا (اقل ب 18 مرة)، وإيطاليا(اقل ب 08 مرات) واسبانيا (اقل ب 10 مرات)، وقد ساهمت المكانة

[16] محمد بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص89.

الاقتصادية الجزائرية لا سيما في مجال الطاقة في تعزيز طموح الجزائر لل ريادة المغاربية (المرتبة الخامسة عالميا في تصدير الغاز والمرتبة 17كأكبر مصدر للبترول) وبثقل سكاني 45 مليون نسمة ، بمعنى سوق اقتصادية واعدة بالنسبة للقوى الدولية، كما تعتبر الجزائر دولة آمنة وتشهد استقرارا نسبة للفوضى التي شهدتها دول المنطقة، لها عدة عوامل تضعها في موضع "الدولة المؤهلة" لان تكون قوة إقليمية ومحورية.[17]

المطلب الثالث: البعد المغاربي في سياسة الأمن الجزائري :

ساهمت العديد من العوامل منذ استقلال دولة الجزائر، في بلورة إدراك صانع القرار الجزائري بأولوية إيلاء الاهتمام بالتهديدات ذات الطبيعة الحدودية في الجيوسياسية المغاربية، ولعل أنَّ بداية تكريس هذه القراءة التحليلية الأمنية كانت مع:

أولاً: التهديد الحدودي المغربي 1963م:

تمثل أول تهديد جيوسياسي مغاربي في إبداء المملكة المغربية منذ استقلالها طموحات توسعية على حساب مناطق من الجنوب الجزائري (مطالب حدودية خرافية أيضاً في كل من موريتانيا ومالي والسينغال)، تبعا لذلك أقدمت على محاولة التمدد على حساب ولاية تندوف الجزائرية وبعض المناطق المجاورة لها على اثر استقلال الجزائر، نتج عن ذلك ما أطلق عليه بحرب الرمال عام 1963 م بين الدولتين، لتُشكل الحادثة نقطة مفصلية وتحديد المغرب كتهديد مباشر للأمن القومي الجزائري في جيوسياسية إقليم المغرب العربي.[18]

تنامى التوتر المزمن في العلاقة بين الدولتين إلى يومنا هذا ليس فقط على خلفية حرب الرمال، وإنما التنافس الثنائي للدولتين على الزعامة في المغرب العربي وكذا على الأدوار في الترتيبات العربية والأفريقية، بل وحتى في الضفة المتوسطية وكذا في علاقتهما مع القوى

[17] جارش عادل، **مرجع سبق ذكره**، ص 82 84.

[18] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**، (المكتبة العصرية، الجزائر، 2005)ص 41، 42.

الكبرى، كلها اعتبارات رسخت في إدراك صانع القرار الجزائري المغرب كتهديد مباشر للمسعى الجزائري نحو الريادة الإقليمية.

ثانياً: قضية الصحراء الغربية عام 1975م

عاد التوتر في العلاقات الجزائرية – المغربية يبرز ويتنامى من جديد على اثر انهاء الاحتلال الاسباني لاقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب، اين ومذلك الوقت تسعى المملكة المغربية لضم الاقليم لسيادتها، في المقابل تسعى الجزائر للدفاع عن حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره وانهاء قضية تصفية الاستعمار في الفضاء الجغرافي المغاربي.

لتجسد القضية ثاني نقطة مهمة في تطور السياسة الأمنية الجزائرية بتركيز القوات العسكرية الوطنية على أمن الحدود الوطنية (انطلاق سباق التسلح وارتفاع نسبة النفقات العسكرية من 285 مليون دولار عام 1975م إلى 856.8 مليون دولار عام 1982م)، واعتبار أمن الدولة ومسعاها الريادي يكمن في مواجهتها واحتوائها لطبيعة التهديدات الكامنة في الجيوسياسية المغاربية أولاً ثم في دوائرها الأمنية الأخرى ثانياً.[19]

المسألة وان دلت على شيء إنَّما تدل، على أنَّ مفهوم التهديد في المنظور الأمني الجزائري أول ما بدأ يتشكل في صورته أولى اخذ الطابع البري الحدودي، مما أدى لتطوير سلاحي البر والجو على حساب سلاح البحرية.

[19] بهجت قرني وآخرون، **السياسات الخارجية للدول العربية. تر: جابر سعيد عوض**،(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002،) ص 219.

المبحث الثاني: الفضاء المغاربي دراسة جيوطاقوية

ينتج المغرب العربي الكبير موارد طاقوية ومنجمية بكميات هائلة وهامة ومتنوعة،وهي أساسا من النفط والغاز الطبيعي والفوسفات والحديد،يتمركز الإنتاج المنجمي في المغرب الأقصى وتونس وموريتانيا،حيث يحتل المغرب المرتبة الأولى بين منتجي الفوسفات في العالم وتونس كذلك حيث ينتج البلدين 70% من إنتاج الفوسفات في العالم طبعا النسبة الأكبر للمغرب من هذا الإنتاج، أما موريتانيا فتنتج 6760 ألف طن من الحديد.

كما يتمتع المغرب العربي باحتياطي هائل من الموارد الطاقوية خاصة في الجزائر وليبيا وهما دولتان عضوتان في منظمة الدول المصدرة للنفط، كما يعتبر البلدان الفاعلان الرئيسان في المنطقة المغاربية في مجال الطاقة، كما يعتبر إنتاجهما ذو أهمية كبيرة بالنسبة للإمدادات الأوروبية بالطاقة وذلك عائد للنوعية الممتازة من النفط الخام الذي ينتجه البلدان وقرب المنطقة من أوروبا.[20]

المطلب الأول: الطاقة في إقليم المغرب العربي: دراسة لدولتي الجزائر وليبيا

بناء عليه سنركز في هذا المبحث عن الجزائر وليبيا كونهما الدولتان الرائدتان في الإنتاج الطاقوي بالمنطقة.

أولاً: دولـــــة الجزائر:

تعتبر الموارد الطاقوية ركيزة الاقتصاد الجزائري، حيث تحتل الجزائر المرتبة 15 عالميا في احتياط النفط، والمرتبة 18 من حيث الإنتاج، والمرتبة 12 من حيث التصدير، كما تقوم بتكرير نصف موادها البترولية الخام. تتمتع الجزائر بعائدات نفطية ضخمة كل سنة ما يجعلها من الدول الأساسية في منظمة الأوبك، كما تحوى ثروة غازية مهمة جدا حيث تحتل

[20]Jean philipe cueille. **Pays petroliere et gaziers du maghreb et du moyen orient** .ifpenergies nouvelles

المرتبة 5 من حيث الإنتاج والمرتبة 3 في التصدير في العالم، بعائدات مالية تقدر بمليارات الدولارات، فضلا عن كونها تحتل المرتبة الثالثة عالميا في مخزون الاحتياط.[21]

تعتلي الجزائر مراتب لا بأس بها على المستوى العالمي في مجال الطاقة مما يجعلها بلدا مهما في استراتيجيات الدول التي تسعى لتحقيق أمنها الطاقوي، المسألة التي تجعل من متغير الطاقة عاملا مهما في السياسة الخارجية الجزائرية (تصديرا) خاصة تجاه القارة الأوروبية، وفي كسب التحالفات الطاقوية (عضو في منتدى الدول المصدرة للغاز عالميا).

تلعب الطاقة وخاصة البترول والغاز دورا مهما في رسم حجم العلاقات الجزائرية – الأوروبية ومكانة الجزائر بالنسبة لأوروبا، حيث ظهر خلاف كبيرفي نقاشات اتفاقيات أيفيان في 18 مارس 1962 حول مسالة الصحراء التي أرادت فرنسا إخضاعها لها إداريا و عسكريا واقتصاديا، إلا أن الجزائر رأت أن خطرا يهدد استقلالها خاصة مع الاكتشافات النفطية عام 1956 م و بالتالي فهي ثروة لازمة لبناء أي قاعدة اقتصادية و أحداث تنمية بإمكانها السير بالبلاد نحو التقدم و الازدهار إلا أن فرنسا عملت كل ما بوسعها للحفاظ على الصحراء كأراضي تابعة لها حتى تضمن هامش من استقلاليتها عن الشرق الأوسط [22]. مما يدل على أهمية وتأثير الصحراء في الأمن والعقيدة الأمنية الجزائرية.

اقتصاديا تعاني الجزائر مما يُعرف بـ" اقتصاد الريع"، فهي من أكبر منتجي الغاز والنفط في العالم نظرا لتمتعها بثروات طبيعية كبيرة من المحروقات فقطاع المحروقات يمثل حوالي

[21] ساسة بوست، **المغرب العربي: بالأرقام ثروات هائلة لكن ضائعة**، الرابط: sasapost.com تم زيارة الموقع يوم2022/05/17. الساعة: 14:19.

[22] نخلة زينب، بن حمية عبد العظيم، **دور الطاقة في العلاقات الأوروبية المغاربية**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية،) جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/2012، ص 37 38.

نسبة 97% من عائدات البلاد من التصدير[23]، غير أنها مسألة خطيرة جدا باعتبارها موارد حيوية ناضبة، الأمر لذي يستدعي توظيف العائدات المالية للموردين في تطوير مشاريع طاقات متجددة تضمن استقرار الاقتصاد الوطني المستقبلي. يقول حمادي عبد القادر في (كتاب جماعي) فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الدفاع الوطني و الأمن الوطني: "الريع هو بدلات الإجارة والدفعات الدورية التي تدفع للمالك لقاء السماح للغير باستعمال أرضه أو مزرعته أو بيته أو ما شابه ذلك".يختلف الريع عن الإيجار لأن الإيجار هو البدل المدفوع لاستعمال الأموال بصفة عامة سواء كان المال من صنع الطبيعة أو من صنع الإنسان، أما الريع فهو العوض المدفوع لاستعمال احد المصادر ذات العرض الثابت التي أوجدتها الطبيعة والتي من مقدور الإنسان أن يزيد من عرضها فالريع هو المبالغ التي تدفع لقاء خدمات عوامل الإنتاج.

فالريع هو مكافئة تعطى للمالك لكونه مالكا لأحد عوامل الإنتاج (الأرض) وليس كمدفوعات له عن عمل قام به، ويجب التمييز بين الريع التعاقدي والريع الاقتصادي حيث يعني الأول مقدار الأرض الحقيقي الذي يدفعه المزارع لأصحاب الأرض عن استعماله لأرضه بموجب عقد يعقد بينهم.

أما الثاني يعنى فائض الدخل الذي يزيد عن معدل تكاليف العامل الإنتاجي الذي يستخدم في الإنتاج، وبما أن الأرض هبة من الطبيعة فإن كل ما ينتج عنها يعتبر ريعا اقتصاديا لعدم وجود تكاليف لإنتاج هذا المنتوج، كما تشكل الموارد النفطية لغالبية هذه الدول النسبة العظمى من الإيرادات الحكومية والمكون الرئيسي لهيكلها، لذلك فإن الإيرادات النفطية لهذه الدول تمارس دورا مهما في التأثير على معدلات النشاط الاقتصادي والاستقرار المالي فيها،

[23] عادل جارش مرجع سبق ذكره، ص84.

وذلك من خلال قناة الإنفاق العام وبالتالي الزيادة في الموارد النفطية لحكومات الدول ذات الاقتصاد الريعي تتيح زيادة القدرة على الإنفاق.[24]

كما ظهرت في أدبيات الاقتصاد السياسي أن هناك علاقة بين الاقتصاد الريعي والديمقراطية، حيث خلصت هذه الدراسات في مجموعة من الأفكار حول هذا الموضوع تمثلت في أن الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج هو المدخل نحو الديمقراطية، فهناك علاقة طردية بين الاقتصاد المنتج والديمقراطية، كما أن هناك علاقة بين الاقتصاد الريعي وظهور أنظمة سياسية غير قابلة للمساءلة، كما الاقتصاد الريعي يولد طبقة سياسية واجتماعية تعمل بما تحقق لديها من مكانة على إعاقة التحول نحو التنويع الاقتصادي مثلما تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعطل الديمقراطية وفي سياق هذه العلاقة يصنع مايكل روس في تحليلاته آليات شكلت العلاقة ين الوفرة النفطية وغياب الديمقراطية وهي:

- ✓ **الأثر الضريبي:**

عادة ما تعزز الضرائب وجود التمثيل وبالتالي وجود المجالس النيابية بينما تفتت عائدات النفط هذه الصلة، بحيث تصبح عملية جمع الضرائب ليست ذات أهمية كبيرة للسلطة وبالتالي تحرر الحكومة من محاسبة دافعي الضرائب كمصدر رئيسي للدخل في الدول غير الريعية، والمساءلة إلى درجة تمكن الدولة الريعية من أن تصبح مستقلة عن المجتمع وهو ما يقلل من فرص المشاركة السياسية، كذلك عندما تمول الحكومات عبر فرض الضرائب تصبح أكثر تقيدا من قبل مواطنيها لكن عندما تمول الحكومات من عائدات النفط تصبح اقل عرضة للضغوطات العامة.

1 بهلول نسيم، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني** ، (دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،2015)، ص 317_318.

✓ **تأثير الإنفاق:**

،توفر عوائد النفط وتوزيعها من الدولة إمكانية الحصول على الدعم وتأييد الرأي العام فالدولة بإنفاقها على التوظيف تصبح في بعض الدول الريعية اكبر مستخدم وموظف للموارد البشرية، وبذلك تكرس تبعية المجتمع لها وتستقطب شرائح وفئات مجتمعية واسعة بتوزيع العطايا و المنافع لفئات أو جماعات بعينها، بهدف تعزيز الولاء وكسب المؤيدين والمنتفعين وتقوية العلاقة مع الموالين، وضمان دعمهم وتأييدهم لها، وهو ما يحبط أي محاولة من قبل أي جهة للمطالبة بديمقراطية تمثيلية أو مشاركة سياسية، ولم يتبق سوى بعض الأفكار الدينية أو الإثنية التي ربما تصبح قادرة على تحشيد نوع من المعارضة للسلطة الحاكمة.

✓**تأثير القمع:**

تساعد عوائد النفط الدولة في الحصول على العوائد التي يخصص جزء كبير منها في التسلح واستيراد الأسلحة والمعدات العسكرية التي تحتاجها الأجهزة الأمنية القمعية في الدولة، وبسبب عدم حاجة الدولة للمواطنين في أداء وظيفتها الاستخراجية لكسب الدعم والتأييد الشعبي فإن ذلك لا يمنعها من استخدام كافة وسائل القهر ضد المعارضين والرافضين للنظام القائم للبقاء والاستمرار في السلطة.[25]

2/ ثانياً: دولـــــة ليبيا:

يعتبر النفط والغاز المصدرين الرئيسيين للطاقة في ليبيا نظرا لعدم وجود مصادر طاقة تقليدية أخرى، كما أن ليبيا تتمتع بإمكانيات هائلة من الطاقة الشمسية بسبب موقعها

[25]احمد الزروق وآخرون، **الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ومأزق الخيار الديمقراطي في ليبيا**.(مجلة مدارات سياسية، العدد02، 2020)،ص ص89 – 90.

الجغرافي وجفاف مناخها حيث بإمكانها أن تكون مصدرا من مصادر الإمدادات المستقبلية للمتطلبات الطاقية بالإضافة إلى طاقة الرياح.[26]

اكتشف النفط في ليبيا بكميات كبيرة سنة 1959م، وبدا تصديره سنة 1962م أي بعد عقد من استقلال البلاد حيث تمكنت من خلال عائداته من الشروع في برنامج اقتصادي تنموي احدث نقلة واضحة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي الليبي، بعد أن كانت تصنف من أفقر الدول سنة 1951.كانت من بين أولى الشركات التي دخلت البلاد هي شركتا "أيسو" و"موبيل" في عام 1955، وارتفع الإنتاج الليبي للنفط بفضل هذه الشركات حيث نجحت شركة أيسو في إنتاج نحو 17000 برميل يوميا في العام الأول ثم استمر الإنتاج ليتخطى 100 ألف برميل يوميا فبل انتهاء عقد الستينات.

يمثل النفط ما يفوق نسبة 60% من العائدات المالية، حيث تتوفر ليبيا على احتياط نفطي قدره 41.5 مليار برميل وتنتج في المتوسط 2 مليون برميل يوميا، كما تمتلك ليبيا احتياطات مهمة من الغاز الطبيعي تقدر ب 52.7 ترليون قدم مكعب و تنتج يوميا حوالي 11 مليار متر مكعب من الغاز[27]. يشكل النفط القطاع الرئيسي في الاقتصاد الليبي، حيث انه يمثل المصدر الرئيسي للدخل إضافة إلى كونه يمثل أعلى نسبة في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي الليبي.

عرف النفط الليبي تقلبات واختلالات اقتصادية عدة منذ البدء في عملية إنتاجه وتصديره مطلع الستينات من القرن المنصرم، كان أبرزها ما عرف بالصدمة النفطية الأولى والثانية وكان لهذه الصدمات أثر سلبي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي[28]. وذلك عائد لعدة

[26] **مؤتمر الطاقة العربي العاشر**، أبو ظبي 2014، الورقة القطرية دولة ليبيا.

[27] **دول المغرب العربي: بالأرقام ثروات هائلة لكن ضائعة**، (موقع ساسة بوست، 2015)، الرابط: sasapost,com تم زيارة الموقع يوم 2022/05/17.الساعة: 14:39.

[28] المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، **واقع النفط الليبي والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتوقف تصديره**،2016.

أسباب منها ما ذكرنا سابقا حول تأثر السياسات الاقتصادية للدولة والقدرة على الإنفاق بزيادة الإيرادات النفطية أو نقصانها.

أصبحت ليبيا من بين اكبر منتجي النفط في العالم العربي متخطية سقف إنتاج المملكة السعودية، حيث ارتفع الإنتاج من 100 ألف إلى مليون برميل خلال 5 سنوات وأصبحت ليبيا تضاهي إيران في الإنتاج.قادت ليبيا عملية تغيير الأسعار مطلع السبعينات وباتت الدول المنتجة هي التي تحدد سعر النفط بعد ما كان في حدود الدولارين ثم وقع التغيير الأهم عام 1973 م وذلك مع تأسيس مجموعة الدول المنتجة والمصدرة للنفط "أوبك".

عرف إنتاج النفط في ليبيا بعد 17 فبراير تذبذبا كبيرا خاصة سنة 2013 م،حيث تراجع حجم الإنتاج النفطي في ليبيا من نحو 1.4 مليون برميل يوميا خلال عام 2012 م إلى 928 ألف برميل يوميا خلال عام 2013م، ليسجل أدنى مستوياته في الربع الثاني من عام 2014م عند مستوى 212 ألف برميل يوميا، غير انه ارتفع على مدار الربع الثالث من عام 2014 م الى شهر أكتوبر 2014م ليصل إلى 842 ألف برميل يوميا بفضل استئناف العمل بموانئ النفط شرق البلاد، وبالرغم من ذلك عاد للانخفاض مرة أخرى في شهر ديسمبر 2014م بنسبة 42% مقارنة بشهر نوفمبر 2014م، ليصل الإنتاج إلى 489 ألف برميل يوميا بسبب عدم استقرار الأوضاع الأمنية و السياسية، وهو السبب ذاته الذي احدث تراجع حاد في معدل الإنتاج بنسبة 21% سنة 2014 م وبنسبة 73% عن الإنتاج سنة 2012م.

كما أدى انخفاض سعره في السوق العالمية تحديا إضافيا للاقتصاد الليبي ، حيث ساهمت بشكل كبير في مضاعفة الضغوط على الاقتصاد ووقوع خلل في الميزانية بسبب نقص الإيرادات النفطية، حيث شهدت ليبيا أكبر أزمة في القطاع النفطي ومعه انحدار في اقتصاد البلاد بشكل غير مسبوق خلال سنة 2015م، حيث بلغت الإيرادات 10.6 مليار دينار فقط

لا غير نتيجة تدهور أسعار النفط وانخفاض الإنتاج الليبي إلى نحو 390 ألف برميل فقط يوميا، الأمر الذي سبب عجزا كبيرا في الموازنة العامة.

وهو ما ذكرناه سابقا بخصوص تأثر السياسات الاقتصادية والقدرة على الإنفاق بالزيادة او النقصان في الإيرادات النفطية فيما يخص الدول الريعية. تتمتع ليبيا بمخزون واعد فيما يخص النفط الصخري، حيث كشفت وكالة الطاقة الأمريكية أن احتياطي النفط الليبي ارتفع من 48 مليار برميل إلى 74 مليار برميل، وبحسب الوكالة فإن ليبيا تحتل المركز الخامس عالميا في احتياطات النفط الصخري بعد روسيا وأمريكا والصين والأرجنتين.

تعتبر أوروبا المنتفع الأكبر من صادرات النفط الليبي حيث تستحوذ إيطاليا وألمانيا وفرنسا وإسبانيا ومجموعة من الدول الأوروبية الأخرى تشمل بريطانيا على نسبة 80% من إجمالي صادرات النفط الليبي.

المطلب الثاني: إشكالية العلاقة الطردية بين متغيري الطاقة والتهديدات الأمنية

تتميز المناطق الغنية بالموارد الطاقوية في دولتي ليبيا والجزائر، بتواجد شركات أجنبية وعمال أجانب بموجب عقود و تراخيص من اجل البحث والتنقيب عن البترول و الغاز والعمل بهذه المناطق، كما تمثل هذه الشركات والمنشئات النفطية بصورة عامة عصب اقتصاد الدول الريعية مما يجعل هذه الشركات والمنشآت ومناطق تواجدها ككل عرضة لخطر الهجمات الإرهابية (حادثة تيقنتورين بالجزائر 2013م) والرغبة في السيطرة عليها من طرف الفواعل المتنافسة على الطاقة (حالة ليبيا).

أولاً: بالنسبة للجزائر بتاريخ 16جانفي 2013م، شرعت جماعة مسلحة تابعة للجزائري المطلوب دوليا وأمريكيا "مختار بالمختار " في تنفيذ اخطر هجوم يستهدف المنشآت النفطية للجزائر،حيث تمكنت مجموعة تتألف من 32 مسلحا من ليبيا قبل أن تتوزع تلك المجموعة على 3 فرق من الاستيلاء على قاعدة الغاز تيقنتورين، و حيث تمثلت مطالب المسلحين في

الإفراج عن متطرفين أدينوا من قبل المحاكم الجزائرية في قضايا إرهاب، و خلال العملية بلغ عدد الرهائن الذين احتجزهم المتشددون في موقع قاعدة الغاز بتقنتورين نحو 900 رهينة، من بينهم 130 أجنبي. حيث لم تتفاوض الجزائر مع الإرهابيين ورفضت مطالبهم، وقررت القيادات الأمنية والعسكرية حسم الهجوم الإرهابي الذي شد أنظار العالم، أين تعاملت الجزائر مع الحادثة من منطلق الرفض القاطع لأي حوار مع الإرهابيين، وأثبتت نجاعة الجهاز العسكري الجزائري في التعامل مع التهديدات الأمنية.[29]

لقد كان لأحداث عين أميناس اثر بالغ في السياسة الأمنية الدفاعية الوطنية، لاسيما أنها مست قطاعا حيويا لأمن الجزائر ألا وهو قطاع الطاقة، أي التحول في طبيعة التهديد من عسكري صلب إلى إرهابي عبر وطني –طاقوي لين، فرض أولوية مراجعة السياسة الأمنية والاتفاقيات الأمنية الجزائرية وتعديلها وتقويتها، بالشكل الذي يؤهلها لمواجهة طبيعة التهديدات الجديدة، لاسيما وأنَّ طبيعة هذه التهديدات والتحديات والمخاطر ذات الطابع المعولم في الوقت الراهن، تُعد فرصاً قيمة لتدخل القوى الكبرى في الفضاء المغاربي باتجاه الساحل، بالشكل الذي يؤثر على الدور الإقليمي الذي من الممكن أن تلعبه الجزائر.

أما في ليبيا فتعتبر منطقة الهلال النفطي أغنى موقع للبترول في البلد، فهي تقع بين سرت وبنغازي و تتوسط الطريق بين بنغازي و طرابلس وتحتوي المنطقة على اكبر مخزون للنفط الليبي، زيادة إلى مصافي النفط و منشآت التكرير التي يتم نقل البترول منها للتصدير مباشرة عبر موانئ السدرة و رأس لانوف و البريقة و تحتوي هذه المنطقة على 80% من

[29] عبد السلام بارودي، **هذا ما حدث في تيقنتورين يوم 16 يناير 2013**، الرابط:maghrebvoices.com تم زيارة الموقع يوم 2022/04/17.الساعة: 15:34.

احتياط النفط الليبي [30]، بدا الصراع حول المنطقة في ليبيا سنة 2011 م عندما بسطت كتائب عرفت باسم "الثوار" سيطرتها على المنطقة، و في أغسطس 2012م دخلته قوات تابعة لتنظيم الإخوان تعرف باسم "الدروع"، أما في يناير 2013، فقد سيطرت ميليشيات تعرف باسم "حرس المنشآت النفطية"، وفي الفترة بين 2013 و2016 م، وقعت معارك كر وفر بين عدة أطراف في تلك المنطقة. [31]تسيطر قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر على المنطقة، حيث يستعمل سيطرته على المنطقة كورقة ضغط حيث تتداول مواقع إخبارية ليبية تلويح اللواء المتقاعد بإغلاق كافة الحقول النفطية والموانئ الخاضعة لسيطرة قواته، وهو ما يعني عدم قدرة ليبيا على الوفاء بالتزاماتها في العقود المبرمة، ما سيؤثر بشكل واضح على إمدادات النفط إلى أوروبا.[32]

إنَّ المناطق الغنية بالموارد الطاقوية عادة ما تكون مطمع الأطراف المتصارعة للسيطرة عليها،باعتبارها مكسب يستعمل كورقة ضغط وكذلك لكسب الدعم الدولي كما في حالة ليبيا، وكذلك مطمع الجهات المتطرفة من اجل استعمالها كورقة ضغط من اجل تحقيق مطالبهم وإثارة الرأي العام الدولي تجاه قضية ما، لذلك وجب على دول المنطقة وخاصة الجزائر رسم إستراتيجية فعالة من اجل حماية هذه المنشآت.

[30]نخلة زينب، بن حمية عبد العظيم، **دور الطاقة في العلاقات الأوروبية المغاربية**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/2012.

[31]**ماهي أهمية الهلال النفطي في ليبيا**، موقع skynewsarabia.com، 2018، تم زيارة الموقع يوم2022/04/17.

[32]**حفتر يشهر ورقة النفط: خطر التقسيم يتعاظم، قناة العالم**،الرابط:alalam,ir/news تم زيارة الموقع يوم: 2022/08/29، الساعة: 14:41.

المبحث الثالث: الفوضى الإقليمية فبإقليم المغرب العربي (الحدود الشرقية الجزائرية).

دفعت الاعتبارات الإقليمية (ما أشير إليه بالربيع العربي) التي شهدتها الجيوسياسية المغاربية وما تبعها من أزمات، إلى العناية المتزايدة في إستراتيجية الدفاع الوطني الجزائري بمسألة تأمين الحدود على كافة الجبهات الشرقية الجنوبية والغربية في وسط جوار مغاربي متأجج، وما يطرحه من تهديدات صلبة ولينة.

تدهورت الأوضاع الأمنية في المنطقة المغاربية بدأ بالثورة في دولة تونس، ثم لتليها الحرب الأهلية في دولة ليبيا وتأججها بمقتل الرئيس السابق "معمر القذافي"، وما انجر عنه من انكشاف حدودي أمني خطير، نجم عنه تعاظم المخاطر والتحديات والتهديدات الأمنية على دولة الجزائر.

ترتب عن تداخل التهديدات الأمنية في الدوائر الأمنية العديدة للجزائر، تنامي الاهتمام الأمني الجزائري بأولوية تطوير سياسة أمنية دفاعية حدودية أكثر نجاعة وديناميكية، ذات قدرة عالية على التكيف مع طبيعة التحديات والتهديدات التي تطرحها البيئة المغاربية والساحلية على الأمن الجزائري.

المطلب الأول: تونس دراسة في انعدام الاستقرار الداخلي (2011)

كغيرها من الثورات شكلت "ثورة الياسمين" بيئة أمنية معقدة بتونس تتميز بما يلي:

- ✓ تنافس كبير وصراع بين الأقطاب السياسية للوصول للحكم وهو أحد الأسباب المؤدية للانفلات الأمني.
- ✓ ضعف الأداء الاقتصادي والاجتماعي نظرا لتراجع مردود السياحة الناتج عن غياب الأمن السياحي وحالة الانفلات الأمني.

✓ رهان الأمن الوطني التونسي أصبح يتعلق بمدى قدرة الجيش التونسي على صيانة الحدود وآمنة حيال التهديدات الصادرة من ليبيا، لاسيما وأن هذه الأخيرة أصبحت حاضنة للجماعات الإرهابية.

✓ تزايد النشاط الإرهابي كأحداث عام 2013 م من اغتيالات لشخصيات سياسية كـ "شكري بلعيدو محمد بدراهمي"، وتنفيذ عدة عمليات إرهابية نوعية ومتعددة استهدفت الجيش قوات الأمن الداخلي، فضلا عن تفاقم ظاهرة التهريب بما فيها السلاح، حيث يلتقي في هذه النقطة الأمن الوطني الجزائري مع الانفلات الأمني في تونس حيث يعتبر هذا الأمر خط احمر للجزائر لأنه يهدد استقرارها وأمنها مما أدى إلى تشديد الرقابة على الحدود الشرقية.

✓ يبدو واضحا أن الدول التي تعرضت للاحتجاجات الشعبية بما فيها تونس قبل هذه الاحتجاجات كانت تُعرف وتضبط أمنها وفقا للمنظور الضيق، لكن اليوم أصبح النظام أمام فاعلين جدد من غير الدول كالجماعات المسلحة (جبهة النصرة وحركة التوحيد وغيرها)، عصابات الجريمة المنظمة، وبالتالي بالنسبة لتونس فان التهديد الإرهابي المهدد لأمنها هو تهديد جديد ليس لتونس الخبرة الكافية لمواجهته و لقد تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية في تونس بعد الثورة بشكل كبير في جبل الشعانبي الحدودي مع الجزائر الذي أصبح نقطة سوداء بالنسبة للأمن الوطني التونسي، [33] وكذلك يشكل تهديد مباشر للدولة الجزائرية حيث يعتبر بؤرة الإرهاب للدولة التونسية متواجدة على الحدود الجزائرية مما يتطلب تنسيق بين الدولتين لتصفية المنطقة من الإرهاب، تنسيق يمثل للجزائر فتح جبهة شرقية لمكافحة الإرهاب هي في غنى عنها.

[33] جارش عادل،مرجع سبق ذكره، ص 90 92.

بعيدا عن الانفلات الأمني التونسي وظاهرة الإرهاب، تعاني الجزائر من تهديد أمني من نوع آخر على الحدود الشرقية إلا وهو ظاهرة التهريب.التهريب اسم مأخوذ من الكلمة الإيطالية contrabando وتعني تصدير سلعة وطنية خارج مكاتب الجمارك، أو استيراد سلعة أجنبية خارج هذه المكاتب، بعبارة أخرى انتهاك الأحكام القانونية أو التنظيمية المتعلقة بحيازة السلع أو نقلها داخل النطاق الجمركي تتميز جريمة التهريب بحسب خطورتها النسبية، وتكيف حسب المادة 324 من قانون الجمارك الجزائري على أنها جنحة وتنقسم إلى قسمين:

- ✓ جنحة التهريب البسيط: وتستقطب بالخصوص طبقة من الشباب العاطل عن العمل، يقطنون في غالب الأحيان بالمناطق الحدودية أو بالقرب منها، وينطوي هذا النوع على تهريب الألبسة والمواد الغذائية.
- ✓ جنحة التهريب المشدد: يتعلق بعمليات تهريب منظمة تتحكم فيها عصابات باستعمال وسائل نقل وأجهزة دعم واتصال متطورة، وينطوي هذا النوع على تهريب المخدرات والأسلحة والتبغ وغيرها من البضائع الأخرى ذات الربح العالي.

تعتبر ظاهرة التهريب من أخطر المشكلات التي تواجه الكثير من الدول في العصر الحديث ، لما لها من آثار مدمرة على الاقتصاد العالمي ، وعلى وجه الخصوص على اقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو كدولة الجزائر، وتتمثل صور التدمير لاقتصاديات الدول السائرة بطريق النمو في الآتي:

- ✓ حرمان خزينة الدولة من الإيرادات الجمركية المفروضة على تصدير واستيراد السلع، وفي ذلك إفقار لخزينة الدولة مما يؤثر على عملية تبني المشاريع التنموية، من خدماتية وإنتاجية في البلاد ، وكما هو معلوم فإ ن الرسوم والضرائب تمثل أهم مصدر لتمويل خزينة الدولة التي من خلالها يتم إقامة المدارس والمستشفيات وشق الطرقات وإقامة السدود والحواجز المائية، وكذلك تمويل عملية الحفاظ على الأمن والاستقرار الاجتماعي.

- ✓ إغراق السوق المحلية بمنتجات لم تخضع لمعايير وفحوصات الجودة والمقاييس ، مما يعرض المستهلك للعديد من المخاطر الصحية والاقتصادية التي تشكل معالجتها عبئا كبيرا على ميزانية الأسرة والدولة على حد سواء.
- ✓ تدمير الصناعة المحلية نتيجة للمنافسة غير المتكافئة من جراء دخول السلع الأجنبية بدون دفع رسوم جمركية، مما يجعلها رخيصة أمام المستهلك المحلي الذي بدوره يحجم عن شراء المنتجات المحلية وينجم عن ذلك انخفاض الإنتاج المحلي، الذي بدوره يفضي إلى تسريح جزء من القوى العاملة التي تنضم إلى طابور البطالة والفقر الذي تعاني منه الدول النامية بشكل كبير.
- ✓ خلق بيئة طاردة للاستثمار المحلي والأجنبي في قطاع التصنيع، على سبيل المثال، قبل أن يتخذ دخول أي سوق للاستثمار فيه أول ما يحرص على معرفته هو مدى توفر الحماية القانونية للمنتجات التي سيقوم بتصنيعها في ذلك السوق.

إذن لم تعد مخاطر التهريب تقتصر على تحدي حق الدولة في تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية، وإنما تتجاوز هذه المسالة إلى تهديدي القيم الاجتماعية عندما تمس كيان الدولة وتنال من المصالح الأساسية للمجتمع في الحالات التي يتم فيها تهريب سلع محظورة كالمخدرات.

- ❖ **واقع التهريب على الحدود الجزائرية التونسية:**

يعتبر التهريب جزء من مجموعة الحيلة والاحتيال، والذي يشكل الاتجار بالأسلحة والمخدرات أخطر جزء منه، تمثل هذه الممارسات الاحتيالية صمام أمان حقيقي قادر على نزع فتيل العنف الاجتماعي، وكبح الهجرة الجماعية من الريف، والحد من البطالة، وتوفير مصادر الدخل لسكان المناطق المتمردة المحرومة فعليا من الاستثمار العام.

يفسر الفراغ الأمني الذي أعقب انتفاضة 2010-2011 م ضد نظام "بن علي" إلى جانب الفوضى التي سببتها الحرب في ليبيا الزيادة المقلقة في التهريب عبر الحدود، فالانتفاضة والحرب في ليبيا قد أدت إلى إعادة تنظيم عصابات التهريب بإشراكها لسكان المناطق الحدودية الذين هم على دراية واسعة بجغرافية تلك المناطق من جهة،وأكثر ازدراء لسياسات التنمية في دولهم من جهة أخرى.

تغلب على ضفتي الحدود النمط التقليدي للمعيشة، فمثلا ولاية تبسة لا تعرف شركات أو فضاءات ترفيه تعبر عن تنمية حقيقية، بل إن الوضع في الكثير من المناطق النائية الحدودية يعاني من تهميش وغياب حتى متطلبات الحياة الأساسية لكثير من السكان هناك ما يدفعهم إلى ممارسة الأنشطة غير الشرعية رغبة منهم في تحسين ظروف المعيشة لهم ولأسرهم.

تضم الونزة المعروفة بمنجم الحديد الذي يغذي مصنع الصلب ArcelorMittalالواقع في عنابة مناطق كاملة تفتقر إلى مرافق أساسية، ففي هذه المناطق معظم الطرقات متدهورة والنقل العام يتوقف عند الساعة الخامسة بعد الظهر. كما أن التزويد بالكهرباء والماء لا يزال مشكلة عويصة وبالإضافة إلى افتقاد البني الطبية، و في أحيان عديدة يتسامح أعوان الحدود على مرور البضائع فهم يعتبرونها ممتلكات شخصية ما لمً تضر بالنظام العام (مخدرات وأسلحة)، وهذا نوع من التبادلات الإقليمية، وغالبا ما يطلق على هؤلاء الناقلين والمهربين الصغار مصطلح "تجار" أو "رجال أعمال"، والمهربون منظمون وهرميون يتوزعون على النحو التالي:

1/الرؤساء.

2/الحراس: هم شباب يراقبون تحركات الجهات الرقابية.

3/السائقون: سائقي المركبات التجارية الذين يعملون لدى الرؤساء، وكذلك الناقلين الذين يمتلكون سياراتهم الخاصة.

كذلك هناك فئة من المهربين يمتلكون مركبات سياحية يستعملونها في تهريب مادة المازوت عادة ما تكون سيارات مرسيدسُ E250من الطراز القديم ، التي تتميز بالسرعة واتساع خزانها لكميات كبيرة من هذه المادة، كما تستعمل كذلك الشاحنات في العملية، حيث يقوم المهربين بملء خزانات هذه المركبات من محطات الوقود بشكل عادي ، ثم يعاد تفريغها في مستودعات في المناطق الحدودية و ملأها في براميل و تهريبها فيما بعد على متن مركبات نقل السلع.

وفي بعض المناطق يدخل المهربون التونسيون إلى الأراضي الجزائرية عن طريق السكك الحديدية، وتتمثل المواد المهربة في إطارات وقطع غيار السيارات والأثاث والمجوهرات خردة أو مطلية بالذهب و عطور ومستحضرات تجميل، سجاد، بطانيات، شاشات البلازما، حديد البناء، النحاس، سماد، قهوة، أواني المطبخ، البلاط، مكيفات ، شوكولاطة، تونة، مشروبات غازية، زبادي، حليب مجفف، موز، تفاح، رأس ماشية بما في ذلك الأغنام...

كما تستخدم كذلك دواب من غير مرافق لنقل السلع في الاتجاهين، ففي 24 مارس عام 2018م أعلنت وزارة الدفاع التونسية أن الوحدات العسكرية في المنطقة الحدودية العازلة في قطاع تطاوين جنوب تونس، قد تمكنت من اعتراض عدد من الدواب المعدة للتهريب وحجزت نحو 790 علبة جعة على متن دابتين كانتا متجهتين إلى ليبيا دون مرافق، وعلى مدى السنوات الماضية أحبطت العديد من عمليات التهريب عبر الحدود مع الجزائر كانت فيها السلع محملة على ظهور الحمير من دون مرافق، وأعلنت وزارة الدفاع بداية شهر نوفمبر منذ العام عن إحباط عملية تهريب 1154 هاتف جوال كانت على متن جمال من دون مرافق، وحسب وزارتي الدفاع التونسية والجزائرية تمكنت الوحدات العسكرية التونسية من توقيف سيارتي تهريب على متنهما شخصين ومحملتين ب 37500 ألف علبة سجائر، كما

أحبطت وحدات الجيش الوطني الشعبي محاولات تهريب كميات كبيرة من الوقود تقدر بـ 17077 لتر بكل من تبسة والطارف وسوق أهراس و أدرار وتندوف وبرج باجي مختار، إلى جانب حجوزات أخرى.[34]

المطلب الثاني: ليبيا والاتجاه للفشل الدولاتي :

1.2/الحالة الأمنية الليبية.

تبدو الحالة الليبية أسوا بكثير من الحالة التونسية خاصة بعد سنة 2011 م حيث تأثرت بالتغير الاجتماعي الموجود في مصر وتونس، إضافة إلى مجموعة المحفزات السياسية والدوافع الاقتصادية واجتماعية دفعت الشعب لإعلان ثورته– إن صح التعبير –، وانطلقت من الجزء الشرقي للبلاد "بنغازي" ليتسع بعد ذلك الأمر ليشمل كل المناطق في ليبيا، لكن رد السلطات كان عنيفا تجاه هذه الاحتجاجات باستعمال القوة العسكرية ضد الشعب.

دخلت ليبيا بعد ذلك في مرحلة تعد اخطر حتى من لغة السلاح، نظرا لغياب الحوار بين الأطراف الليبية المتصارعة خاصة فيما يتعلق بالجماعات المتشددة التي ترفض الحوار، لاسيما باعتبارها دولة تفتقر لمتغير المؤسسة كأحد أركان للدولة الحديثة مما زاد من هشاشة البني المجتمعية.

تتميز البيئة الأمنية في ليبيا بما يلي:

- ✓ تعد ليبيا دولة مستباحة ومخترقة السيادة، ومنهكة بالكامل من طرف فواعل أخرى لديها أهداف براغماتية تسعى لتحقيقها على حساب زعزعة أمن ليبيا.
- ✓ حدوث عمليات إرهابية متكررة ضد الرعايا الأجانب في بنغازي ، كالهجوم على السفارة الأمريكية ومقتل السفير "كريستوفر ستيفنس" والهجوم على القنصل الإيطالي ثم الاعتداء على الناشطات الايطاليات ذات الأصل الباكستاني، مما أدى إلى انسحاب العديد

[34] عائشة قادة بن عبد الله،**التهريب على الحدود الجزائرية التونسية وأثره على الأمن الوطني** ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2021/05/27.

من الدول ممثليها الدبلوماسيين ورعاياها خوفا على سلامتهم نظرا لاستمرار الخروقات الأمنية.

- ✓ عجز الحكومة وتعثرها في ضبط الوضع الأمني وإعادة الهيبة للأجهزة السيادية، مما اوجد حالة من الانقسام لدى الرأي العام فبالرغم من تأييد الجميع لمبدأ تسليم الشرطة والجيش مهام الأمن، إلا انه هناك رأي آخر سائد لدى السياسيين والمثقفين من أن الحاجة لا تزال ماسة لكتائب **الثوار** لحفظ الأمن ولا سيما أن ليبيا تعيش في فوضى سلاح.
- ✓ انتشار السلاح بأنواعه الخفيف والثقيل، والأخطر من ذلك أن السلاح الليبي هرب من قبل بعض الجماعات المنتمية لمنطقة الساحل الإفريقي والذين كانوا ينتمون لبعض الكتائب الأمنية التابعة للنظام الليبي السابق، وهي سبب أساسي في اندلاع الأزمة في شمال مالي وجعل منطقة الجوار الجزائري تعيش في حالة فوضى سلاح.

2.2/ الانفلات الأمني في ليبيا وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري:

أعلنت الجزائر خطة تطوير القوات البرية وشراء تجهيزات متطورة لمراقبة الحدود وفي هذا السياق تم توقيع ميزانية وزارة الدفاع وأجهزة الأمن ووزارة الداخلية إلى 15 مليار دولار تقريبا في قانون المالية التكميلي، أي بزيادة 6 مليار دولار حيث احتلت طبقا للأرقام الجديدة في الإنفاق العسكري المرتبة الأولى إفريقيا والثانية عربيا بعد السعودية، وزيادة قوات حرس الحدود في الحدود المشتركة مع ليبيا وتطوير القدرات الحركية لسلاح المشاة وتطوير أجهزة المراقبة بالاعتماد على وسائل المراقبة الجوية الالكترونية للحدود. كما قررت الحكومة الجزائرية إخضاع جميع أجهزة الأمن والاستخبارات المدنية إلى المؤسسة العسكرية تحت شعار توحيد الأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب.[35]

[35] بومدين وسيلة، **الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغاربية** ، (مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الثالث، أكتوبر 2018) جامعة بوبكر بلقايد تلمسان.

أما بالنسبة لموقف الجزائر في الفترة الأخيرة من الأزمة الليبية فقد أعلن السيد رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون " عن موقف الجزائر تجاه الأزمة الليبية ، بأنَّ مساعي الجزائر لحل الأزمة في ليبيا لن يكون عسكريا، وان الجزائر لن تنحاز لأي طرف من الأطراف المتصارعة بل تسعى للوساطة بينها و تنظيم مفاوضات بين هذه الأطراف، كما قال السيد رئيس الجمهورية أن الجزائر قد مرت سابقا "بالمصائب" التي تحدث في ليبيا حاليا و تعرف جيدا كيف تتعامل مع هذه "المصائب" فبعد الحرب و القتل و إسالة الدم الليبي فان مصير الأطراف المتصارعة سيكون الخضوع لطاولة المفاوضات و بالتالي لابد لليبيين البدء بالمفاوضات من الآن، كما صرح السيد الرئيس أن الجزائر على استعداد للمساعدة في حل الأزمة الليبية سلميا باعتراف من الدول العظمى بان النموذج الجزائري هو الحل الأمثل للازمة في ليبيا.[36]

نتج عن الانفلات الأمني في ليبيا الإعلان عن مشروع خاص لتأمين الشريط الحدودي، على غرار الشريط الحدودي مع ليبيا "منطقة عسكرية" يمنع فيها التنقل، الغاية من هذه السياسة الأمنية استحداث مراكز متقدمة لحرس الحدود في المناطق الساخنة.

[36] فيديو لقناة نوميديا على اليوتيوب يعرض مقابلة صحفية مع السيد الرئيس عبد المجيد تبون.

خلاصة الفصل الأول :

تتميز الجزائر بكونها جغرافيا قلب المغرب العربي، ولها حدود مع كل دولة، ولذلك يعد تأمين الجزائر لحدودها مع دول الجوار وحمايتها من التهديدات العابرة للحدود هو مهمة صعبة لدرجة أنه يمكن وصف هذه الحدود بأنها نقطة ضعف الدولة الجزائرية، لذلك فرسم استراتيجيات فعالة لمكافحة هذه التهديدات يعد ذا أولوية بالنسبة للجزائر، خاصة بعد 2014 في حادثة تقنتورين. فللجزائر شريط حدودي يقدر ب 6343 كلم مع 7 دول، تعاني في الحدود الشرقية من ظاهرة التهريب والفساد، كما تعد الحدود بين الدولتين الجزائر وتونس معبرا لمختلف التهديدات ومنفذا لهروب الفاسدين المطلوبين للعدالة كنبيل القروي رجل الأعمال التونسي الفاسد الذي تم القبض علية في ولاية تبسة سنة 2022، ورجل الأعمال علي حداد الذي تم توقيفه سنة 2019 في المعبر الحدودي أم الطبول في محاولة منه دخول الأراضي التونسية. أما بالنسبة لدولة ليبيا فالجزائر تعاني من تداعيات الأزمة كما ذكرنا وانتقال الإرهاب من الأراضي الليبية نحو أراضيها وكذلك التدخل الأجنبي في ليبيا. أما في الجنوب فالجزائر تواجه الطوارق ومنطق اللاحدود الذي ينتهجه هذا العرق من الشعب الجزائري، أما بالنسبة للحدود الغربية فسنتعرض لها في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

الفصل الثاني :

المغرب العربي على ضوء

فرص و تحديات منافسات

القوة بالإقليم.

تمهيد:

تم في الفصل الأول من هذه الدراسة دراسة المغرب العربي دراسة جيوسياسية جيواستراتيجية وطاقوية، وتم بالفعل إثبات أن المنطقة تزخر بكل المقومات التي تجعل منها محط أنظار القوى الكبرى في العالم، وسنرى في هذا الفصل مصالح الدول الكبرى في المنطقة المغاربية ودول المغرب العربي في مواجهة التحديات واستغلال الفرص في ظل منافسة الدول الكبرى على النفوذ في المنطقة، كما يعد هذا الفصل عبارة عن مدخل للفصل الثالث الذي سندرس فيه سعي الكيان الصهيوني للتغلغل بالمنطقة واستغلال الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الصحراء الغربية لإتمام صفقة التطبيع المغربي الصهيوني. فكما سنرى في هذا الفصل دائما ما نجد أن التوتر الجزائري المغربي يساهم في رسم علاقات الدولتان مع الدول الكبرى حيث تسعى كل منهما إلى استمالة هذه القوى إلى صفها على حساب الأخرى.

تضمن هذا الفصل المباحث التالية :

المبحث الأول : التواجد الفرنسي بالمنطقة المغاربية.

المبحث الثاني : الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي.

المبحث الثالث : التواجد الروسي الصيني في منطقة المغرب العربي.

المبحث الأول: التواجد الفرنسي بالمنطقة المغاربية :

المطلب الأول: البعد التاريخي لفرنسا بالمنطقة المغاربية (الاستيطان).

لا يمكن الحديث عن البعد التاريخي للتواجد الفرنسي في المنطقة المغاربية دون الحديث عن الاستعمار والاستيطان الأوروبي بالمنطقة، فقد عمل الاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830 ومن ثم تونس 1881 ومراكش 1912 والاستعمار الإيطالي بليبيا سنة 1911 على تغيير البنى الاقتصادية التقليدية في المنطقة المغاربية وقد لعب الاستيطان دورا هاما في ذلك التغيير الذي أدى إلى التأثير المباشر والجوهري على المجتمع ووضعه الديموغرافي وتشكيله الطبقي. وعندما نقارن أوضاع المنطقة في ظل السيطرة العربية بالعهد السابق عليها نرى ان الأتراك الذين كانوا يسيطرون على المغرب العربي قبل الاستعمار ابقوا على البنية الاجتماعية المحلية واستخدموها واستفادوا منها حيث كانوا يستمدون منها دخلهم وقوتهم أما الاستعمار الغربي فلم يستطع استغلال المنطقة إلا بتحطيم الأسس الذاتية للسكان عن طريق الاستيطان بالدرجة الأولى.

لقد كان من بين أهداف الاستيطان توفير المواد الغذائية وبخاصة الحبوب للدول الاستعمارية حيث كان يشكل ذلك هدفا استراتيجيا للدول الغربية في ظروف السلم والحرب.

و إتاح الاستيطان مجالا خصبا لاستثمار الأفراد والشركات الرأسمالية الغربية المغرب العربي عن طريق تنمية رأسمالها وتنويع استثماراتها وربط اقتصاد تلك البلدان بالاقتصاد الرأسمالي الغربي، مما أدى لنمو الرأسمالية الغربية في المغرب العربي كامتداد للوضع الاقتصادي للغرب، ولم تكن تهدف إلى تنمية المنطقة أو تتيح للسكان الأصليين ممارسة حقهم في اقتصاد يلبي حاجاتهم الأساسية ويعمل على تنميتها بل تهدف كل الظروف إلى تدعيم الاقتصاد الاستعماري لخدمة الدولة المستعمرة ولفائدة المستوطنين الأوروبيين، لقد كان الاستيطان الغربي في هذه المنطقة مجالا للعمل لقطاع كبير من سكان الدول الاستعمارية،

وساهم إلى حد بعيد في القضاء على البطالة داخل فرنسا بصورة أساسية وشكل مجالا لامتداد استثمار رأس المال خارج حدود تلك الدول مما أتاح له فرصا أكثر في المجال الاقتصاد الدولي.

إضافة للجانب الاقتصادي كانت الدوافع السياسية التي لا تنفصل عن الدوافع الاقتصادية في خطوات الدول الاستعمارية، فقد كانت فرنسا طوال احتلالها للجزائر تؤمن بفكرة إدماج الجزائر بها ولذا كانت مقتنعة بأن نقل المواطنين الفرنسيين وتوطينهم في الجزائر وتوزيع الأرض عليهم هو الطريق لتحقيق تلك الفكرة، كما لا يمكن إغفال الجانب العسكري فالوجود الاستعماري عسكريا في المغرب العربي بحاجة إلى دعم مستمر عن طريق تجنيد الأهالي الخاضعين تنفيذا للقوانين الفرنسية في هذا المجال–التجنيد الإجباري–.[37]

المطلب الثاني: محددات السياسة الفرنسية في المغرب العربي بعد الاستقلال.

1. المصالح الاقتصادية والجيوستراتيجية:

يعتبر المغرب العربي منطقة نفوذ اقتصادي فرنسي منذ 1831 وعلى الرغم من تفريطها إدارة المنطقة المغاربية بشكل مباشر بعد استقلال هذه البلدان فإن فرنسا استطاعت أن تبقي تونس والمغرب والجزائر ضمن فلكها الاقتصادي من خلال آليات الاستعمار الجديد، الذي يعتبر أكثر فائدة لفرنسا من الاستعمار القديم وتنظر فرنسا للمغرب العربي على انه خط احمر في نفوذها الدولي مستعدة لخوض الصراع من اجله حتى ولو كان هذا المنافس الولايات المتحدة الأمريكية، وتمتلك فرنسا اليوم شبكة كبيرة من المصالح في المغرب العربي، في مقدمتها المصالح الاقتصادية حيث تتصدر الدولة الفرنسية قائمة الشركاء والمستثمرين على حد سواء في الدول الثلاثة بنسبة 30% في أرقام المبادلات والاستثمارات كما تعد زبونا هاما للجزائر في مجال المحروقات، ولتونس في مجال السياحة وزيت الزيتون، وللمغرب في

[37] **عبد الملك خلف التميمي**، (أضواء على المغرب العربي، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2011)، ص.ص 17 18.

الصادرات الزراعية و النسيج وبعض مشتقات الفوسفات، وتتقدم فرنسا على الولايات المتحدة في المضمار الاقتصادي المغاربي، كما تتقدم عليها في جوانب أخرى بحكم التاريخ الطويل للعلاقات المشتركة الطويل بين باريس والمغرب العربي الذي يلعب دورا هاما في ترجيح كفة العلاقات لصالح فرنسا.

غير أن الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة المغاربية وروابطها القوية بمنطقة الشرق الأوسط، باعتبارها جزءا من العالم العربي والإسلامي، عادة ما تشكل دافعا قويا للولايات المتحدة للبقاء منافسا قويا ومزعجا للسياسة الفرنسية، مما خلق تنافس بين القوتين على المنطقة سنفصل فيه فيما بعد.

2. الفرنكوفونية:

لا يتمثل القلق الفرنسي حيال نفوذ باريس في المغرب العربي قلقا اقتصاديا واستراتيجيا وامنيا فقط بل هو قلق ثقافي كذلك وقد بدا تأثير العامل الثقافي واضحا في صلته بالسياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة في الكثير من الأحيان خاصة في الأزمات الدولية الكبرى كما في حرب الخليج الثانية أو خلال حرب أفغانستان، وقد أكد الرئيس الفرنسي الراحل "شارل ديغول" على أهمية العنصر الثقافي والاجتماعي في دعم المصالح الفرنسية في المنطقة المغاربية حيث دعا الفرنسيين لما رضخ للجزائريين في نيل استقلالهم سنة 1962 إلى الإبقاء عليها " فرانكوفيه " إن أرادوا الحفاظ على بترولها يتدفق في قنواتهم وهيمنة سلعهم على أسواقها، كما يسرى أمر الفرانكفونيه على المغرب وتونس كذلك ففرنسا تستخدم العامل الثقافي انطلاقا من قاعدة أن خير من يحافظ على المصالح الفرنسية في المغرب العربي هم الناطقون بالفرنسية والمؤمنون بقيم الحضارة الفرنسية وعلى رأسها العلمانية.

3. المهاجرين:

أبرزت الأزمة التي عاشتها الجزائر سنوات التسعينات هما أخر على الساسة الفرنسيين وهو هجرة خمسة ملايين من المغرب العربي نحو فرنسا واستوطنوها ويتخوف الساسة الفرنسيين من أن يشكل المهاجرين المسلمين فيها قواعد خلفية لما يسمونه "الإرهاب"، خاصة مع ظهور مؤشرات تدل على أن ولاء هؤلاء المهاجرين ما يزال لامتهم الأصلية وان نقمة بعضهم على بلد مستعمر كفرنسا لا تقل عن نقمة الشعب الذي ينحدرون منه.

المطلب الثالث: الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية لفرنسا في المنطقة المغاربية.

تميزت العلاقة بين الدول المغاربية والاتحاد الأوروبي بعد مرحلة الاستعمار بالتبعية والتعاون والشراكة في عدة مجالات مما وطد تلك العلاقات بين الطرفين هو اعتبار منطقة المغرب العربي في نظر الأوروبيين فضاء أوروبيا، يجب الانفراد به ومن ثم ربط بلدانه بسلسلة من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية والأمنية للاستفادة من السوق المغاربية الاستهلاكية الواعدة، وكذلك إبراز الدور الأوروبي و مكانته في منطقة الحوض البحر الأبيض المتوسط كقوة اقتصادية وسياسية معتبرة، قادرة على دول المنطقة والخروج عن السيطرة الأمريكية خاصة من الناحية الأمنية، فانتهجت المجموعة الأوروبية عدة سياسات بدول المغرب العربي، بدأت باتفاقيات تجارية بحتة، تطورت إلى مجالات مالية واقتصادية عبر ثلاث مراحل أعقبتها اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، اتسمت فيها العلاقات بعلاقة المركز بالمحيط.

بدأت المرحلة الأولى منذ سنة 1969 إلى غاية 1973، المتوسطية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية تميزت بإبرام اتفاقيات تجارية بحتة مع تونس والمغرب لمدة خمس سنوات الهدف

منها دمج اقتصاديات البلدين في الاقتصاديات الأوروبية وتسهيل الدخول الحر للسوق الأوروبية، أما بالنسبة للجزائر وليبيا فلم تشاركا في تلك الاتفاقيات نتيجة أوضاعها الداخلية.

أعقبتها مرحلة ما يسمى بالسياسة الشاملة المتوسطية من سنة 1976 إلى سنة 1987، شملت 8 دول منها سبع دول عربية من بينها تونس، المغرب، والجزائر. شملت المبادلات التجارية والتعاون المالي والمساعدات التقنية بغية ضمان استمرارية سيطرة المركز على الأطراف في المسائل الاقتصادية.

تمثلت المرحلة الثالثة في إطلاق السياسة المتوسطية المتجددة منذ سنة 1988 إلى غاية 1995، هذه السياسة أملتها أحداث بارزة على الصعيد الدولي و الأوروبي والمغاربي، تمثلت في انهيار جدار برلين وسقوط الاتحاد السوفياتي وبداية تفكك دول أوروبا الشرقية وبروز قطب أوحد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وبروز تكتلات اقتصادية أخرى فعلى المستوى الأوروبي شهدت أوروبا عملية التلاحم عبر معاهدة ماستريخت(1992/2/7) والتي استهدفت اكتمال البناء الأوروبي قصد تحقيق الوحدة الأوروبية في جميع المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية، للوقوف بجانب القوى الكبرى ومواجهة مختلف التحديات المفروضة سياسيا وعسكريا واقتصاديا. أما على المستوى المغاربي فكان لأوروبا عدة سياسات عملت على تحقيقها في المنطقة المغاربية، تخللتها عدة أبعاد تمثلت من الناحية السياسية في إيجاد فضاء مشترك لتحقيق السلم في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث أصبح من الأولويات لأي تقارب بين الطرفين الأوروبي والمغاربي وذلك عن طريق فتح الحوار السياسي المكثف واحترام حقوق الإنسان والتنوع في المجتمع، بغية استعادة المكانة الدولية للاتحاد الأوروبي، عبر النزعة الاستقلالية والتحررية من الضغط الأمريكي. أما من الناحية الأمنية كان هناك تركيز على الأمن الجماعي الإقليمي، حيث طرحت السياسة الأمنية الأوروبية المتوسطية، والتي تهدف إلى محاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، باعتبار أن منطقة المغرب العربي تشكل منطقة إستراتيجية للأمن الأوروبي وتعتبر

امتداد جغرافي لأوروبا .أما اقتصاديا فللاتحاد الأوروبي رؤية جديدة لمصالحها الاقتصادية في المنطقة، والمتمثلة في ربط الاقتصاديات المغاربية بنيويا بالاقتصاد الأوروبي عبر الشراكة، بغية الحد من التدخل الأمريكي في المنطقة عبر إنشاء منطقة رخاء مشترك، ومنطقة تجارة حرة، ومساعدة الدول المغاربية الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة، أما الأبعاد الثقافية فتمثلت في الحضور التاريخي للثقافات واللغات الأوروبية في المجتمعات المغاربية خاصة اللغة الفرنسية والإيطالية والاسبانية عبر حوار الثقافات والحضارات، وطرح مبادرات تعاون جديدة في المجال الثقافي عبر عدة آليات منها برنامج TEMPUS و MEDA، الخاصة بتنمية المبادلات الثقافية في المجالات التعليمية والإعلام والاتصال.[38]

الموقف الفرنسي من أزمة العشرية بالجزائر وقضية الصحراء الغربية:

تميز الموقف الفرنسي بالازدواج فيما يخص الأزمة الجزائرية وقضية الصحراء الغربية ففي حين لم يتردد الساسة الفرنسيين في توجيه اللوم لجنرالات الجزائر على التجاوزات التي يرتكبونها في حق شعبهم، يدرك جل المحللين الدور الذي لعبته باريس في الانقلاب على الديمقراطية سنة 1992، كما يعرفون الصلات الوثيقة التي تربط دوائرهم بأطراف سيئة السمعة في الجزائر، ظل دورها هو إشعال الفتنة.

ونفس الشيء بالنسبة لقضية الصحراء الغربية ففي حين تظهر" مدام ميتران" زوجة الرئيس الفرنسي السابق كأكثر المتعاطفين مع قضية الشعب الصحراوي واهم المدافعين عن حقه في تقرير المصير في المحافل الدولية، يبدي شيراك خطابا متعاطفا مع المغرب في الحفاظ على وحدة أراضيه وسيادته عليها، وفي نهاية الأمر تخرج فرنسا الرابح على الصعيدين السياسي والإنساني.[39]

[38] امين البار، منير بسكري، ***مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية***،(مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014)، ص ص64،68

[39] نفس المرجع،ص63.

المطلب الرابع: مكانة وأهمية المغرب العربي في السياسة الفرنسية :

كما ذكر سابقا تتميز منطقة المغرب العربي بموقعها الذي يعتبر همزة وصل بين ضفتي المتوسط ومركز للتبادلات الثقافية والاقتصادية ونقطة التقاء ثلاث قارات، وتزخر بالموارد الطبيعية واليد العاملة وتعتبر فضاء استثماري وسوق استهلاكية، وهذا ما جعلها تشكل مطمع للقوى الكبرى تحاول دائما السيطرة عليها أو اختراقها أو التعاون معها، من هنا جاءت الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فإنه يعتبر المنطقة فضاء أوروبيا نتيجة التقارب الجغرافي والموروث الاستعماري والاقتصاد التابع لدوله، كما يشكل المغرب العربي أهمية قصوى للاتحاد الأوروبي من الناحية الاقتصادية فهي سوق واعدة من حيث عدد السكان والثروات الباطنية فضلا عن المنتجات الزراعية والثروة السمكية، كما تعتبر مخزونا هاما من الثروات المعدنية والبترولية والغازية التي تشكل مرتكزات الصناعات الأوروبية، أما من ناحية المبادلات التجارية للمنطقة المغاربية تتم معظمها مع الاتحاد الأوروبي حوالي 70%(تصدير واستيراد).

ولهذا تبقى منطقة المغرب العربي، ذات أهمية إستراتيجية خاصة للاتحاد الأوروبي ولهذا ربطه مع دوله باتفاقيات وتعاون منذ القدم، دعمتها منذ التسعينات باتفاقيات شراكة في إطار العلاقات الأورومتوسطية.[40]

[40] امين البار، منير بسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**،(مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014)، ص ص47، 50

المبحث الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي:

المطلب الأول: كرونولوجيا العلاقات الأمريكية المغاربية :

يمكن تقسيم الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية إلى مراحل متعلقة بالحرب الباردة و أحداث 11 سبتمبر وبعدها.

أولا: خلال الحرب الباردة:

رغم تميز المنطقة المغاربية بموقع استراتيجي إلا أنها لم تكن محط اهتمام بالنسبة للمصالح الأمريكية خلال هذه الفترة وذلك راجع إلى أسباب منها، إن منطقة المغرب العربي هي منطقة نفوذ أوروبية من جهة، [41] كما انقسمت الدول المغاربية بين المعسكرين خلال هذه الفترة فانضمت الجزائر وليبيا إلى المعسكر الاشتراكي بينما انضمت تونس و المغرب على المعسكر الغربي و قد نسجت الولايات المتحدة الأمريكية علاقات متميزة مع المغرب عززتها العلاقات التاريخية بين البلدين التي تمتد إلى معاهدة السلام و الصداقة الموقعة عام 1787[42]، إضافة إلى انه لم تكن هناك تحديات بالمنطقة تهدد امن الولايات المتحدة الأمريكية كما سيكون فيما بعد، كما أن دول العربي كانت بعيدة عن المراكز الحيوية في الإستراتيجية الأمريكية كالخليج، والكاريبي، والشرق الأوسط...

كما يمكن تفسير ضعف الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي خلال هذه المرحلة من خلال إستراتيجية تقسيم الأدوار بين دول المعسكر الرأسمالي في محاصرة المد الشيوعي، حيث كانت فرنسا تتولى هذا الأمر على أساس أنها حليف ليبرالي من جهة، ولها روابط تاريخية استعمارية مع دول المغرب العربي يمكن من خلالها التأثير على هذه الدول من جهة أخرى، أما بالنسبة للبعد الطاقوي بالمنطقة لم يكن بالمغري

[41] ركاح عميروش، **الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية** ، (جامعة الجزائر 3)، ص3

[42] بن علال امال،**إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي**،(مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2011_2012،)، ص17

بالنسبة للمستثمرين الأمريكيين، إضافة إلى أن فرنسا كانت تستحوذ على نسبة كبيرة من عقود التنقيب والاستثمار في مجال الطاقة في المنطقة وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية لا تزاحم التواجد الفرنسي فيها، إلى غاية الاكتشافات البترولية الهامة في الجزائر في سنوات 1997، 1996، 1995 .

من ناحية أخرى كانت هناك عوامل ساهمت في جذب الاهتمام الأمريكي بالمنطقة خلال هذه الفترة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- نجاح التغلغل السوفياتي في القارة الإفريقية خلال فترة الستينات والسبعينات وهو ما يشكل تهديد لمصالح الحلفاء الأوروبيين وتحديا لسياسة الاحتواء التي وضعت للحد من هذا المد الشيوعي.
- قلق واشنطن من سياسة بومدين في الجزائر في الجزائر على الصعيد القاري من خلال منظمة الوحدة الإفريقية وعلى صعيد العالم الثالث من خلال حركة عدم الانحياز، وعلى مستوى منظمة الأوبك، مسائل النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتعاون السياسي والعسكري الجزائري الليبي السوفياتي المقلق.
- العداء الأمريكي الهستيري لليبيا بدورها في المحيطين الإقليميين العربي والإفريقي ورعايتها للفصائل الفلسطينية واللبنانية والحركات الثورية واليسارية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، نجم عنه حصار اقتصادي عقب أزمة لوكربي فضلا عن تصنيفها دولة "راعية للإرهاب" وضمن "محور الشر".
- العامل المتعلق بعلاقة الدول المغاربية بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، فقد حرصت الولايات المتحدة منذ التسعينات على تشجيع دور سياسي فعال في المغرب العربي في سبيل إقامة "سلام شامل" مع إسرائيل، وقد كرس هذا التوجه بعد نجاح المغرب في إقناع مصر بالذهاب إلى كامب ديفيد، وازداد عزل دور مصر العربي وانتقال مقر الجامعة العربية

إلى تونس، مما زاد من جرعة الاهتمام الأمريكي بعلاقة المنطقة ككل بملف الصراع العربي الإسرائيلي.

ثانيا: بعد الحرب الباردة إلى 11 سبتمبر:

بعد تغير النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية قائم على التنافس العسكري إلى نظام أحادي القطبية يتجه أكثر إلى التنافس الاقتصادي أبدت الولايات المتحدة نوعا من الاهتمام بالمنطقة المغاربية تبعا لإملاءات ومقتضيات الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي بدأت في تطبيقها بعد نهاية الحرب الباردة والتي تنص على أن يكون لها حضور مؤثر في كل النقاط الإستراتيجية في العالم، وقد كان هذا الاهتمام مبنيا على تحفيزات طاقوية متمثلة في احتياطي النفط والغاز الطبيعي بكل من ليبيا والجزائر[43].

من ناحية أخرى برزت عدة عوامل إقليمية ودولية، ساهمت في ترقية الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي أهمها الأزمة الجزائرية (العشرية السوداء) وتداعياتها، حيث أن الولايات المتحدة في البداية كانت متأثرة بالرؤى الفرنسية، لكن ذلك لم يمنع

الرئيس بوش الأب من التصريح بان بلاده سوف تتعامل مع القوى التي سيفرضها الصندوق، وقد تقربت الولايات المتحدة من _أنور هدام_ القيادي في الجبهة الإسلامية للإنقاذ الجزائرية مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية لرسم معالم مستقبل العلاقات في حال فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهو ما كانت الدراسات الاستشرافية تتنبأ به.

لكن بعد تدخل الجيش ووقف المسار الانتخابي وقعت الإدارة الأمريكية في حرج لسببين:

- ✓ دعم فرنسي لا مشروط للمؤسسة العسكرية الجزائرية حفاظا على مصالحها المتشبعة مع الجزائر.

[43] ركاح عميروش، مرجع سبق ذكره، ص 64

✓ تخوفها من قيام دولة إسلامية على شاكلة إيران لأنها ستؤثر على المغرب العربي ككل، مع إمكانية التحالف مع مصر، السودان، إيران، وهو الشيء الذي يؤدي للقضاء على الأنظمة العربية القائمة، وبالتالي تهديد مصالح الغرب في الوطن العربي، أضف إلى ذلك أن الجزائر هي ثاني قوة عسكرية في شمال إفريقيا بعد مصر، خاصة بعد ما راج حول برنامجها للتسلح النووي وهو ما زاد من قلق واشنطن على مصالحها في المتوسط، المتمثلة أساسا في مرور ناقلات النفط من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق.

وهنا قام الخلاف الفرنسي الأمريكي حيث تبنت فرنسا الحل ألاستئصالي ودافعت عنه بإستماتت حكومة "الآن جوبي" ومالت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحل السلمي المتركز على الحوار السلمي مع الأطراف الإسلامية المعتدلة.

قضية الصحراء الغربية:

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية ملف النزاع المغربي الجزائري حول مسألة الصحراء الغربية لإحراز تقدم في عملية اختراق المنطقة، والتي ظلت فرنسا ولفترة طويلة تدير لعبة الخلافات المغربية الجزائرية في هذه المنطقة، ومما ساعدها في ذلك بقاء مسالة النزاع الصحراوي على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية والتي ترتبط بقوة بفرنسا، لكن بعد اعتراف المنظمة بالجمهورية الصحراوية وانسحاب المغرب منها احتجاجا على ذلك، تسارعت الظروف لنقل الملف تحت الإشراف الأمريكي المباشر بنقل الملف للأمم المتحدة بعد تدرجه من مخطط التسوية الأممية إلى إدارة عمليات المينورسو إلى "اتفاق هيوستن" سنة 1997، وإمساك جيمس بيكر بالملف إمساكا كاملا، وعملت الولايات المتحدة ما عملته فرنسا سابقا، حيث أنها لم تساند علنا طرف على حساب الآخر، بل نجحت في استدراج المغرب و الجزائر إلى شد الانتباه إليها والتنافس على تقديم التنازلات لها طمعا في كسب انحيازها، مما

يعني حصولها على موطئ قدم بالمنطقة، دون التفريط في الغاز والنفط الجزائري ولا في الدور الإقليمي المغربي في إفريقيا والشرق الأوسط.[44]

علاقات النخب الحاكمة لدول المغرب العربي بالإدارة الأمريكية :

استخدمت الإدارة الأمريكية في مجاراتها للصراع العربي الإسرائيلي أساليب مختلفة كالضغط والابتزاز ضد المغرب بخصوص الصحراء الغربية وتونس بخصوص حاجتها للتأييد في إزاء سياستها المتشددة والموصوفة بالبوليسة تجاه رموز التيار الإسلامي وموريتانيا بسبب تهميشها من النظام الإقليمي العربي كما أنها دولة أنهكها الفقر وقلة الموارد، «وهذا النوع من الدول لا يكاد يخلو من المساعدات الخارجية مما قد يزيد في نسبة تبعيته لأطراف خارجية تجاه مواقف معينة.» وهو ما يمكن من خلاله تفسير هرولة هذه البلدان للتطبيع مع الكيان الصهيوني.[45]

ثالثا: بعد أحداث 11 سبتمبر:

اهتم المنظور الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر، بالمنطقة المغاربية كونها تمثل حزاما استراتيجيا متقدما لتضييق الخناق على نشاطات تنظيم "القاعدة"والجماعات المسلحة في المنطقة المغاربية والساحل والعمق الإفريقي التي تزايدت بها تجارة المخدرات والتهريب والأسلحة وهي الموارد الأساسية التي تعتمد عليها الحركات الإرهابية في تقوية استراتيجياتها الهجومية، وعلى هذا الأساس ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الحركات الإرهابية تعمل على استثمار حالة الفراغات الأمنية في المنطقة لتكثيف نشاطاتها نحو أوروبا والمصالح الأمريكية والفضاء المتوسطي ككل.

[44] أمين البار، منير بسكري،**مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، (مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014)، ص 48 49.

[45] المكان نفسه.

عقب إعلان الرئيس الأمريكي الحرب الدولية على الإرهاب ركز على أن هذه الحرب لا تنتهي بالقضاء على الإرهابيين وإنما بتجفيف منابع الحركات الإرهابية، إذ يقول:" حربنا على الإرهاب تبدأ بالقاعدة ولا تنتهي عندها..." [46].وهي إستراتيجية تعرف على الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود كالحرب على المخدرات التي أعلنها الرئيس ريتشارد نيكسون سنة 1973 حيث أنشأ إدارة مكافحة المخدرات، والتي تولت إدارة تلك الحرب، وأخذتها خارج حدود الولايات المتحدة إلى أمريكا اللاتينية وكولومبيا بالتحديد حيث معامل الإنتاج وخطوط التصدير [47].

وهو ما يوحي بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستتجه نحو بناء تحالفات دولية وإقليمية في تنفيذ إستراتيجيتها وهو الأمر الذي جعل من دول المغرب العربي دولا ضرورية في الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب وتتبع هذه الضرورة أساسا من الاعتبارات التالية:

- يعتبر المغرب العربي أول منطقة تعرضت لتحديات الإرهاب، وهو ما أنتج خبرة لدى هذه الدول في مواجهة الخطر الإرهابي وهي الخبرة التي وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بحاجة إليها عقب أحداث 11 سبتمبر سواء من حيث طريقة التعامل مع التهديد الإرهابي آو من حيث الحصول على المعلومات الكافية عن الأفراد آو الجماعات الإرهابية بالنظر إلى التواجد الكبير للعنصر العربي ضمن هذه الجماعات.
- تورط الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق في " إستراتيجية حرب المدن"التي تتخذ من التفجيرات، الاختطافات، والاشتباكات الخاطفة سلاحا أساسيا لها، هذا التورط فرض على الولايات المتحدة الأمريكية العودة للجزائر مرة أخرى للاستفادة من خبرتها في مواجهة حرب المدن التي اتبعتها الجزائر عشرية كاملة.

---

[46] ركاح عميروش، **الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية** ،(جامعة الجزائر 3)، ص25 .

[47] عربي بوست،**القصة الكاملة لمافيا المخدرات في كولومبيا والدور السري ل CIA، 2019**)، الرابط: arabicpost ,com تم زيارة الموقع يوم 2022/05/25 ،الساعة:16:15 .

كما تعتبر الجزائر والمغرب _بحكم تجربتهما في مكافحة هذه الجماعات_ من الشركاء الرئيسيين للولايات في مجال مكافحة الإرهاب. ويؤكد هذا الرهان الأمريكي جورج بوش قائلا أن أمريكا تواصل الرهان على الجزائر بصفتها شريكا في مجال مكافحة الإرهاب.

كما يمكن تفسير ارتقاء الدور الجيوستراتيجي للجزائر في المنظور الأمريكي خلال هذه الفترة إلى الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب الذي اقترن مع الرهان الاقتصادي الأمريكي في هذا البلد لاسيما في مجال الطاقة[48].

كما شهدت المنطقة المغاربية زيارات من مسئولين أمريكيين لدول المنطقة من اجل الوصول إلى أعلى درجات التفاهم مع الإدارة الأمريكية في المنطقة لتؤكد هذه الزيارات أن واشنطن تضع المسائل الأمنية والعسكرية على رأس الأولويات في هذه المرحلة حيث خفت بوضوح دعوات الإصلاح والتغيير في مقابل ارتفاع وتيرة التنسيق ألاستخباراتي والعسكري كما لم تتطرق محادثات وزارة الدفاع الأمريكية إلى المشكلة المستعصية في المنطقة المغاربية إلا وهي قضية الصحراء الغربية، بل تركزت على قضايا الأمن الإقليمي و تطوير التعاون العسكري بين المغرب و الولايات المتحدة و كذلك مع الحلف الأطلسي، في إطار ما يعرف ب "الحوار المتوسطي".

إما بالنسبة لتحالفات دول المنطقة خاصة الجزائر والمغرب مع الولايات المتحدة الأمريكية فإن الصحراء الغربية كانت لها الدور الأبرز في التأثير على التحالفات في المنطقة ففي حين كانت العلاقات التجارية والاقتصادية بين أمريكا والجزائر بقيت متطورة في فترة الحرب الباردة، أقام المغرب الحليف التقليدي لواشنطن تحالفات اقتصادية مع الاتحاد السوفياتي سابقا ضمن ما يعرف بصفة القرن التي تضمنت توريد الفوسفات المغربي من جهة، والإبقاء على التحالف السياسي مع أمريكا من جهة أخرى[49].

[48] ركاح عميروش، مرجع سبق ذكره، ص12

[49] امين البار، مرجع سبق ذكره، ص 15

وهذا ما يوحي إلى التنافس بين الدولتين في مجال التحالفات الدولية وسعي كل طرف لإقامة توازن في ميزان القوى بالمنطقة من ناحية التحالفات الدولية، كما استغلت الولايات المتحدة الأمريكية قضية الصحراء الغربية في توجيه علاقاتها مع المغرب والجزائر مستفيدة منها في حشد التحالفات وإبرام الاتفاقات.

المطلب الثاني: مستويات العلاقات المغاربية الأمريكية :

1 / المستوى الاقتصادي: (الطاقة)

يعتبر العامل الاقتصادي من المداخيل الرئيسية لفهم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية وذلك لما لها من ثروة طاقوية إضافة إلى اعتبارها سوقا لترويج منتجاتها، حيث سعت إدارة كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية مغاربية جديدة ارتكزت على الموقع الاستراتيجي والثروات الطبيعية وخطوط التجارة وهي كلها عوامل لعبت على تأكيد أهمية المنطقة المغاربية في المنظومة الأمريكية، وظهرت مبادرة "إيزانستات " سنة 1998 يهدف إلى إقامة شراكة أمريكية مغاربية من اجل رفع حجم الاستثمارات الأمريكية في كل من تونس الجزائر والمغرب.

وقد لخص السفير الأمريكي لدى المغرب المبادرة الأمريكية في أنها عبارة عن سلسلة من الحوارات المكثفة بين مسئولي الحكومة وثم إصلاحات اقتصادية وإدارية بنيوية متزايدة السرعة داخل كل بلد، تطوير القطاع الخاص من خلال التشجيع على مزيد من الاستثمارات، وإزالة الحواجز الداخلية التي تعترض تطوير التجارة والاستثمار بين الدول الثلاث فيما بينها وفيما بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية.

تم تقبل المبادرة من قبل الدول المغربية واعتبرت تحولا في سياسة الولايات المتحدة في هذه المنطقة بعدما كانت مكتفية بالتعامل معها من زاوية إستراتيجية عسكرية.[50]

[50] امين البار، مرجع سابق، ص 14.

مما خلق تنافس اقتصادي أوروبي_أمريكي على دول المنطقة سيتم التفصيل فيه فيما بعد.

2/ المستوى السياسي: (تصدير الديمقراطية وحقوق الإنسان) :

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الوكيل الرئيس لآلية كونية تنتشر في طول العالم وعرضه، الديمقراطية والرأسمالية الليبراليين، حيث نجد أمريكا وفي كل مرة ترفع مبدأي الديمقراطية وحقوق الإنسان كركيزتين أساسيتين لسياستها الخارجية إلا أن هذه المبادئ مجرد أداة تستغلها لتحقيق مصالحها، كما تسعى إلى إيجاد نخبة موالية لها لضمان مصالحها تستفيد من إمكانية العولمة الأمريكية لطرح قضايا معينة كالمجتمع المدني ودور المرأة في السياسة.

ولكن لما هذا الاهتمام وما مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي؟

تتمثل أهمية المنطقة المغاربية في الإستراتيجية الأمريكية أن "...المغرب العربي همزة وصل إستراتيجية طبيعية تربط المجال الشرق أوسطي بالخليج وقزوين وإفريقيا جنوب الصحراء إلى غاية المحيط الأطلسي. وكلها تعتبر مناطق ذات أهمية في الإستراتيجية الأمريكية مما يستلزم خلق حالة أمنية مستقرة في المنطقة من اجل إبعاد أي احتمال للتوتر الذي لا يخدم المصالح الاقتصادية الإستراتيجية الأمريكية أو يدفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الارتباط بنزاعات تصعب إدارتها أو القضاء عليها. وصولا إلى مجال متوسطي_أوروبي مستقر حيث يعتبر المغرب العربي بعدا متوسطيا_ أوروبيا أساسيا. وحدوث أي نزاع في المنطقة سينتشر إلى المتوسط وأوروبا. وهما منطقتان تقعان في قلب المصالح الحيوية الأمريكية."[51]

يمكن تفسير رسم الولايات المتحدة الأمريكية لاستراتيجيات أمنية وسياسية واقتصادية في عدة مناطق في العالم تمثل مصالح حيوية بالنسبة لها من خلال القضاء على التهديدات العابرة للحدود في هذه المناطق كالإرهاب والمخدرات لضمان أمنها بالأساس وكذلك نشر أنظمة سياسية تحت غطاء الديمقراطية تحكمها نخب موالية لها لضمان مصالحها في هذه

[51] ركاح عميروش،مرجع سبق ذكره، ص 65

المناطق كما تسعى لإدخال ثقافة استهلاكية أمريكية لدى شعوب هذه المناطق لخلق أسواق مستهلكة للمنتجات الأمريكية.

المطلب الثالث: علاقة كل من المغرب والجزائر بالولايات المتحدة الأمريكية:

1/ العلاقات الجزائرية الأمريكية:

المحور الأمني: يتعلق بموقف الولايات المتحدة الأمريكية من أعمال العنف الدائرة في الجزائر، وتجدر الإشارة إلى اختلاف أسلوب التعامل مع ملف العنف باختلاف الإدارة الموجودة في البيت الأبيض ففي فترة "بوش الأب" فقد ظهر حتى قبل التفجيرات في مدينتي واشنطن ونيويورك أن موضوعات السياسة الخارجية الأمريكية تصطبغ بالهاجس الأمني وتسيطر عليها أفكار الزعامة الأمريكية وضرورة صياغة النظام الدولي على أفضل نحو يحقق للولايات المتحدة الأمريكية مصالحها الطبيعية والمشروعة في عالم تتمتع فيه بوضع المهيمن وفي ظل هذا النسق يصبح من الطبيعي أن تقف الإدارة الأمريكية في وجه أي تحد حاصل أو مفترض وتجابهه بشكل لا يحتمل المراوغة. وهو الأمر الذي دفعهم إلى تأييد التدخل الذي قام به العسكريون الجزائريون في نتائج الانتخابات التي جرت سنة 1991.

فقد تزامنت حادثة إلغاء الانتخابات والتي كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على وشك الفوز بها مع فترة حكم الجمهوريين بزعامة جورج بوش الأب والذي كان لإدارته موقفها الخاص فيما تسميه ب" ظاهرة الإسلام السياسي".

وقد عبر عن هذا الموقف المتحدث باسم الخارجية الأمريكية "ادوارد جيرجيان" في نفس عام إلغاء الانتخابات بقوله: " أن الولايات المتحدة ليس لديها ما تضمره للإسلام كواحد من أعظم المعتقدات العالمية ... كما أنها ليس لديها ما تضمره تجاه المسلمين الذين يؤكدون على تمسكهم بمبادئ دينهم، غير أن واشنطن ترتاب من أولئك الذين يستخدمون الدين لتغطية أهدافهم الإرهابية وأنشطتهم العنيفة، فالدين وحده لا يؤثر في صياغة الولايات المتحدة لعلاقاتها مع غيرها من الدول إيجابا أو سلبا، ولكن معركة الولايات المتحدة الحقيقية إنما

هي ضد الإرهاب والعنف وعدم التسامح". «حيث يؤكد هذا الخطاب رفض الولايات المتحدة الأمريكية للجبهة الإسلامية للإنقاذ و رفضها لدولة قائمة على المبادئ الإسلامية على أبواب أوروبا و الغرب بصفة عامة ولو أنها اتخذت موقف إعلامي يدعو للحوار إلا أن موقفها الفعلي كان لصالح الجيش فبالرغم من دفاع الولايات المتحدة الأمريكية عن الديمقراطية إلا أنها لم تبدي أي رد فعل تجاه وقف الجيش للمسار الانتخابي سوى التعبير عن أسفها عن عرقلة المسار الديمقراطي في الجزائر في بعض خطاباتها و التعبير عن رفض حكم الحركات الإسلامية في البعض الآخر من خطاباتها الرسمية ».

أما في فترة حكم "بيل كلينتون" اختلف هذا المنظور في التعاطي مع الملف الجزائري بعد وصول الديمقراطيين إلى الحكم فالديمقراطيين يعولون بشكل أكبر على المسائل الاقتصادية، ولهذا عقب مجيء الإدارة الديمقراطية إلى السلطة بدا التخلي عن أسلوب الجمهوريين التصنيفي في التعامل مع الإسلام السياسي، نظرا لما يتسم به هذا الأسلوب من جمود لا يتفق مع الطبيعة البرجماتية المميزة لسياسة الولايات المتحدة إزاء العالم.

بناءا على هذا زادت بنسبة كبيرة عقود شركات النفط الأمريكية مع الحكومة الجزائرية حيث أصبحت الجزائر في هذه الفترة في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية في التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغت قيمة المبادلات التجارية بين البلدين مستوى استثنائيا سنة 2000 (حوالي 5.3 بلايين دولار).

أما في فترة جورج بوش الابن قبل التفجيرات اتسمت بالهدوء النسبي في تناول الملف الجزائري وفضل أن تتحدد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الجزائر في مجالس إدارات الشركات الأمريكية الكبرى العاملة في مجال النفط، حيث كان يرى بوش أن المنظور الاقتصادي الهادئ هو الذي يضمن للولايات المتحدة الأمريكية أن تنأى بنفسها عن التورط في أعمال العنف الداخلي غير العقلانية والتي كان بوش في بداية الأمر يرى أن بلاده في غنى عنها. ولكن جاءت التفجيرات الأخيرة لكي تجبر الولايات المتحدة على فتح الملف

الأمني ليس فقط بالجزائر وإنما في العالم ككل، فالمنظور الأمني أصبح هو المنظور الأوحد الذي لا تستطيع الولايات المتحدة أن تقنع نفسها ولا مواطنيها بالعمل من خلال منظور غيره.

فخاصة بعد أحداث 09/11 أصبحت الجزائر ذات أهمية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة فهذه الأزمة الأمنية خلقت هدف للولايات المتحدة الأمريكية يتمثل في تحقيق الأمن والاستقرار من خلال القضاء على الإرهاب، من خلال رسم استراتيجيات دفاعية معينة من اجل تحقيق هذا الهدف. وكانت الجزائر البلد الأكثر استعداد الانخراط في المخططات الأمريكية في المنطقة وبهذا الصدد تحاول واشنطن الاستفادة من خبرة الجزائر في مكافحتها للإرهاب، وهذا ما يفسر التقارب الأمريكي الجزائري.[52]

إذن فالعلاقات الجزائرية الأمريكية عرفت تقارب فيما يخص المجال الأمني بالأساس بحكم ان الجزائر شهدت فترة من عدم الاستقرار والفوضى والأعمال الإرهابية فهي تعتبر لديها الخبرة الكافية التي تحتاجها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب خاصة في منطقة شمال إفريقيا.

2/ العلاقات المغربية الأمريكية.

اتفاقية التبادل الحر المغربي الأمريكي:

تعتبر اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية في غطاءها العام كمثيلاتها من النماذج المقترحة على بلدان أخرى، ككندا والمكسيك والشيلي وسنغافورة،

تم الإعلان عن مشروع الاتفاقية في 23 جانفي2002 أثناء زيارة الممثل التجاري الأمريكي "روبرت زوليك" للمغرب للتباحث حول إلغاء الحواجز الجمركية القائمة بين البلدين وتبين آنذاك أن اتفاقية التبادل الحر بين أمريكا والمغرب تقع، وبامتياز في إطار" دائرة التنمية المتسعة"، وكان التوقيع في جوان 2004.

[52] امين البار ،مرجع سبق ذكره،ص84

وبالرغم مما أعلنت عنه الجهات الرسمية عما تطرحه هذه الاتفاقية من إيجابيات، فإنها لا تخلو كذلك من سلبيا تعلقت بالأساس بالتكتم والسرية خلال مرحلة المفاوضات وكذلك الغموض حول مصير بعض القطاعات الحساسة (الفلاحة، الأدوية، الثقافة)

إضافة إلى إشكال آخر يتعلق بمدى قدرة الاقتصاد المغربي على المنافسة الدولية.

كذلك قد تسبب هذه الاتفاقية إضرار في مجالات الفلاحة الأدوية، فبما أن قطاع الفلاحة لم يحسم أمره بعد على مستوى اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الموقعة سنة 1996 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2000 مما يؤثر على المفاوضات الزراعية المغربية الأوروبية، وكذلك هشاشة القطاع الفلاحي المغربي وارتهان هذا القطاع للأمطار وضعف الدعم الحكومي له، وبالتالي الاتفاق مع أمريكا قد يؤدي إلى إضرار مما قد يعرض بعض الزراعات للانهيار الكلي.

أما قطاع الأدوية للحسم في مدى استفادة المغرب من هذه الاتفاقية في مجال الأدوية المستنسخة، نورد كلام السيد ديفيد ويسكو رئيس منظمة أصدقاء الأرض الذي يرى أن بنود الاتفاق المتعلقة ببراءة الاختراع قد تحد من استخدام المغرب لتلك الأدوية، الأمر الذي ستكون له عواقب وخيمة على الصحة العامة في المغرب.

كما تثير هذه الاتفاقية إشكالية قدرة المغرب على التنافسية الحقيقية فالأساس في وضعية المغرب فترة الاتفاقية أن تحتل السوق الداخلية الأولوية بالنسبة للسوق الخارجية ففي الدول المتقدمة وقع في البداية تنمية السوق الداخلية وتنمي القدرة الشرائية الداخلية وتنمية الطلب الداخلي، وهذه الحركية الداخلية هي التي مكنت الاقتصاد من كسب قوة وقدرة تنافسية وقدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية وامتلاك مقومات المنافسة ليتوفر في الأخير على اندماج رابح في التبادل الحر.[53]

[53] امين البار،مرجع سبق ذكره. ص89

المطلب الرابع: التنافس الأوروبي (الفرنسي) الأمريكي على المنطقة المغاربية.

تقليديا تعتبر فرنسا أنها صاحبة الموقع الأفضل في التعامل السياسي والاقتصادي والثقافي مع دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، والمغرب) بسبب ماضي الاستعمار على هذه المنطقة، إلا أن إدارة بوش دخلت على خط التنافس وأخذت بمزاحمة الشركات الفرنسية والضغط عليها وعلى الحكومات لقطع الطريق على الصفقات والاتفاقات وخصوصا مؤسسات الطاقة والتصنيع الحربي. وسنرى في هذا المطلب أسباب اهتمام كل من القوتين بالمنطقة المغاربية.

1. أسباب الاهتمام الأوروبي بمنطقة المغرب العربي:

تعتبر المنطقة المغاربية قطبا مهما لتامين المصالح الأوروبية وعلى هذا الأساس انطلقت هذه الأخيرة في ربط المنطقة اقتصاديا بالاتحاد الأوروبي والذي تعكسه المشاريع الكبرى بين الضفتين كخط أنبوب الغاز الجزائري الذي يمر عبر المغرب إلى اسبانيا وقد تزايد الاهتمام الأوروبي بالمنطقة نظرا لظهور عوامل أخرى تهدد المصالح الأوروبية بالمنطقة كظهور حركات إسلامية تطالب بالتمسك بالهوية العربية الإسلامية وما صاحبها من أعمال عنف، بالإضافة إلى تصاعد أشكال جديدة من التهديدات الأمنية مثل الهجرة، الجريمة المنظمة، الإرهاب... مما تطلب رسم استراتيجيات من الناحية الأوروبية لاحتواء هذه التهديدات باعتبار أن المنطقة المغربية تعد امتداد جيوسياسيا للقارة الأوروبية بالإضافة إلى الإرث التاريخي الاستعماري بالمنطقة.

أما فيما يتعلق بالجانب الطبيعي فتعتبر منطقة المغرب العربي مصدرا للمواد الخام لإنعاش الصناعات الأوروبية وسوقا لمنتجاتها لذلك سعت دول الإتحاد الأوروبي لتقنين العلاقة بين منتجي النفط ومستهلكيه كنظام للحصص كما عملت الدول الأوروبية على تعزيز سياسة

التعاون مع البلدان المغاربية في مجالات التنمية الاقتصادية ووضع سياسات مشتركة لمكافحة الهجرة غير السرية واستخدام العمالة وتوسيعها إلى مجالات أوسع.

وتظهر أهمية المغرب العربي بالنسبة للاتحاد الأوروبي فيما يلي:

1/ أهمية السوق المغاربي كسوق نام أمام لصادرات الأوروبية، وما تفتحه من فرص استثمار أمام الشركات الأوروبية كالنهر الصناعي العظيم بليبيا ومشروع أنابيب نقل الغاز الجزائري إلى أوروبا.

2/ يعتبر المغرب العربي منطقة إستراتيجية بالنسبة للاتحاد الأوروبي كما تعتبر منطقة ذات وزن في حفظ الاتحاد الأوروبي لأمنها الطاقوي فاحتياط النفط والغاز الطبيعي يشكل نسبة مهمة في الاستهلاك الطاقوي الأوروبي. بالإضافة إلى العديد من المواد الأولية كالفوسفات والحديد و اليورانيوم التي تعتبر كلها عوامل جذب اهتمام الاقتصاد الأوروبي وتامين استقراره.

3/ دور الفوائض المالية النفطية في فتح فرص استثمار واسعة أما الشركات الأوروبية وعملت هذه العوامل على تسريع وتيرة العلاقات التجارية بين الطرفين قصد تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما لتتطور مستقبلا إلى شراكة.[54]

فالمنطقة المغاربية تعتبر منطقة إستراتيجية بالنسبة للاقتصاد الأوروبي فهو يعتمد بنسب معتبرة في أمنه الطاقوي على الموارد المغاربية و حسب بعض المحللين يسعى فإنه كلما زادت نسبة استفادة الاتحاد الأوروبي من الموارد الطاقوية المغاربية كلما قلت نسبة التبعية في مجال الطاقة و الغاز خاصة لروسيا التي تستعمل ورقة الغاز كورقة ضغط على الإتحاد الأوروبي إلا أن هذا الطرح مستبعد بحكم أن إنتاج الغاز في المنطقة المغاربية لا يرقى لمستوى تعويض الغاز الروسي وإذا أمكن ذلك فإنه سيكون على مدى سنوات طويلة و كذلك

[54] بالة عمار، **المغرب العربي كمنطقة للتنافس الأوروبي_الأمريكي**، (جامعة خنشلة،)ص.ص. 272 273 .

فإن توجه أوروبا للغاز المغاربي على حساب الغاز الروسي فإن ذلك خلق لروسيا جديدة بالمنطقة المغاربية.

2. أسباب الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعترف لأوروبا–فرنسا–بحقها في بسط النفوذ على منطقة المغرب العربي فيما بين الحربين العالمية الثانية والباردة وهذا الاعتراف ينهل من ثلاث عوامل لا يمكن تجاهلها **أولها** أن هذا النفوذ لم يأت من فراغ إنما مرده للإرث الاستعماري، و**ثانيها** أن الولايات المتحدة كانت مدفوعة خلال هذه الفترة إلى احترام قسمة العمل الإمبريالية أو ما يعرف بتقاسم الأدوار، أما **ثالثها** فهو أن الولايات المتحدة كانت مجبرة على ضمان التماسك في الرأسمالية العالمية من الخطر الشيوعي.

إلا أن هذا الاعتراف سرعان ما بدأ في التراجع بعد الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي الذي خلفه التأسيس لرؤية أمريكية جديدة لمنطقة المغرب العربي قائمة على توسيع مناطق النفوذ لتشمل المنطقة لمغاربية على اعتبار انه على عكس الرهانات الإستراتيجية. فإن المجال الاقتصادي لا يعرف تقاسم الأدوار.

هناك بعض العوامل التي جعلت الولايات المتحدة تبدي اهتماما بمنطقة المغرب العربي منها اختراق الاتحاد السوفياتي لها سنوات الستينات والسبعينات وتهديد مصالح حلفائها الأوروبيين في القارة ورغبتها في وقف الزحف السوفياتي الذي يهدد كذلك مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق أخرى على مشارف إفريقيا كالبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وقناة السويس وباب المندب التي تعتبر مناطق مفصلية في الطريق التجاري البحري للنفط. وهكذا حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على إيجاد نقطة ارتكاز عسكرية وسياسية في القارة وفي المنطقة المغاربية خاصة.

كذلك قلق الولايات المتحدة الأمريكية من الدور الفعال للجزائر البومدينية سواء على صعيد القارة الإفريقية ومنظمتها الإقليمية. أو على صعيد العالم الثالث بصفة عامة وهو دور بعث الحياة في حركة عدم الانحياز ليمثل شكلا من أشكال الاستئناف للدور المصري الناصري في الخمسينات والستينات من القرن الماضي وما افرزه من مدخل لإنتاج فكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوصفها فكرة مناوئة لنظام الهيمنة الرأسمالية. وعليه فالاهتمام الأمريكي بالجزائر لا ينصرف إلى دورها السياسي فحسب بل يتعداه على القوة الاقتصادية كونها دولة منتجة للطاقة وإلى سياستها المزعجة على صعيد الأوبك.

أما العامل الثالث يتمثل فيما اعتبرته الولايات المتحدة دورا تخريبيا ليبيا في المحيط الإقليمي العربي والإفريقي من خلال رعاية الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي لفصائل الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية واليسار العربي وحتى للحركة الثورية المسلحة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وايرلندا. وهو ما يفسر انتقال العداء الأمريكي للنظام الليبي من خلال صفقة ثكنة العزيزية ومحاولة اغتيال القذافي خلال عهد ريغن إلى فرض الحصار على ليبيا في عهد كلينتون فيما يتعلق بقضية لوكربي.

ويرتبط العامل الرابع بصلة المغرب العربي بقضية الصراع العربي الإسرائيلي إذ حرصت الولايات المتحدة منذ الستينات على تشجيع دول مغاربية مثل المغرب على ربط جسور بين السياسة العربية الفلسطينية من جهة والكيان الصهيوني من جهة أخرى في إطار ما يعرف بعملية السلام واقل ما يقال حول هذا الحرص هو تقسيم المنظور الإستراتيجي الأمريكي بين أولوية العامل الاقتصادي المتمثل في إمكانية الاعتماد على النفط المغاربي(الجزائر_ليبيا). والدور السياسي الذي يمكن أن تلعبه كل من المغرب وتونس في إطار ما يسمى بمسار

مؤتمر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لإطار عملية السلام ك أولوية إستراتيجية في السياسة الأمريكية عالميا.[55]

3. المنافسة الفرنسية الأمريكية على المنطقة:

إلى جانب الهاجس الاقتصادي والتجاري تدرك فرنسا أنها دخلت مع واشنطن في منافسة محمومة على النفط في المنطقة المغاربية خاصة وأنها تعي جيدا أن الانفراج في علاقتها مع ليبيا لم يكن ممكنا قبل أن ترفع واشنطن اسم ليبيا من قائمة الدول الداعمة للإرهاب، "ففي هذه الحالة تلعب الولايات المتحدة الأمريكية العلاقة دور في رسم العلاقات الفرنسية بدول المنطقة المغاربية"، فبداية التطبيع الفرنسي الليبي تأتي في سياق تطورات سياسية وإستراتيجية ضخمة تمر منها منطقة المغرب العربي و تنهض كمؤشر على انطلاق النافس بين واشنطن وباريس على النفوذ في المنطقة، فبدعوة الولايات المتحدة الأمريكية لمنتدى المستقبل بغرض الدفع بمشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا، ودمقراطية الأنظمة العربية والإسلامية هو عنوان على تمادي النفوذ الأمريكي في المنطقة و بمثابة تتويج لحربها على العراق التي كانت فرنسا وألمانيا من المعارضين لها كما يأتي هذا المنتدى في سياق التمدد الأمريكي عقب أحداث 11 سبتمبر و خاصة على المستويين الأمني والعسكري دون إغفال المستوى الاقتصادي والتجاري الذي يتقوى بفعل الديناميكية التي فتحها مشروع الشراكة الأمريكية المغاربية المعلن عنها سنة 1998 وكذا المستوى السياسي المتمثل في التعاطي الأمريكي مع موضوع النزاع حول الصحراء الغربية على حساب أي دور يمكن أن تلعبه فرنسا، ويمكن القول أن الزيارة الخاطفة للرئيس الفرنسي لليبيا تتخذ طابعا رمزيا بالنسبة لسياسة فرنسا المغاربية في تلك الفترة، تريد من خلالها باريس وهي تحضر القمة العاشرة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية في بوركينا فاسو أن توجه رسالة إلى واشنطن، فهذه القمة

[55] بالة عمار، **المغرب العربي كمنطقة للتنافس الأوروبي_الأمريكي**، (جامعة خنشلة،2016،)ص275.

ستحضرها الجزائر بصفتها عضو جديد في المنظمة منذ استقلالها، ومن هنا فإن لفرنسا مكسبان مهمان في المنطقة وهي عودة الجزائر للمنظمة الفرنكوفونية والتطبيع مع ليبيا.[56]

من هنا نلاحظ الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للقوى الكبرى خاصة الأوروبية والأمريكية حيث تشهد المنطقة تنافس وسعي من طرف كل منهما من اجل النفوذ بالمنطقة، كما نلاحظ نفوذ أوروبي من الناحية الاقتصادية قد لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية منافسته من هذه الناحية، أما بالنسبة للبعد الأمني والعسكري فنلاحظ تفوق الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال تطبيقا لإستراتيجيتها الكونية في الحرب على الإرهاب لحماية أمنها القومي ومصالحها في مختلف المناطق في العالم، كما نرى توظيف الطرفين للقضايا التي تشهدها المنطقة كالأزمة الجزائرية وقضية الصحراء الغربية في كسب دول المنطقة واستمالتها من اجل التغلغل أكثر في المنطقة.

[56] امين البار، منير بسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**،(مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014)، ص ص70 72.

المبحث الثالث: التواجد الروسي الصيني في منطقة المغرب العربي :

المطلب الأول: العلاقات الروسية المغاربية :

أولا: البعد التاريخي للتواجد الروسي بالمنطقة: (مع التركيز على الجزائر) :

يمكن تقسيم العلاقات الجزائرية الروسية الى ثلاث مراحل تتمثل المرحلة الأولى في العلاقات الجزائرية السوفياتية خلال فترة الثورة التحريرية والعلاقات الجزائرية السوفياتية منذ الاستقلال حتى زوال الاتحاد السوفياتي والمرحلة الثالثة تطور العلاقات الجزائرية الروسية بعد الحرب الباردة.

المرحلة الأولى: العلاقات الجزائرية السوفياتية خلال فترة الثورة التحريرية:

منذ انطلاق ثورة التحرير الجزائرية سنة 1954 إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام سنة 1956 لم تكن هناك علاقة رسمية بين جبهة التحرير الوطني والجانب السوفياتي كما اعتبر القادة السوفياتيين أن الوضع في الجزائر هو شأن فرنسي داخلي وذلك حسب تصريح رئيس مجلس الوزراء السوفياتي نيوكولابولغنين" أن الجزائر مشكلة معقدة للغاية وعلى فرنسا أن تقوم بمعالجتها لوحدها" ولم يكن كذلك للطرف السوفياتي اطلاع جيد على الوضع في الجزائر وكان مصدر المعلومات الوحيد عن الجزائر هو الحزب الشيوعي الجزائري والفرنسي، أما بداية الاهتمام السوفياتي بالوضع في الجزائر فقد كان بعد مؤتمر الصومام 1956 والذي تميز بتشدده تجاه الشيوعيين، حينها اتضحت الصورة للسوفيات بان هناك حركة تحررية بالجزائر معادية للشيوعية وحدد السوفيات موقفهم على النحو التالي: محاولة إقامة علاقات مع الجبهة والامتناع عن قطع علاقاتهم مع فرنسا واتخاذ موقف مؤيد لإيجاد حل للقضية الجزائرية على أن يتم ذلك في صورة تسوية مرضية لفرنسا.

ثم بدا الاهتمام السوفياتي يتزايد تدريجيا بعد سنة 1956 حيث أدان هذا الأخير بشدة اختطاف طائرة القادة الستة، كما أفصح الاتحاد السوفياتي عن دعمه لمصر والجزائر على

حساب الفرنسيين والبريطانيين باستخدام الأسلحة النووية، وتجلى ذلك الموقف السوفياتي في مضاعفة دعمه المادي للجبهة مع الحذر والتردد أحيانا، بينما قبلت الجبهة الدعم السوفياتي رغم عدائها للشيوعية دون الاتصال بالقادة السوفيات بشكل رسمي مستخدمة مساعدته كوسيلة للمساومة وتحذير الولايات المتحدة الأمريكية من عواقب امتناعها عن مساعدتها بالتوجه نحو المعسكر الاشتراكي. كان الموقف السياسي للاتحاد السوفياتي تجاه جبهة التحرير الوطني بين عدم الإساءة لفرنسا لأنه كان يحرص على عزل فرنسا عن حلفائها الغربيين منذ إقامة الحلف السوفياتي الفرنسي الذي وقعه ديغول 1944 بحكم أن هذه الأخيرة في نظره هي الحلقة الضعيفة في سلسلة البلدان الغربية بسبب سياستها الرامية إلى الاحتفاظ باستقلالها ورفض الهيمنة الأمريكية.

وفي نفس الوقت كان من الضروري بالنسبة له دعم الثورة الجزائرية لأنه في إطار الثنائية القطبية كان لابد من عزل دول العالم الثالث عن الدول الغربية.

أما بالنسبة للدعم المادي لجبهة التحرير الوطني تمثل في الأسلحة والمواد الغذائية والطبية والمنح للطلبة الجزائريين فحسب المخابرات الفرنسية سنة 1960 بلغت المساعدات السوفياتية للجبهة 5 ملايين فرنك فرنسي، وتلقت الجزائر الدعم السياسي من خلال تظاهرات تضامنية كانت تنظمها التنظيمات الطلابية والنقابات العمالية والدعم في المحافل الدولية من خلال التصويت لصالح اللوائح الخاصة بالجزائر. أما الدعم السياسي بشكل صريح كان بالنسبة للاتحاد السوفياتي الاعتراف بالحكومة المؤقتة وقبول بعثة دائمة لها بموسكو، وقد اعرض الاتحاد السوفياتي عن الاعتراف القانوني الكامل (كما يسمى في القانون الدولي) بالحكومة المؤقتة إلا بعد توقيع اتفاقيات ايفيانفي 18 مارس 1962، إذا فالرفض السوفياتي الدع

السياسي الصريح كان مرده الإستراتيجية السوفياتية (إستراتيجية السوفيات في دعم الجبهة دون إحراج الطرف الفرنسي)، والعداء للجبهة الشيوعية من ناحية أخرى.[57]

المرحلة الثانية: العلاقات الجزائرية السوفياتية منذ الاستقلال لغاية زوال الاتحاد السوفياتي:

شهدت العلاقات بين الجزائر والاتحاد السوفياتي تطورا ملحوظا فترة الستينات والسبعينات وقد استفادت الجزائر كثيرا من الخبرة السوفياتية في العديد من المجالات وكان هذا التطور في ظل الإستراتيجية التي تبناها الاتحاد السوفياتي في علاقاته مع بلدان العالم الثالث والبلدان العربية خاصة من اجل محاولة إقامة علاقات تحالف مع هذه الدول ضد الاستعمار وقد انقسمت الدول العربية في علاقتها مع الاتحاد السوفياتي إلى ثلاث فرق، وكانت الجزائر ضمن الفريق الأول الذي انحاز للاتحاد السوفياتي واقام علاقات قوية معه وصلت لحد التحالف فتأثرت هذه الدول بالنموذج السياسي والاقتصادي والاجتماعي السوفياتي والذي اتسم بظاهرة الحزب الواحد وتدخل الدولة في الاقتصاد والمجتمع، وكان هذا الفريق يضم كل من مصر، سوريا، ليبيا، العراق واليمن.

أما المغرب فقد كان ضمن الفريق الثاني الذي حافظ على علاقات متوازنة مع الجانبين واعتمد على القطاع الخاص في التنمية مع الاندماج في السوق العالمية والتحول إلى سوق استهلاكية لمنتجات الدول الصناعية وتصدير المواد الأولية إليها. بالإضافة لتونس ودول عربية أخرى.

أما على المستوى العسكري فقد كان تكوين الدفعات الأولى من الشباب الجزائري في مجال سلاح الإشارة بالأكاديميات العسكرية للاتحاد السوفياتي، كما تدرب فوج من الطيارين

[57] بلخوج كنزة، **البعد العسكري في العلاقات الجزائرية الروسية بعد الحرب الباردة**، (مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، 2011 2012)، ص 7 10.

الجزائريين على الطائرات المروحية التي اشترتها الجزائر من الاتحاد السوفياتي غداة الاستقلال.

أما المساعدات المقدمة من طرف الاتحاد السوفياتي كانت ترمي لتحقيق هدفين رئيسيين الأول هو تعويض المساعدة الامبريالية للدول المستقلة حديثا والثاني هو إقناع هذه الدول بتفوق البلدان الاشتراكية تكنولوجيا واقتصاديا غير أن هذه المساعدات تميزت بكونها تؤدي لتبعية البلد المستفيد على الصعيد التجاري لأنها مساعدات مشروطة غير قابلة للتحويل ويجب استعمالها لشراء بضائع من بلدان المساعدة وبالتالي هي مقيدة للدولة المستفيدة منها.

بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الجزائرية السوفياتية تمثلت في تلقي الجزائر المساعدة الفنية من الاتحاد السوفياتي تتضمن حفر الآبار والتنقيب والاستخراج وذلك عام 1963 كما تولى الاتحاد السوفياتي الإشراف على تطوير توليد الطاقة الكهربائية في الجزائر وإقامة مشروعات صناعية كبيرة مثل معمل الزجاج ومصنع الحديد ومشروعات الري.[58]

المرحلة الثالثة: العلاقات الجزائرية الروسية بعد الحرب الباردة:

بسبب المشاكل الداخلية لكل من البلدين في فترة التسعينات من القرن العشرين شهدت العلاقات الجزائرية الروسية تراجع بسبب ان كل منهما يولي اهتماما لمشاكله الداخلية كأولوية من أولوياته، فانشغال روسيا بمشاكلها الداخلية من أزمات اقتصادية وأمنية داخلية، وتأثر السياسة الخارجية الجزائرية بالوضع الدولي الذي استجد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وقد تزامن ذلك مع أزمة العشرية السوداء التي عزلت البلاد دوليا مع بداية التسعينات.

مع مطلع القرن الواحد والعشرين، عادت العلاقات الجزائرية الروسية إلى مستوى عالي من الديناميكية والواقعية في المعاملات البينية، وطبعتها الرؤى المصلحية والبراغماتية لكل طرف، مع الالتقاء في نقاط وعوامل ذات الاهتمام المشترك.

[58] المرجع نفسه، ص 10 13.

وتم تبادل زيارات بين المسئولين من الطرفين في مختلف المجالات، أما الزيارة التي تكتسي أهمية خاصة فقد كانت أول زيارة للرئيس فلاديمير بوتينسنة 2006 لأنها تدخل في إطار إعادة ترتيب علاقات قديمة بين البلدين بما يتجاوز مجرد بيع السلاح أو تسوية الديون بين البلدين، كما تندرج هذه الزيارة ضمن مساعي روسيا للعودة إلى الواجهة الدولية كقوة فاعلة على المستوى الدبلوماسي والاقتصادي،وتزايدت الزيارات بين مسئولي البلدين من اجل ترقية التعاون بينهما في مختلف المجالات منها العسكرية والأمنية.

ففي تصريح لسرغي لافروف وزير الخارجية الروسي سنة 2011 قال أن بلاده تدعم الدور الذي تلعبه الجزائر في ضمان الأمن ومواجهة الإرهاب في منطقة الساحل، وقال أن روسيا لا تدعم الجهود الجزائرية فحسب بل وتتعاون معها في بذلها لهذه الجهود سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف آو في إطار المنتدى العالمي لمواجهة الإرهاب الذي تم تشكيله في سبتمبر 2011 في نيويورك. وبناءا على ذلك شهدت العلاقات الجزائرية الروسية عودة قوية، إذ تشكل هذه الزيارات تطورا في العلاقات الإستراتيجية بين البلدين وخطوة متقدمة لروسيا في إطار تعزيز مكانتها ونفوذها عالميا.[59]

العلاقات الروسية المغربية والموقف الروسي من قضية الصحراء الغربية:

بدأت العلاقات الدبلوماسية بين روسيا والمغرب سنة 1958 أي منذ زمن الاتحاد السوفياتي واستمرت تلك العلاقات على مدى عقود ولكن بلغت نقطة الذروة خلال العقدين الأخيرين فالزيارات الرسمية بدأت عام 2002 بزيارة ملك المغرب لروسيا، ثم زيارة الرئيس فلاديمير بوتين للمغرب سنة 2006، وفي عام 2016 عاد ملك المغرب لزيارة روسي وأصبحت الدولتان ترتبطان بشراكة إستراتيجية منذ 2016.

[59] المرجع نفسه، ص 19 21.

كالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من كل القوى المتنافسة على النفوذ في المنطقة، لم تكن روسيا بعيدة عن نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر والمغرب، بل بحثت عن دور لها على مستوى الأمم المتحدة لتلعب دورا جيوسياسيا أكثر إثباتا للوجود في هذا النزاع الإقليمي، أما على مستوى طرفي النزاع (الجزائر والمغرب). فقد حرصت على نهج سياسة متوازنة ومحايدة في ملف الصحراء الغربية، دون تطلع واضح للعب دور الوساطة ومن دون أن تفقد شيئا من موقفها الجيوسياسي العام.[60]

والملاحظ أن القوى المتنافسة على المنطقة من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لم ينحاز أي منها إلى أي طرف من الطرفين على حساب الآخر لوجود مصالح لدى هذه القوى في المنطقة ككل وليس بدولة واحدة من دول المنطقة فقط وذلك راجع للتركيبة الجغرافية الموحدة لمنطقة المغرب العربي وتعامل القوى الدولية في إستراتيجيتها مع المنطقة ككل وليس كل دولة على حدا، كما يمكن تفسير هذا الأمر بعدم رغبة القوى الدولية حسم الصراع بل الرغبة في استمرار الصراع وإدارته واستغلاله في تمرير مصالح من خلاله، الكيان الصهيوني ، كاعتراف ترامب بسيادة المغرب على الصحراء الغربية في ساعاته الأخيرة في البيت الأبيض و ربط المسألة بإعلان رسمي بتطبيع العلاقات بين المغرب و. بينما لم تغير الأمم المتحدة موقفها تجاه القضية الصحراوية ولم يصدر أي رد فعل رسمي من الطرف الجزائري على هذا القرار.

المطلب الثاني: العلاقات الصينية المغاربية :

شكلت التجارب المشتركة للاستعمار المنطلق الأساسي للعلاقات بين الدول الآسيوية ودول المغرب العربي وسنركز في هذا المطلب على العلاقات الصينية مع دول المغرب العربي

[60] إسلام عبد الله زعبل، **الإستراتيجية الروسية تجاه أزمة الصحراء الغربية** ، (المعهد المصري للدراسات)، الرابط: eipss-eg.org، تم زيارة الموقع يوم 2022/06/04: الساعة:14:00

بحكم أنها شريك تجاري مهم لدول المنطقة ومنافس تجاري قوي للقوى الغربية المتنافسة على النفوذ في المنطقة المغاربية.

أولا: البعد التاريخي للعلاقات الجزائرية الصينية.

يمكن تقسيم العلاقات الجزائرية الصينية إل مرحلتين مرحلة ما قبل الاستقلال ومرحلة ما بعد الاستقلال.

1/مرحلة ما قبل الاستقلال:

أهم تأييد لحرب التحرير الجزائرية في عالم الجنوب خارج الوطن العربي جاء من الصين، أول اتصال مباشر بين الصين ممثلة في وزيرها الأول وممثلي جبهة التحرير الوطني كانت بمؤتمر باندونغ 1955 وبالمقابل كانت الثورة الجزائري سندا فعالا للصين في مواجهة الحصار العسكري عليها فالجزائر والصين كانتا في مواجهة معسكر واحد.

بالنسبة للصينيين تبنت الجزائر المنهج الصحيح من أجل التحرر وذلك من خلال المقاومة والحرب الشعبية والعمل المسلح وحرب العصابات ضد الجيش الفرنسي المنظم والقوي وهو المنهج الذي تبنته الصين بقيادة الحزب الشيوعي في مواجهة الاستعمار الياباني. فحرب التحرير الجزائرية كانت في المنظور الصيني نموذجا عمليا لانتصار قوى التحرر في العالم وان الصراع المسلح هو الضامن الأساسي لتحقيق السلم والتحرر غير المشروط، كما كنت حرب التحرير بالنسبة للصينيين قوة توسع للمد الوطني الحقيقي في العالم الإفريقي الآسيوي ويتطلب مناصرة كل القوى المناهضة للاستعمار والهيمنة مهما تنوعت قناعاتها وخلفياتها وأهدافها الأيديولوجية. كما كانت هناك محطات أثناء حرب التحرير عمقت العلاقات الجزائرية الصينية وضاعفت الدعم الصيني للثورة الجزائرية.

• تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة 1958/09/19 وكان لهذا الحدث تأثير حاسم في مسار الثورة الجزائرية المؤقتة حيث تأكد للعالم أن الثورة الجزائرية وهدف استعادة السيادة الكاملة هو قرار لا رجعة فيه مهما كان حجم التحدي للثورة الجزائرية.

• الظهور إلى العلن الخلاف الصيني السوفياتي خاصة بعد بداية هذا الأخير لسياسة التعايش السلمي مع المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت في مواجهة مع الصين على السواحل الصينية الشرقية، وفي مواجهة في نفس الوقت مع الجزائر من خلال الحلف الأطلسي لقمع الشعب الجزائري وضرب مواقع جيش التحرير الوطني. فالصين والجزائر كانتا في مواجهة عدو مشترك من جهة والتقارب السوفياتي الأمريكي من جهة ثانية ساهم في تعميق العلاقات الجزائرية الصينية وكذلك مضاعفة الدعم الصيني لثورة التحرير الجزائرية، وكذلك مع اقتراب انتصار الثورة الجزائرية تزايد اهتمام جبهة التحرير الوطني بالبعد الاقتصادي والاجتماعي لما بعد الاستقلال حيث تقرر في مؤتمر طرابلس في ليبيا 1962 التوجه الاقتصادي الجزائري غير الرأسمالي، وهذا التوجه أضاف عاملا جديدا لتعميق العلاقات الجزائرية الصينية.

• لقيت الثورة التحريرية الجزائرية دعما مهما من الصين التي تعتبر مكسب قوي للثورة الجزائرية قد يساعدها في حربها من اجل التحرر، وقد ثمن وباستمرار قادة ثورة التحرير الدعم والمساندة الصينية وتضامن الصين مع الجزائر، ويشكل هذا الاعتراف الجزائري بالدعم الصيني مرجعية وخلفية لتطوير علاقات التعاون والصداقة بين الجزائر والصين حتى بعد الاستقلال وحتى النظام الدولي الحالي.[61]

[61] إسماعيل دبش، *" العلاقات العربية الأسيوية دراسة حالة المغرب العربي مع التركيز على الجزائر"، حوليات جامعة الجزائر،عدد 20* (ديسمبر 2011)،ص 94 100.

2 /العلاقات الجزائرية الصينية بعد الاستقلال:

منذ استرجاع الجزائر لسيادتها شهدت العلاقات الصينية الجزائرية تطورا إيجابيا متزايدا، تمثلت في إرسال الصين مساعدات من الغذاء ومعدات البناء والأدوية والبعثات الطبية والتجهيزات المدرسية وباخرة نقل وقدمت لها قرض ب 2 مليون دولار، فجزائر ما بعد الاستقلال مثلت بالنسبة الصينيين قوة أمامية لدعم حركات الاستقلال والتحرر الوطني في العالم وقد كانت هناك عدة عوامل ساهمت في عمق العلاقات الجزائرية الصينية بعد 1962.

1. تعتبر معاناة البلدين من ويلات الاستعمار الفرنسي بالنسبة للجزائر والغربي والياباني بالنسبة للصين، شحنة وخلفية تعاون بين البلدين ومصدر للدعم اللامتناهي لقضايا الاستقلال والتحرر في العالم.

2. كلا البلدين ضحية لنظام دولي لم يساهما في تشكيله، فعملت الصين على أضعاف الواقع الذي فرضته القوى الكبرى على النظام الدولي مثلما طالبت الجزائر باستمرار بنظام دولي عادل ينصف دول عالم الجنوب التي تشكل الأغلبية الساحقة في العالم.

3. كلا البلدين كانا ضحية الحرب الباردة، حيث تبنت الجزائر عدم الانحياز، كما اعتبرت الصين أن الصراع الحقيقي هو بين عالم الجنوب وعالم الشمال.

4. كلا البلدين مرا بتجربة اقتصاد القطاع العام أو الاقتصاد المركزي أو الاقتصاد الاشتراكي، ودخلا منذ الثمانينيات في الإصلاح وإعادة الهيكلة ضمن اقتصاد السوق.

استمرت و تكثفت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين لتصبح الصين المستورد الأساسي للحديد الخام الجزائري سنة 1971، وكذلك دعم الصين للجزائر في بناء مصنع الخزف 1971، ودعم الجزائر لبناء قصر المعارض، كما كانت الصين واقفة لجانب الجزائر في الكوارث الطبيعية الكبرى التي ضربت الجزائر في مناطق مختلفة من الوطن.

سياسيا ودبلوماسيا لعبت الجزائر في الستينات دور أساسي في تعبئة دول العالم ودول عالم الجنوب بصفة خاصة من اجل استرجاع الصين مكانتها في الأمم المتحدة.

لعب الانسجام والتوافق السياسي بين الصين والجزائر الدور الأساسي في مضاعفة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والجزائر وتوحيد المواقف السياسية في القضايا الدولية، ودعم الجزائر للصين من اجل استرجاع أراضيها وهذا ما يصرح به الرؤساء الجزائريين في زياراتهم للصين كما وقع الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة بيان لترقية العلاقات الجزائرية الصينية لمستوى التعاون الاستراتيجي 2004.

ساهم العمل السياسي الإيجابي بين البلدين في تطوير العلاقة بين البلدين ليصل حجم الواردات الجزائرية إلى 4,697,96 ملايير دولار سنة 2009، لتحتل الصين المرتبة الثانية للدول الموردة للجزائر سنة 2009.وزاد التعاون الاقتصادي الجزائري ليشمل مشاريع في البناء، السدود، الموانئ، الفنادق، التنقيب عن البترول وتصفية وتكرير البترول. وفي المقابل تواصل صادرات الجزائر للصين الارتفاع بحكم تزايد طلب الصين على النفط.

تعتبر الجزائر بالنسبة للصينيين المقر والممر الاقتصادي والتجاري للاستثمار والتجارة الصينية في الدول المجاورة والمحيطة بالجزائر وتؤدي إلى تعاون هام بين البلدين لترقية التعاون الثنائي إلى علاقات إستراتيجية.[62]

بالنسبة للعلاقات الصينية مع باقي دول المنطقة المغاربية تختلف من بلد لأخر ومن فترة لأخرى مثلا العلاقات الصينية التونسية عرفت توافق وتعاون سياسي وثم اقتصادي فيما بعد، أما العلاقات مع المغرب فالصين انحازت للجزائر في حرب الرمال الجزائرية المغربية سنة1963، ثم شهدت العلاقات بين البلدين تقاربا فترة الثمانينيات لتصبح المغرب شريك تجاري مهم للصين خاصة في ظل حاجة الصين للفوسفات المغربي.

[62] المرجع نفسه، ص 101 104.

أما بالنسبة لليبيا لم تتطور العلاقات بين البلدين إلا سنة 1969 بعد ثورة الفاتح من سبتمبر حيث دعمت الصين هذه الثورة باعتبار أنها ثورة معادية للاستعمار الامبريالي وشهد البلدين توافقا في المواقف السياسية ودعم كل منهما للأخر وتطورت بينهما العلاقات التجارية ودعم الصين للمشاريع الليبية خاصة في مجال الفلاحة والري.

أما بالنسبة لموريتانيا فبعد استقلالها أقامت علاقات دبلوماسية مع تايوان بسبب الغربي عامة والفرنسي خاصة "وذلك أن دولة موريتانيا هي دولة صحراوية شاسعة المساحة قليلة السكان قليلة الموارد هذه الفترة وبالتالي في دولة لا تخلو من المساعدات الإنسانية من الدول الغربية وبالتالي هي دولة منقوصة السيادة في المواقف الدولية وسهلة توجيه سياستها الخارجية من قبل الدول التي تقدم لها المساعدات وهذا حسب جمال حمدان في كتابه إفريقيا الجديدة. فموريتانيا لم تكن لها علاقات جيدة مع الصين في البداية ثم مع تحول العلاقات الفرنسية الصينية صاحبه تحول في العلاقات الموريتانية الصينية وأقامت موريتانيا علاقات دبلوماسية مع الصين، وأدى هذا التقارب إلى تقديم الصين قرض بدون فوائد لموريتانيا لبناء سد وذلك لحاجة الصين لحشد أكبر عدد ممكن من الدول لاسترجاع مكانتها بالأمم المتحدة، ومن خلال التأثير من قبل الجزائر ومنظمة الوحدة الإفريقية تحولت موريتانيا لدولة داعمة لحركات التحرر بالقارة الإفريقية وحصلت موريتانيا على الدعم المادي من الصين في عدة مجلات.[63]

[63] إسماعيل دبش، المرجع نفسه، ص110.

خلاصة الفصل الثاني:

استغلت الدول الكبرى الأوضاع في المنطقة المغاربية لتحقيق مصالحها، وخاصة التوتر الجزائري المغربي الذي يجعل من الدولتان تسعى كل منهما لاستمالت طرف لصفها على حساب الأخرى مما يسهل مهمة الدول الكبرى في التغلغل في المنطقة، كما يمكن القول أن المنطقة تحولت لسوق مستهلكة للأسلحة المنتجة من طرف البلدان سابقة الذكر فالمغرب هي الزبون المرغوب فيه للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، بينما الجزائر هي الدولة الوفية لروسيا والصين في هذا المجال، و الملاحظ من خلال هذا الفصل أن القضية الأساسية في الخلاف الجزائري المغربي والتي هي قضية الصحراء الغربية لم تنحاز أي قوة من القوى الكبرى لأي من الطرفين بل حافظت على الازدواجية، فحتى استغلال الولايات المتحدة الأمريكية للقضية من اجل تمرير صفقة التطبيع لم يكن بذلك التأثير الكبير في مسار القضية بحيث أن الصحراء الغربية مازالت مدرجة ضمن الأقاليم غير ذاتية الحكم.

الفصل الثالث :

رهان التطبيع المغربي الصهيوني

في المنظور الأمني

الجزائري

تمهيد:

تمت الإشارة سابقاً إلى أنَّ الإقليم المغاربي يشهد حالة من التحولات الجيوسياسية، المصاحبة لانتشار العديد من التحديات والتهديدات الأمنية، وتداعياتها على أمن دول الفضاء المغاربي ككل.

يهدف هذا الفصل من موضوعنا التناول بالتحليل مسألة التطبيع المغاربي الصهيوني كأحد أبرز التحديات الأمنية التي من شأنها أن تؤثر على التوازنات الإقليمية في الجيوسياسية المغاربية، لاس يها ما تعلق منها بدور ومكانة الجزائر المحورية في الإقليم المغاربي وطموحها كدولة مهيمنة إقليمياً.

وقد تم تناول الفصل من خلال المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: كرونولوجيا تطور التوتر في العلاقات الجزائرية –المغربية.

المبحث الثاني: التطبيع المغربي –الصهيوني وأثره على تصعيد التنافس بين الجزائر والمغرب

المبحث الثالث: السياسة الأمنية الجزائرية ضد سياسة التغلغل الصهيوني لحفظ التوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية.

المبحث الأول: كرونولوجيا تطور التوتر في العلاقات الجزائرية المغربية.

من نتائج عدم الانتظام في أشكال الدول الإفريقية فرط طول الحدود السياسية لهذه الدول، مما يسبب مشكلات معروفة أهمها مشكلة الدفاع والأمن « قد تكون حتى في بعض الأحيان نقاط ضعف للدول ومحطة استنزاف أموالها وسبب في فقرها »، حيث بدأت مشكلات الحدود السياسية في إفريقيا تتضح خاصة بعد حركات الاستقلال، لاسيما أن شدة تجزئة القارة وشدة تداخل حدودها وكثرة الدول الداخلية أدى إلى تعدد الجيران تعددا ملحوظا في كثير من الحالات، فأغلب الوحدات الإفريقية لا يقل عدد جيرانها المشتركة معها في حدود أرضية عن 5 او6 تزيد في حالات الدول الكبيرة والداخلية، [64]وبما أن الحدود ما بين هذه الدول تم رسمها بما يخدم مصالح القوى الاستعمارية وليس على أساس الجغرافيا الطبيعية أو المجموعات البشرية، فقد سبب هذا الأمر العديد من النزاعات الحدودية بالقارة الإفريقية وخلق عدة أنواع من الدول لكل نوع صفات خاصة كانت سببا في تفسير الواقع الأمني على مستوى القارة.

بالنسبة للسواحل تمتاز القارة الإفريقية بأقصر ساحل نسبة لمساحتها، فمعظم الدول الإفريقية لا تتمتع بجبهات ساحلية كافية–باستثناء مدغشقر–، كما أنه ليس لدولة ساحلية على القارة أكثر من جبهة بحرية إلا في حالات أربع دول هي: "مصر، المغرب، جنوب إفريقيا، الصومال".[65]

مما يتضح أن معظم دول القارة على المستوى الجيوسياسي هي دول برية من ميزاتها التوسع على حساب الوحدات السياسية الثانوية، من اجل زيادة المساحة وقوتها. [66] وهو ما سنراه لاحقا في حالة المغرب والصحراء الغربية، كما سنلاحظ في هذا المبحث أن العامل الجغرافي يلعب دورا بارزا في تفسير غالبية النزاعات الحدودية في القارة الإفريقية، ويرسم العلاقات

[64]جمال حمدان، **إفريقيا الجديدة دراسة في الجغرافيا السياسية** ، (مكتبة مدبولي ميدان طلعت حرب، القاهرة، 1996،) ص 93،

[65]جمال حمدان. نفس المرجع. ص 211.

[66]الكسندردوغين، **أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي،تر: عماد حاتم** ، (دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004،) ص 77.

بينها حتى في حالة عدم وجود نزاعات حدودية بينها، وسنركز على منطقة المغرب العربي والعوامل المؤدية لخلق حالة التوتر الجزائري –المغربي.

المطلب الأول: قراءة جيوسياسية لواقع النزاعات في المنطقة المغاربية

هناك العديد من الأسباب التي أدت لنشوب نزاعات وصراعات في المنطقة المغاربية والتي تسببت بشكل مباشر وغير مباشر في زيادة حدة التوتر والخلاف مع المغرب، تعود هذه الأسباب للجغرافيا الطبيعية للقارة الإفريقية والتاريخ الاستعماري بالمنطقة مثل النزاع الحدودي الجزائري المغربي، المزعوم أن السبب الرئيسي في الخلاف الحدودي بين الدولتين تسبب فيه الاستعمار إلا أننا سنتعرض لآراء أخرى في هذا المطلب وكذلك قضية الصحراء الغربية ومساهمتها المباشرة في تنامي التوتر الجزائري – المغربي والتي تسبب الاستعمار الاسباني فيها هي الأخرى.

من الملاحظ أن أغلب الأسافين الساحلية في إفريقيا تنتمي إلى اسبانيا والبرتغال، بل أن إمبراطورية اسبانيا في إفريقيا هي في الدرجة الأولى إمبراطورية جيوب وأسافين، فإذا بدأنا من الشمال وجدنا سلسلة كاملة من الأسافين الاسبانية تطوق المغرب من الجانبين، فهي على الجانب المتوسطي من النوع الميكروسكوبي لكنها مدنية في طبيعتها، بينما نجد للمجموعة الأطلسية مساحات أكبر لكنها صحراوية أساسا، فالأولى تشمل "المدن المحصنة présidions" سبتة و مليلة ومعها الجزر الساحليةpenons الحصيصة وغوماراوشافاريناس وكلها بقايا شد الحبل التاريخي بين المغرب واسبانيا واغلب سكانها اليوم أسبان مسيحيين وأنها من أراضي السيادة الاسبانية.

هناك العديد من هذه الحالات كاسفين "أفني" والصحراء الاسبانية (الغربية) وغيرها تتركز أساسا على الساحل الغربي، لأنه كان أول السواحل التي سيطرت عليها،" من الناحية الجيوبوليتيكية نلاحظ أن معظم هذه الأسافين والجيوب مطلة على البحر والسيطرة عليها تعود لوقت طويل ومسيطر عليها من القوى البحرية بالأساس اسبانيا، البرتغال، بريطانيا".

معظم هذه الرقع القزمية اليوم هي مثار نزاع ومشاكل سياسية بين الدول الاستعمارية المالكون وبين الدول الأفريقية المحدقة.

كما يتضح أن هذه الرقع القزمية تنذر بان تتحول إلى مشكلة حادة، لا بين الاستعمار والتحرير وإنما بين الدول الإفريقية نفسها فالجيوب بحكم وقوعها بين دولتين في الغالب تصبح تلقائيا مطلبا لكل منهما.والأمثلة على هذا تبدأ من الصحراء الاسبانية(الغربية) التي تطالب بها الآن من موريتانيا والمغرب، فالأولى بحسبانها جزءا تاريخي وحضاري منها، والثانية أنها امتداد طبيعي لها.

ولهذا الأمر تفسير آخر ذلك أن موريتانيا دولة قليلة السكان ضخمة المساحة وبالتالي فهي "دولة صحراء" التي تدين بوجودها المستقل إلى أنها دولة تخوم ليس إلا، فهي كموانئ الضرورة التي تقوم وسط مهجور غير منتج، تعد من دول الضرورة التي يحتم وجودها فقط الاتساع المديد، وتمتاز هذه الوحدات عادة بان حدودها شديدة القابلية للحركة والتغيير بالقوة(خاصة وأنها دولة مجاورة لدولة كالمغرب التي تمتاز بأطماعها التوسعية).

مثل هذه الوحدات سياسيا من السهل خضوعها لضغط جار قوي(المغرب) أو قوى أجنبية، وهي دول عجز مزمن لا تستغني عن المساعدات الاقتصادية الأجنبية، فموريتانيا تستقبل سنويا مساعدات فرنسية كبيرة. وفي هذه الحالات لا يمكن للسيادة القومية أن تظل بمنأى تماما عن النفوذ الأجنبي، واكتشاف ثروة معدنية غير منظورة كالبترول في ليبيا والحديد في موريتانيا هو وحده الذي يمكن أن يصب الدم في شرايين هذه الدول العاجزة وان يمنحها قاعدة اقتصادية ثابتة، أما المغرب فهو من الدول "الأركان"، فالدولة الركن هي الدولة التي تجتمع فيها ضخامة السكان مع ضخامة المساحة، والتي فيها تكون مراكز القوة الطبيعة التي ترسم محاور السياسة في مستقبل القارة تتميز هذه الوحدات بأنها قوة سياسية، تسعى للهيمنة أو يمثل وجود دولة كهذه وسط مجموعة من الدول الصغرى أو القزمية حالة من الانحدار

الجيوبوليتيكي بدرجة تقل أو تكثر كما هناك نوع آخر من هذه الدول والتي تسعى للتوسع على حساب الدول المجاورة.[67]

وبمجاورة المغرب الدولة الركن ذات الأطماع التوسعية، لدولة التخوم ذات الحدود القابلة للتغيير بالقوة(موريتانيا) ودولة الجيب القزمية (الصحراء الغربية) ينتج لنا ما نراه من أحداث على الساحة المغاربية على مستوى النزاعات الحاصلة. من هذا المنطلق يمكن تفسير التوتر الجزائري–المغربي، والنزاع المغربي–الموريتاني، والنزاع المغربي–الصحراوي، ودعم الجزائر للشعب الصحراوي من اجل تقرير مصيره.

فدول المنطقة المغاربية هي دول مختلفة الصفات وترسم سياسات المنطقة وفقا لهذه الصفات والمميزات لهذه الدول فالجزائر والمغرب دولتا أركان، تتميز الجزائر بضخامة المساحة مع ضخامة السكان، ونفس الشيء بالنسبة للمغرب إلا أنها بنسبة اقل مقارنة بالجزائر، كذلك نلاحظ أن الصحراء الغربية هي دولة جيب ضئيلة المساحة وقليلة السكان وتعتبر دولة جيب من الجيوب التي تركتها اسبانيا في القارة الإفريقية بين دولة المغرب الدولة التوسعية وموريتانيا دولة التخوم، لذلك نرى احتلال المغرب لمنطقة الصحراء الغربية على حساب موريتانيا، بينما يطالب الشعب الصحراوي باستقلاله وهو يتلقى كل الدعم من الدولة الركن الأولى بالمنطقة المغاربية وهي الجزائر، وذلك راجع لعدة أسباب نلخصها في الأسطر التالية:

- من مبادئ الدولة الجزائرية دعم الحركات التحررية، كقضية الشعب الصحراوي والقضية الفلسطينية، كما أن الجزائر هي دولة ركن على حدود دولة ركن ثانية في المنطقة المغربية لذلك فهي تسعى لكبح المطامع التوسعية لهذا البلد.
- دعم دولة الجزائر لاستقلال الشعب الصحراوي سيجعل من المغرب دولة محاصرة في زاوية القارة الإفريقية، وبالتالي لن يكون لها منفذ بري نحو موريتانيا ومن خلالها نحو

[67] جمال حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 211.

القارة الإفريقية، وكذلك لا مزيد من التوسع على حساب موريتانيا جنوبا،فضلا على أنها محاصرة من قبل الجزائر شرقا مما سيزيد من نسبة التفوق الجزائري من الناحية الجغرافية التي هي نسبة كبيرة بالفعل.

- تسعى الجزائر لمنع احتمال خسارة القضية الصحراوية خشية زيادة المطامع التوسعية للمغرب على حساب الجزائر(منطقة تندوف بالجنوب الجزائري)، والتي تعرضت فعلا من قبل لاحتلال مغربي واسترجعتها الجزائر فيما يعرف بحرب الرمال سنة 1963م، والتي تعرف لدى المغاربة بالصحراء الشرقية، كما سنرى في المطلب الموالي.

فالمغرب دولة ركن تسعى للتوسع على حساب الدول المجاورة، والجزائر كذلك دولة ركن وقوة سياسية في وسط مجموعة من الدول الأقل منها مساحة وسكانا وقوة وبالتالي اقل منها في الوزن السياسي بالمنطقة بدرجات متفاوتة. فدولتا ركن(الجزائر والمغرب) بجوار دولة جيب (الصحراء الغربية) ودولة تخوم(موريتانيا)، حتما سينتج عن هذه التركيبة الجغرافية السياسية تنافس وتوتر بين دولتا الركن سواء بشكل ظاهر أو باطن، وحتما سيتخوف كل منها من الآخر مما سيخلق معضلة أمنية بالمنطقة التي تكلم عنها جون هيرتز.

المطلب الثاني: المعضلة الأمنية في تفسير التوتر الجزائري – المغربي

أولاً:مفهوم المعضلة الأمنية

في ظل غياب سلطة عالمية تنظم المجتمع الدولي، فانه يغلب عليه طابع الصراع والتنافس من اجل الاستقرار والبقاء، مما أدى إلى ظهور ما يسميه جون هيرتز (John H Herz) بالمعضلة الأمنية، ويقول جون هيرتز بأنه:"في ظل نظام عالمي فوضوي موجود حاليا وطالما كان موجود منذ بداية ظهور المجتمعات البشرية فإن ذلك بالضرورة سيخلق ما يسمى بالمعضلة الأمنية، حيث تسعى كل الأطراف إلى الاهتمام بأمنها والتصدي لأي تهديد قد يصدر من طرف آخر، سواء هجوم عسكري أو احتلال أو هيمنة أو تفوق حتى، و سعيا من هذه الأطراف لتفادي هذه التهديدات تقوم بزيادة قوتها رغبة في التفوق على قوة الطرف

الآخر، مما يجعل الطرف الآخر يعتقد أن تلك الزيادة في القوة تشكل تهديدا له هو الآخر ويدخل في حالة من الشك وعدم اليقين، ويدفعه للتحضير للأسوأ من زيادة القوة وهو تعرضه للتهديد بتلك القوة".

ويرى جون هيرتز انه بغض النظر عن طبيعة الإنسان سواء كان مسالما ومتعاونا أو مهيمنا وعدوانيافالغرض من هذا الطرح ليس بيولوجيا أوأنثروبولوجيا و إنما هي حالة اجتماعية يسميها جون هيرتز ب **homo homoni lupus** فهذه الحالة لا تخدم التعاون كأساس من أساسيات الحياة الاجتماعية، بل حتى وان كان هناك تعاون وتحالف فهو تعاون من اجل زيادة القوة في حالات التوتر النزاع والصراع، مما يقسم العالم لجماعات تنافس جماعات أخرى فيبقى نفس الأمر وإنما يرقى لمستوى أعلى من الدولة المستوى الإقليمي أو الدولي.[68]

[68]John H, Herz, idealist internationalism and the security dilemma,(**world politics,vol 2 no 2 jan 1950 pp 157-180, the Johns Hopkins university press, 2009**)

وعليه فإنَّ أي دولة في نظام يتميز بالفوضوية، ويحكمه مبدأ العون الذاتي، لتكون في مأمن من مخاطر هجوم دول أخرى أو أنها تشعر بالتهديد فتسعى للحصول على مزيد من القوة، تقيّها العدوان المحتمل والانفلات من تأثير قوة الآخرين، لكن هذا يجعل الطرف الأخر يشعر بمزيد من الأمن، مما يجعله يسعى هو الآخر لزيادة قوته تحسبا للأسوأ كما ذكرنا، فبما انه لكل فعل في عالم السياسة رد فعل من كيان سياسي مقابل، وبما انه من المستحيل أن يشعر طرف بالأمان التام في عالم يتكون من وحدات متنافسة، كما يتعذر للدول الاطمئنان أو الثقة بنوايا الدول الأخرى فان السعي للقوة يتواصل، وبالتالي فالصراع من اجل القوة يتواصل

كما يقدم روبرت جيرفيس () تعريفا آخر للمعضلة الأمنية باعتبارها الحالة التي: " فيهاالعديد من الوسائل التي تسعى الدولة من خلالها زيادة أمنها فتقلل من أمن الآخرين". [69] ويعد روبرت جيرفيس من بين علماء السياسة الذين أعادوا مصطلح المعضلة الأمنية لأدبيات العلاقات الدولية بأكثر دقة سنوات (1970-1980م)، يسلم جيرفيس أن الدولة التي تبحث عن أكثر من ما هي عليه في الوضع القائم، تصبح عرضة لتنافس من الطرف المعادي لها مما يزيد من احتمالات الصراع،وأنَّ المعضلة الأمنية تنشأ ما بين الدول ذات النوايا الدفاعية الصارمة "حسب ما سبق فإن حجر الأساس الذي تقوم علية المعضلة الأمنية هو النوايا، فإذا كانت الدولة على استطاعة أن تعرف نوايا الدولة الأخرى فحينها يمكن الخروج من المعضلة الأمنية ".

يؤكد جيرفيس في قوله: "أن هناك جملة من المتغيرات بإمكانها تسهيل أو تكثيف حدة المعضلة، تعرف بـ توازن هجوم/دفاع و المفاضلة هجوم/ دفاع"، الأول يعكس ما إذا كان هذا الإقليم من السهل عليه الدفاع أو الهجوم، ففي حالة ما إذا كان هذا الإقليم من السهل عليه الدفاع أكثر من الهجوم، يصبح الأمن والاستقرار أكثر وجودا كما وتحس الدول بأقل عرضة للتهديد وبذلك تقل حدة المعضلة الأمنية، والعكس في حالة كان من السهل عليه الهجوم أكثر من الدفاع.

أما الثاني يعكس كم هو من السهل التمييز ما بين الأسلحة والسياسات الدفاعية عن الهجومية وعليه جيرفيس يسلم أنَّه إذا كان التفريق هجوم/ دفاع على درجة عالية، فإنه سيتم التخلص من حالة عدم اليقين-وبذلك المعضلة الأمنية-على نحو أكثر فعالية.[70]

---

[69] صباح بالة،(***المعضلة الأمنية، الموسوعة السياسية*** ،) الرابط: https://political-encyclopedia.org/di، تم زيارة الموقع يوم:27/06/ 2022. الساعة:17:23.

[70] نصر الدين اوشن،**المعضلة الأمنية في العلاقات الأمنية بين الجزائر والمغرب** ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، 2014/2013،) ص 26.

حيث نلاحظ فيما بعد أنَّ هناك مشكلتان رئيسيتان بين الجزائر والمغرب: المشكلة الأولى التناقض في مواقف الدولتين فيما يخص قضية الحدود حيث تساند الجزائر الوحدة التربية للدول المستقلة وحماية واحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، وذلك ما يتوافق مع مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية التي أقرت أنه من الأحسن لكل الدول الإفريقية احترام الحدود الموروثة من اجل تفادي النزاعات الحدودية التي قد تسبب تهديد الأمن والاستقرار بالقارة، بينما لا تعترف المغرب بهذا المبدأ وتعتمد طرح الحق التاريخي في التعامل مع الدول المجاورة، والتي هي غطاء لمطامع توسعية على حساب الدول المجاورة لان هناك العديد من الطروحات التي تنفي مزاعم المغرب في حقها التاريخي في الصحراء الشرقية الجزائرية، وبالرغم من ذلك حاولت المغرب كما سنذكر لاحقا الاحتلال العسكري للصحراء الجزائرية فيما يعرف بحرب الرمال 1963.

أما بالنسبة للمشكلة الثانية فهي موقف كل منهما تجاه قضية الصحراء الغربية، حيث تحتل المغرب بشكل مباشر الصحراء الغربية وتعارض الجزائر بشدة هذا الأمر وذلك راجع لعدة أسباب سنتعرض لها لاحقا، أما ما يهمنا هنا أن علاقة متوترة وتناقض في مواقف دولتين متجاورتين حول القضايا الإقليمية ومصالح كل طرف هي مبنية على حساب الطرف الآخر فإن هذا سيخلق بالضرورة المعضلة الأمنية التي تحدثنا عنها، فالجزائر تسعى للهيمنة الإقليمية والتفوق على المغرب في كل المجالات وخاصة العسكرية منها، والمغرب تسعى للتوسع على حساب جيرانها بحجة استرجاع الأراضي التاريخية للمغرب، من بين أساسيات المعضلة الأمنية هو سباق التسلح وفعلا تشهد المنطقة سباقا للتسلح بين البلدين، وتشهد دعاية إعلامية لكل منهما ضد الآخر حيث يسعى كل طرف لتشويه صورة الآخر مما قد يساهم في تصعيد التوتر القائم إلى مستوى أعلى، كما يشهد البلدان سباقا للتسلح كما سنتعرض له لاحقا كما تشهد المنطقة محاولة كل طرف لبناء تحالفات له على حساب

الآخر(التطبيع)، فما يشهده البلدان هو ما وصفه جون هيرتز وروبرت جيرفيس بالمعضلة الأمنية.

ويلاحظ أنَّه لا يمكن للجزائر والمغرب الخروج من هذا المأزق الأمني لان كل طرف منهما يشكل تهديد للأخر ولا يأمن أي منهما الأخر،(منع السلطات الجزائرية دخول وفد من الصحفيين المغاربة جاؤوا مرافقين للوفد الرياضي المغربي في العاب البحر الأبيض المتوسط الدورة التاسعة عشر 2022 المنظمة بالجزائر، حيث استقبل الطرف الجزائري الرياضيين المغربة أحسن استقبال بينما رفض دخول صحفيين مغاربة لأرضه وذلك تخوفا وحيطة وحذرا من الطرف الجزائري من أعمال الجوسسة التي قد يقوم بها الطرف المغربي). وهذا اكبر دليل على تخوف كل طرف من الآخر وان كل طرف يشكل تهديد للأخر،وليس في نية أي طرف على المدى القريب أن يظهر حسن النية للأخر التي من خلالها يمكن الخروج من المأزق الأمني بمعنى أن تتوفر المعلومات الكافية لتقنع كل طرف أن الطرف الآخر لا يشكل تهديد له إلا أن هذا لا يمكن حصوله بين الجزائر والمغرب لأنه فعلا كل طرف يشكل تهديد للآخر وهو ما نراه في تناقض مواقفهما تجاه قضايا المنطقة المغاربية، وبالتالي المعلومات والنية الحسنة ليست كافية لكل من الطرفين في الخروج من المأزق الأمني وإنما لابد من اتفاق وتعاون ورغبة من قادة البلدين في تجاوز الخلافات وقيادة مشتركة للمنطقة في مصلحة الجميع، من اجل الخروج من المأزق الأمني والتقدم بالمنطقة المغاربية ككل.

المطلب الثالث: أبعاد تطور التوتر في العلاقات الجزائرية –المغربية

تميزت العلاقات الجزائرية المغربية بالخلاف منذ استقلال الجزائر سنة 1962، بداية الخلاف كانت حول الحدود بين البلدين بعد مطالبة المغرب الجزائر بمناطق من الإقليم الجزائري، بينما تبنت الجزائر مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار والذي أقرت به منظمة الوحدة الإفريقية من اجل تفادي الخلافات الإقليمية التي تهدد الأمن والاستقرار في

القارة[71]، تعتبر مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب من أكثر قضايا المغرب العربي حدة حيث اختلف الجانبان حول منطقة "تندوف" التي تعتبرها المغرب جزء من أراضيها انتزعتها منها فرنسا و ألحقتها بالأراضي الجزائرية، تعتبر منطقة تندوف منطقة ذات أهمية خاصة في التأثير في العلاقة بين البلدين بعد التأكد من وجود حديد خام فيها حيث جاء تقرير شركة فرنسية سنة 1963مأن نسبة الحديد الخام في المنطقة يبلغ حوالي 75%وبكميات ضخمة، فإنتاجها مع إنتاج موريتانيا يمثل 50%من احتياجات دول السوق الأوروبية المشتركة من الحديد المستورد، فتمتع المنطقة بالحديد الخام أثار مطامع المغرب في المطالبة بها وضمها.[72]

يستند الموقف المغربي من قضية الحدود إلى المناطق التي جاء بها زعيم حزب الاستقلال"علال الفاسي"، وعبر عنها في الكتاب الأبيض بحيث حدد المناطق التي لا تزال تابعة للاحتلال الفرنسي والاسباني، الأسبان احتلوا سبتة ومليلة والصحراء الغربية، و طنجة خاضعة للسيطرة الدولية، أراضي خاضعة للفرنسيين هي موريتانيا والتخوم الشرقية للمغرب التي ضمتها فرنسا للجزائر المحتلة، وساند المغرب مطالبه اعتمادا على حجة الحق التاريخي، حيث يرى المغرب أن المناطق التي طرحها علال الفاسي هي تاريخيا امتداد للسيادة المغربية لذلك تمسك المغرب بمبدأ الحق التاريخي وعارض مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار.

يقوم مفهوم الحق التاريخي الذي تدافع عنه المغرب على تصور مبني على الانتماء الديني، بمعنى وجود جماعات تدين ولائها الديني للسلطان المغربي ولا تحدد على أساس إقليمي أو جغرافي، وعلى هذا الأساس تأسس التصور المغربي للحدود وكانت هذه من بين حججهم

[71]Khadija mohsen,(***Le printemps arabe reconfigure l'environnement du maghreb)***,institut de relations internationales et strategique,2014 p 05 ,

[72]سعدي ليدية، غنام عقيلة، **أثر تأزم العلاقات الجزائرية المغربية على تطور الاتحاد المغاربي**، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على الماستر في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، 2016/2017.)،ص35.

لإضفاء الشرعية على المطالب الإقليمية المغربية حيث يفتقد هذا الطرح للعمق القانوني ويبقى ضعيف أمام أحكام القانون الدولي،ولذلك عززوا موقفهم ببعض الأساليب القانونية والتي تمثلت في تحليل مجموعة من الوثائق والمعاهدات لإبراز ما يشير إلى هذا الحق، حيث دعم المغرب موقفه من خلال نص بروتوكول اتفاق سري أبرمته الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة فرحات عباس والملك المغربي الحسن الثاني في 6 جويلية 1961م وقد نص هذا الاتفاق على ما يلي:

- إن حكومة المغرب تساند الشعب الجزائري في كفاحه من اجل الاستقلال ووحدته الوطنية، وتدعم بدون تحفظ الحكومة المؤقتة الجزائرية في مفاوضات ايفيان، 18 مارس 1962.
- تعترف من جهتها الحكومة المؤقتة الجزائرية بان المشكل الحدودي الناشئ عن تخطيط الحدود المفروض تعسفا فيما بين البلدين، سيجد له حل في مفاوضات بين الحكومة الجزائرية المستقلة وحكومة المملكة المغربية.

حيث أن الجانب المغربي اخذ هذا الاتفاق على انه إقرار الجزائر أن للمغرب حقوقا سيادية على جزء من أراضي الجنوب الغربي الجزائري، وبالتالي ضرورة ترسيم الحدود بما يتماشى ومبدأ الحق التاريخي من جهة، وتنفيذ الالتزامات ونص الاتفاق مع الحكومة الجزائرية المؤقتة بما يتماشى مع القانون الدولي ومبدأ قدسية الاتفاق والوفاء بالعهود من جهة أخرى.

وفي أول زيارة رسمية قام بها الملك المغربي الحسن الثاني للجزائر في مارس 1963م طرح مشكل الحدود الجزائرية المغربية، بتذكير الرئيس الجزائري احمد بن بلة باتفاقية 6 جويلية 1961م المبرمة مع الحكومة المؤقتة الجزائرية وتميز الرد الجزائري بالطابع الدبلوماسي حيث طالب الرئيس الجزائري بضرورة تأجيل القضية إلى شهر سبتمبر أين سيصبح للجزائر نطاق دستوري تتعامل من خلاله مع هذه القضايا السياسية، « وقد كانت هذه خطوة ذكية من قبل الطرف الجزائري أكسبت البلاد الوقت للتحضير من اجل إتباع مبدأ

احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار والتوقيع على الميثاق المؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي كان 25 ماي 1963م أي بعد شهرين من زيارة الملك المغربي، والتحضير للتصدي لأي هجومات عسكرية مغربية (وهو ما حصل فعلا فيما يعرف بحرب الرمال التي سنتعرض لها لاحقا) »

أما الموقف الجزائري كما ذكرنا فقد تجسد من خلال الإمضاء على الميثاق المؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية أديس أبابا في عام 1963م، والذي يرمي إلى عدم المساس بالحدود القائمة وقد تمثل الغرض الرئيسي من تأكيد المنظمة على هذا المبدأ هو" تفادي المطالبات والنزاعات الإقليمية حول هذه الحدود والتي قد تتسبب في زعزعة امن واستقرار القارة".[73]

وقد عبر عن هذا الاتجاه أكثر من رئيس دولة ممن حضر المؤتمر، والقائم أساسا على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار كأحد المبادئ المرجعية من اجل أي تسوية حدودية افريقية، وقد اتضح موقف الجزائر من قضية الحدود مع المغرب بتصريح الرئيس الجزائري احمد بن بلة أن الجزائر واحدة غير قابلة للتجزئة، واعتبر مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار من المبادئ التي تمسكت بها وهذا ما يتماشى ورغبة معظم الدول الإفريقية لان المبدأ يمثل آلية لحفظ السلام، يعود دفاع الجزائر عن الإرث الاستعماري للغيرة على الدولة الجزائرية والحفاظ على منجزات الثورة والدفاع عن الاستقلال الوطني، ولهذا فقد سعت الجزائر إلى جعل قضية الحدود أحد أهم الأهداف الأساسية لسياستها الخارجية، قصد إيجاد حل لهذه القضية على أساس القواعد والمبادئ القانونية التي تكرس من اجل الحفاظ على الحدود.

كما تضمن إعلان الحكومة الجزائرية عام 1962 أن حدود الدول الجديدة ينبغي أن تظل قائمة تبعا لما خططته القوى الاستعمارية.

[73] Khadija mohsen-finan, ***le printemps arabe reconfigure l'environnement du maghreb*** ,institut de relation internationales et strategique ,2014

إن هذا المبدأ الذي عملت الجزائر على تكريسه وترسيخه في إطار منظمة الوحدة الإفريقية هو الذي شكل السند الرئيسي لاحتجاجها أمام المطالب الإقليمية المغربية اتجاه أراضي تندوف وبشار بالخصوص استنادا إلى تصورها لحقوقها التاريخية، أما بالنسبة للرد على المغرب في إطار قانوني فيما يخص الاتفاق مع الحكومة الجزائرية المؤقتة فقد اعتبر المسئولون الجزائريون أن بروتوكول 1961م ليس له أي قيمة إلزامية قانونية مادام الأمر لا يتعلق بوثيقة دبلوماسية أو باتفاق دولي، ولا يعدو أن يكون سوى بلاغ يعكس اقتراحات جانبين لا يتوفر احدهما(فرحات عباس) على كل الصلاحيات التي تخول له مراجعة حدود البلاد، كما رأت حكومة بن بلة أن التمسك باتفاق 1961م يناقض مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار ويشكل خطرا على الاستقلال التام للجزائر والذي كان موضوع الصحراء من الأسباب التي أخرته، وقد طالب الوفد المفاوض بوحدة التراب الوطني أثناء التفاوض مع السلطات الاستعمارية لذلك تمسكت الجزائر بمبدئها وردت على المزاعم المغربية بان" كل الأراضي التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي وقام جيش التحرير الوطني بتحريرها هي أراضي جزائرية".[74]

وبقراءة موقفي الطرفين نرى انه من غير المنطقي أن تؤخر الجزائر استقلالها من اجل الصحراء ثم تقوم ببساطة بمنح جزء منها للمغرب استنادا لحجة الحق التاريخي، ومن غير المنطقي كذلك مطالبة المغرب بأراضي لم تدافع عنها وتخلت عنها أثناء نيل استقلالها، وكذلك بالنسبة لمشاكل الحدود في القارة الإفريقية ليست فقط في المنطقة المغاربية وإنما مشاكل الحدود موجودة في معظم القارة الإفريقية و إذا تم فتح ملف تعديل الحدود ستتغير خارطة معظم الدول الإفريقية ومما قد يسبب نزاعات وحروب وعدم استقرار بالقارة لذلك من الحكمة دعم الجزائر لمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار.

[74] شهيدة حفيان، **مشكل الحدود بين المغرب والجزائر**، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التاريخ، الجامعة الإفريقية –أدرار–،2013–2014.)، ص 65.

•حرب الرمال 1963:

أدى الخلاف الحدودي بين الجزائر والمغرب إلى نزاع عسكري بين الطرفين عرف بحرب الرمال 1963، وتعود أسبابها إلى مطالبة المغرب بالمنطقتين الحدوديتين تندوف وبشار كما ذكرنا سابقا، حيث اخترقت القوات المسلحة المغربية الحدود واحتلت بعض المناطق ورفضت الانسحاب منها قبل إجراء استفتاء بين سكانها يخيرهم بين الانضمام للمغرب أو الجزائر كان هذا الأمر في أيلول 1963، وكان قصد المغرب من ذلك فرض وضعية الأمر الواقع، حيث زحفت قوات مغربية كبيرة على الحدود الجزائرية واحتلت منها جزءا دون علم الجزائريين، بدأت حرب الرمال الحقيقية بالتدقيق في مراكلة قرب تندوف إذ حاصر الجيش المغربي المجاهدين انطلاقا من زاك، واستولى على مراكلة بعد أن باغت الجزائريين الذين لم يكونوا يعرفون وقتها شيئا عن المناورة فقد كانوا يكتفون بالتموقع في المرتفعات وإطلاق النار.

ثم تنقلت بعد ذلك القوات الجزائرية من خلال فوجين منفصلين يضم كل منهما 60 جنديا، ووصل الفوجين إلى تندوف يوم 30 اكتوبر 1963، وحيث توقف الجنود بمنطقة تبعد 100 كلم عن تندوف وبعد استطلاع قام بها الجند الجزائري أثناء الليل اتضح أن الأمر غير عادي حيث كانوا يعتقدون أن الجند المغربي لا يتجاوز 300، لكن وجدوا أن الجند المغاربة عددهم يفوق 1300 عسكري، ومجهزون بأسلحة متطورة وبحوزتهم 07 دبابات، بالمقابل كان الجيش الجزائري ضعيفا من حيث العدة والعتاد، فكل الأسلحة التي كانت بحوزتهم هي التي واجهوا بها الفرنسيين في حرب التحرير، ومع التسليح الضعيف الذي كانوا عليه تطلب الأمر استخدام حرب العصابات وتفادي المواجهة المباشرة.

✓ أهم المعارك:

تمكن العقيد شعباني من الوصول إلى موقع الحدث رفقة جيشه، وخاض عدة معارك خاصة بالمناطق الجبلية، وفي شهادة للرائد محمد خير الدين:" كنا نسير على الأقدام تفاديا للألغام التي زرعها المغاربة لتفجير المركبات التي نستقلها وبمجرد تواجد الألغام يعني أن المغاربة

لم يكونوا وحدهم من دبر هذه المؤامرة أو الخيانة الكبرى"، جاوز شعباني كل المتوقع في هذه الحرب لأنه لو شاء لاحتل أماكن إستراتيجية في المغرب حيث تمكن الجزائريين من تحويل الكابوس المغربي إلى نصر كبير ونقل الرعب إلى الذين حاولوا نقله للجزائريين، فقد اتفق شعباني مع الضباط على وضع خطة للرد العاجل على قوات المخزن، وكان هدف الخطة دفع القوات المغربية إلى التراجع،وفي منتصف الليل قاد شعباني الهجوم من الجهة الشمالية للقرية التي كان بها المغاربة وباغتهم وتمكن من ردهم إلى مواقعهم الأصلية على الشريط الحدودي حيث قام الجزائريين بزرع الألغام على طول الشريط الساحلي منعا لتوغل المغربية مرة أخرى، حيث تم زرع 170 لغم تفصلها عن بعضها مسافة 3 أمتار.[75]

معركة بني ونيف و فقيق:

في شهادة للمجاهد ايت تقاتي سعيد أن أفراد الجيش الجزائري وصلوا لمنطقة بني ونيف تلك المدينة التي تقابل على الجانب الآخر مدينة فقيق المغربية، كان في هذه المعركة الفيلق رقم 71 تعداده 400 الذي كان يقوده ضابط من الشرق يدعى سعيد، وتمكن هذا الفيلق من ردع الجيش المغربي وصد اغلب محاولاته، حيث حاول الجيش المغربي السيطرة على الوادي الذي يفصل بين بني ونيف وفقيق، حتى لا يتمكن الجزائريون من استعماله فهذا الوادي شكل نقطة ذات أهمية إستراتيجية في هذه الحرب حيث أن الحرب صحراوية ويحتاج الجنود للماء بكثرة خاصة للشرب كما أن منطقة بني ونيف رقعتها الجغرافية تمكنها من مراقبة منطقة فقيق المغربية شبرا شبرا، لكون الأولى عالية مقارنة بالثانية، غير أن الجيش الجزائري هو من سيطر على هذه المنطقة وعلى الوادي وتمكن الجزائريون من مراقبة تحركات الجيش المغربي بفقيق بدقة من أعلى جبل بني ونيف، ودامت الحرب بين بني ونيف وفقيق أربعة أيام.

[75] شريف راضية، **حرب الرمال1963م بين الجزائر والمغرب الأقصى الأسباب والانعكاسات**، (مذكرة لنيل شهادة الماستر،جامعة محمد خيضر– بسكرة–،2015،2014.)، ص 85.

في اليوم الأول للمعركة التي صادفت الفاتح من نوفمبر حدثت مواجهات بين الطرفين فقد كانت العدة بالنسبة للجيش المغربي 40 دبابة والسلاح الجوي، لكن الجزائريين كان تموقعهم جيد وقد انضم في هذا الوقت قدماء المحاربين إلى المقاتلين المتطوعين، وقام قائد الكتائب محمد جعطوط وبشير باباس والحاج عبيد باحتواء الموقف بالتقدم من جهة أخرى لمواجهة المغاربة، وتمكن الجزائريون من اسر 11 جنديا، واستحوذوا على 75 قطعة سلاح من كل الأصناف، وتمكنوا من احتلال فقيق وهذا ماصرح به بن بلة.

بالنسبة للرأي العام الدولي كان مع الطرف الجزائري، إلى درجة إدانة الغزو الملكي ووصفه بالجريمة، توقف القتال بين الجبهتين بعد أن وافق الملك على قرار وقف القتال تحت ضربات الثوار الجزائريين، وضغط الرأي العام الدولي وعاد الاستقرار الحذر بين الدولتين.

حرب الرمال استمرت من أكتوبر إلى نوفمبر سنة 1963 كادت أن تجر الجيش الجزائري إلى الخسارة بتفوق الطرف المغربي بالعتاد إضافة إلى البيئة الصعبة لمكان المعركة وقلة المياه بسبب تدمير المغاربة لصهاريج المياه التي يشرب منها المجاهدون وقطعهم خطوط الإمداد عن الجيش الجزائري، إلا أن حنكة الجزائريين وتجربتهم في ثورة التحرير أهلت بومدين وبن بلة لوضع خطة تكتيكية حيث تم فتح جبهة بالشمال لتخفيف الضغط عن المجاهدين في الصحراء وهو ما اخلط حسابات المغاربة وجعلهم ينهزمون بعد مواجهة 3 أيام في بني ونيف وفقيق ليتم على أثرها وقف إطلاق النار.

•التسوية السلمية للنزاع:

إن اندلاع الحرب الحدودية بين المغرب والجزائر حركت العديد من مبادرات التسوية السلمية من لقاءات ثنائية بين البلدين وتدخل بعض الدول منفردة من خلال مبادرات قادتها ومحاولة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية،وقد خرج اجتماع ثنائي لوزراء الخارجية يوم 05 أكتوبر 1963 بمدينة وجدة المغربية باتفاقية تضمنت النقاط التالية:

- ✓ منح حق المرور عبر الحدود للمواطنين الموجودين في إقليم الدولة الأخرى والذين يقيمون في منطقة التنازع.
- ✓ تعهد كل من الدولتين بعدم قيام أي من الطرفين بدعاية ضد الطرف الآخر، ويؤكدان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما.
- ✓ تعهد الدولتان بالامتناع عن اتخاذ أي إجراء أو تدبير عسكري من شأنه أن يضاعف خطورة الأزمة بينهما.
- ✓ اتفق الطرفان على ضرورة التمهيد لإجراء مقابلة على مستوى الرؤساء.

إلا أن هذه الاتفاقية باءت بالفشل مع وقوع اشتباكات عسكرية مجددا يومي 7و9 أكتوبر 1963م، واستطاعت القوات المغربية أن تستولي على جزء من المناطق المتنازع عليها، ولم تستطع الجزائر استعادة المناطق المستولى عليها ففتحت جبهة أخرى شمالا واستولت على مركز مغربي بمنطقة ايش، ولم يستطع النشاط الدبلوماسي وضع حد للنشاطات المسلحة رغم أن بيان وزيري الخارجية قد أكد على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة لدراسة المشاكل الحدودية والعزم على وضع حد لكل ما من شأنه زعزعة العلاقات القائمة بين البلدين وتحديد تاريخ 15 أكتوبر 1963 لعقد قمة على مستوى رؤساء الدولة من اجل وضع حد نهائي للنزاع الحدودي.

كذلك فشل قمة تلمسان المفروض انعقادها في 10 أكتوبر 1963م وقمة مراكش بين 15 و17 أكتوبر والتصعيد المتواصل في الحملات الدعائية والعمليات العسكرية. استمرارية الحرب الحدودية صاحبتها بعض المبادرات الدبلوماسية أهمها تلك التي قادها الرئيس الغاني كوامنروما الذي زار كل من المغرب والجزائر، في محاولة منه للتوفيق بين الطرفين المتنازعين إلا أن إصرار كل منهما عجل بفشل مبادرة "نكروما"، وواصل هذا المسعى الإمبراطور الإثيوبي "هايلاسيلاسي" الذي سعى لتحقيق اتفاق بين البلدين المتنازعين لعقد

دورة استثنائية لمجلس وزراء الوحدة الإفريقية إلا أن الجانب المغربي رفض هذا الاقتراح الذي ساندته الجزائر « ويعود ذلك لكون أن المغرب يعارض طرح منظمة الوحدة الإفريقية التي تطالب باحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار من اجل تفادي النزاعات الإقليمية من هذا الشكل كما ذكر سابقا »

كما عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعا غير عادي بناء على دعوة الأمين العام في 19 أكتوبر 1963، حيث أصدرت القرارات التالية:

- ✓ إيقاف جميع العمليات العسكرية ووقف الحملات الدعائية.
- ✓ سحب الدولتين لقواتهما إلى المراكز السابقة لوقوع القتال.
- ✓ تشكيل لجنة وساطة من الدول الأعضاء الراغبة في المساهمة في حل النزاع.

لكن المغرب عارض هذه القرارات، وتشكلت لجنة من (الجزائر، المغرب، مصر، ليبيا، تونس، لبنان). وأصدرت اللجنة قرارها بوقف إطلاق النار، وسحب القوات إلى ما وراء الحدود، واثبات تعهد الجزائر بعدم وضع قوات في حاسي البيضاء وتنجوب بعد انسحاب المغرب، واقترح جمال عبد الناصر وهيلاسيلاسي عقد اجتماع عربي–إفريقي لبحث الأزمة لكن الجزائر كانت تميل إلى حل المشكلة إفريقيا وليس عربيا.

انتقلت ساحة النزاع إلى منظمة الوحدة الإفريقية أواخر عام 1963، حيث تم بحث النزاع في اجتماع منظمة الوحدة الإفريقية الذي اقر بتشكيل لجنة تحكيم لدراسة المشكلة، وتقديم المقترحات للطرفين لتسوية النزاعات، وانتهت اللجنة إلى تحديد المنطقة منزوعة السلاح بين الطرفين وتمكنت هذه اللجنة من عقد اتفاق بين الجزائر والمغرب يتضمن عودة قوات البلدين إلى مواقعهما الأصلية قبل الاشتباكات وقد تم تنفيذ ذلك بالفعل.

حيث تم وقف إطلاق النار ابتداء من 02 نوفمبر 1963م، وإنشاء لجنة من ضباط جزائريين ومغاربة وماليين وإثيوبيين، للإشراف على احترام وقف إطلاق النار في المنطقة المتنازع عليها.

وعقدت عدة اجتماعات في الرباط وباماكو والقاهرة ونيروبي وتحسنت العلاقات وتم تبادل الأسرى وتبادل الدولتان السفراء وتقرر وقف الحملات الدعائية من كلا الطرفين كما تم الاتفاق في نوفمبر 1963م على تدعيم التبادل التجاري وإلغاء الرسوم الجمركية بينهما.

وبذلك دخلت العلاقات الجزائرية المغربية في فترة اتسمت بالسلمية.[76]

المطلب الرابع: التوتر الجزائري المغربي في ظل قضية الصحراء الغربية:

الصحراء الغربية اسم أطلق على أراضي الساقية الحمراء ووادي الذهب من قبل الاستعمار الإسباني فهي الجزء الغربي المطل على المحيط الأطلسي تقع الصحراء الغربية في الشمال الغربي من إفريقيا، تحدها ثلاث دول إسلامية عربية هي: المغرب من الشمال، الجزائر من الشمال الشرقي، موريتانيا من جهتي الشرق والجنوب، والمحيط الأطلسي من الغرب، بامتداد ساحلي على طول 1400كم.

تبلغ مساحة الصحراء الغربية حوالي 266 ألفكم 2، تنقسم إلى قسمين متمايزين: الساقية الحمراء وهي واد يمتد من أقصى الطرف الشمالي إلى الساحل الأطلنطي بمساحة 8200كم، ووادي الذهب الذي يقع في الجزء الجنوبي من المنطقة مساحته 18400كم2، من أهم المدن بها: العيون–العاصمة–السمارة وبكراع.

يمتاز إقليم الصحراء الغربية بغنى ثرواته الطبيعية من بينها الفوسفات الذي تم اكتشافه عام 1969 باحتياطي يبلغ 13 مليار طن لتحتل الصحراء الغربية المرتبة الثانية عالميا بعد المغرب. كما تؤكد الدراسات البيولوجية الأمريكية لعالم الطاقة الاحتمالات الاستكشافية

[76] شريف راضية، مرجع سبق ذكره، ص 53 71.

الكبيرة للنفط والغاز في عرض المياه الصحراوية، ويضاف إلى هذين الموردين الطبيعيين، معادن النحاس، اليورانيوم، المنغنيز، الزنك، التيتان والذهب،الحديد الذي تقدر احتياطاته شمال شرق البلاد بـ90 مليون طن.

وتمتاز سواحل الصحراء الغربية بدفيء مياهها وغناها بالثروة السمكية، مما يسمح لها بالملاحة طوال العام وبطول سواحلها الكبير التي تمتد إلى 1500 كم2 والتي توفر طاقة إنتاجية تقدر بحوالي مليون طن من الأسماك سنوياً ما جعلها من أغنى المناطق البحرية في العالم، أما عن الموانئ، فتعد

العيون والطنطان وبوجدور أهم موانئ الصيد البحري على السواحل الصحراوية أين تضم العديد من التجهيزات المرتبطة بعمليات الصيد والمئات من وحدات السفن البحرية[77].

1/ الموقف الجزائري تجاه القضية:

تنطلق الجزائر في موقفها تجاه الصحراء الغربية من وجهة نظر سياسة وإيديولوجية كما عبر عنه البيان الصادر عن جبهة التحرير الوطني في ديسمبر 1975، الذي أكد فيه على مساندة حركات التحرر، وأن الصراع والنضال في الصحراء الغربية هو بين جبهة البوليساريو وبين المغرب، وأن حل المشكلة لا يمكن أن يكون إلا بحصول الشعب الصحراوي على استقلاله.

يستند بذلك الموقف الجزائري تجاه القضية الصحراوية إلى ثلاث ركائز أساسية هي أساس أي تحرك سياسي واستراتيجي:

- ✓ تعتبر الجزائر طرفا مهما بالموضوع، وكافة المنظمات الدولية تعامل على هذا الأساس.
- ✓ الجزائر ليس لها أي مطالب أو طموحات إقليمية اتجاه إقليم الصحراء الغربية.

[77] نصر الدين اوشن، **المعضلة الأمنية في العلاقات الأمنية بين الجزائر والمغرب**،(مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2014/2013،) ص54.

- ✓ حق تقرير المصير هو الآلية الأكثر ضمانا لحق الشعب الصحراوي.

ويمكن تحديد الموقف الجزائري حسب تقرير البعثة الأممية من اجل تقصي الحقائق المرسلة إلى الصحراء الغربية في النصف الأول من عام 1975 وفق النقاط الآتية الذكر.

- ✓ النفي القاطع حول أي مطامع ترابية في الإقليم.
- ✓ تمسكها بضرورة خروج الاستعمار الاسباني من المنطقة وفق مبادئ الأمم المتحدة ومقررات الوحدة الإفريقية.
- ✓ احترام إرادة الشعب الصحراوي في حرية اختياره.
- ✓ مساندتها لكافة الشعوب الراغبة في تقرير مصيرها مستمدة شرعيتها من الصورة الجزائرية.

وعلى الرغم من عدم وجود مطالب إقليمية للجزائر في الصحراء الغربية، إلا أنها لها مصالح فيها من جهة أخرى، فالجزائر تعترض بشدة على ضم الصحراء الغربية للمغرب، لأنه ليس من مصلحة الجزائر أن تحكم دولة معادية لها كالمغرب سيطرتها على إقليم ذو أهمية كإقليم الصحراء الغربية الغني بالثروات وكذلك من الناحية الجيوبوليتيكية فإن سيطرة المغرب على الإقليم يعني حصار الجزائر داخل إفريقيا دون أن يكون لها منفذ بحري على المحيط الأطلسي[78]، لإقليم الصحراء الغربية كذلك أهمية جيوستراتيجية بالنسبة للجزائر له جذور تاريخية طويلة، فمنذ العهد العثماني كان حكام البلاد يبحثون عن منفذ بحري على المحيط الأطلسي وذلك لأسباب عدة منها النفوذ والقدرة على بيع منتجات البلاد الصحراوية.

[78] نفس المرجع. ص 56.

فالجزائر بشساعة صحرائها ومناجم الذهب والحديد والفوسفات بمناطق تندوف وبشار، وجدت نفسها أمام عائق التسويق والتصدير والتحويل، لكن في حال انفصلت الصحراء الغربية عن المغرب وأقامت دولة، ستكون هذه الدولة على بعد كيلومترات من الأطلسي.

اثر ذلك ستنفتح الصحراء الجزائرية مباشرة على العالم، ولن تجد الجزائر صعوبة في التسويق لثرواتها الباطنية، ذلك أن تكاليف النقل من عمق الصحراء إلى البحر الأبيض المتوسط كبيرة جدا، حتى أن الفلاحين بمنطقة واد سوف دائما ما يطالبون من السلطات الجزائرية التنسيق مع السلطات التونسية لفتح خط مباشر للتصدير عبر موانئها مباشرة فذلك أيسر و اقرب[79].

تحتوي الجزائر على 3 موانئ بترولية (ارزيو، سكيكدة، بجاية) و 3 موانئ رئيسية متعددة الوظائف (الجزائر، وهران، عنابة) و2 موانئ متوسطة (جنجن، مستغانم) و3 موانئ صغيرة (غزوات، دلس، تنس)، يعتمد الاقتصاد الجزائري على النقل البحري بقوة من خلال هذه الموانئ حيث تمثل 95% من المبادلات التجارية الجزائرية[80].

دولة بمساحة الجزائر وثرواتها الهائلة وبواجهة بحرية واحدة واعتماد اقتصادها بنسبة 95%

على النقل البحري فالواجهة البحرية للجزائر أو ساحلها يبعد آلاف الكيلومترات على مصدر الثروة الجزائري (الصحراء) وبالتالي زيادة تكلفة نقل تلك الموارد وتشكيل ضغط على الموانئ وبالتالي تعطل عملية تصدير وتسويق الموارد وذلك سيؤثر بدوره على الاستغلال الكلي لتلك الموارد.

وبالتالي فإنه من المهم جدا أن تكون للجزائر منافذ بحرية غربية للمحيط الأطلسي وذلك يمكن تحقيقه لو استقل الشعب الصحراوي إما أن نجحت المغرب في القضاء على المقاومة

[79] عائد عميرة، (***البحث عن ممر في الأطلسي .. تعرف على أسباب دعم الجزائر للبوليساريو ،ن بوست، بتاريخ 2020/11/21***،) الرابط: https://www.noonpost.com/ تم زيارة الموقع يوم 2022/06/30.على الساعة:15:16.

[80] Mhammed setti, les ports algeriens dans la mondialisation la fin du paradoxe, revue geographique des pays mediterraneens, LINK ;https://journals.openedition.org/ au ; 30/06/2022, h/15 :47

الصحراوية وتصبح الصحراء الغربية تابعة للمغرب، فتنسى الجزائر بذلك المنفذ البحري نحو الأطلسي إلا في حالة اتفقت مع المغرب وهو أمر صعب للتنافس القائم بين البلدين وللمشاكل الحدودية بينهما. فالصحراء الغربية هي دولة جيب يستخدمها كل طرف لمحاصرة الطرف الآخر.

- **إستراتيجية الجزائر في التعامل مع قضية الصحراء الغربية:**

سنة 1975 أقرت الحكومة الاسبانية في اتفاقية مدريد تسليم الصحراء الغربية للمغرب وموريتانيا بعد انسحابها منها، فاعتبرت الجزائر قرار الحكومة الاسبانية يتناقض مع قرارات الأمم المتحدة، خاصة وان ذات الحكومة أقرت قبل بفترة بأحقية الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، كما يعتبر إقليم الصحراء الغربية من الأقاليم غير ذاتية الحكم حسب تصنيف الأمم المتحدة[8281] Non-self-Governing territories.ولذلك سخرت الجزائر كل جهودها لتدعيم البوليسلريو في كفاحها لتحقيق استقلال الصحراء الغربية، واعتمدت في إستراتيجيتها على ما يلي:

✓ **تفكيك الجبهة المغربية الموريتانية:**

اتجهت السياسة الجزائرية إلى ضرب الحلقة الأضعف؛ موريتانيا في التحالف الثلاثي، وذلك عن طريق تقديم الدعم اللوجستي والمالي لجبهة البوليساريو،أين أصبح جيش تحرير الشعب الصحراوي أكثر فعالية وذا كفاءة أكبر مع نهاية عام 1976،الذي شن الحرب ضد موريتانيا، لتعلن هذه الأخيرة انسحابها واعترافها التام بالجبهة في فيفري 1984،وبذلك نجاح الجزائر في تفكيك هذا التحالف الاستراتيجي.

✓ **الاعتماد على سياسة التحالف:**

[81]United nations, link :https://www.un.org/dppa/decolonization visit site: 30/06/2022 h :19 :00

[82]الأقاليم غير ذاتية الحكم هي حسب تعريف الأمم المتحدة هي الأقاليم منقوصة السيادة أو الأقاليم التي لم يتحصل شعبها بعد على قدر كامل من الحكم الذاتي.

لجأت الجزائر إلى عقد اتفاق مع ليبيا في 28 ديسمبر 1975 بما أطلق عليه اتفاق "حاسي مسعود" أين تم إصدار بان مشترك جاء فيه أن أي مساس بإحدى الثورتين سيعتبر مساسا بالأخرى، كذلك توقيعها لمعاهدة "الإخاء والوفاق" بين تونس والجزائر بتاريخ 19 مارس 1983،وقد انضمت عليها موريتانيا في ديسمبر 1983،حيث تعهدت الأطراف بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل يكتسي صبغة عسكرية أو سياسة مع دولة موجهة ضد الاستقلال السياسي لأي طرف.

- ✓ **الجهود الجزائرية على المستوى الإفريقي:**

جعلت الجزائر من القضية الصحراوية محورا أساسيا لتحركاتها الدبلوماسية في إفريقيا حيث كان يتحكم في جهودها هدف مزدوج:

- ✓ جعل المنظمة الإفريقية تتبنى مبدأ حق تقرير مصير الشعب الصحراوي.
- ✓ تحقيق الاعتراف لجبهة البوليساريو داخل منظمة الوحدة الإفريقية.

ولتحقيق هذه الأهداف، استغلت الجزائر السياسة الإفريقية في:

- ✓ استغلال حساسية الأفارقة لقضايا الاستعمار لحشد الدعم لصالح مبدأ تقرير المصير.
- ✓ تقييم علاقاتها الإفريقية استنادا إلى موقف الدول الإفريقية من قضية الصحراء الغربية كمعيار حاسم لتحديد طبيعة ونوعية علاقات الجزائر مع دول القارة.
- ✓ تأكيد تفوقها الدبلوماسي على الجانب المغربي، وذلك بمضاعفة عدد سفاراتها في إفريقيا التي بلغ عددها 27 سفارة جزائرية مقابل 13 مغربية، كما وأنها تستقبل 21 ممثلية إفريقية مقابل 8للمغرب[83].

[83]اوشن، مرجع سبق ذكره. ص57.

2/. الموقف المغربي:

يستند المغرب في طرحه مغربية الصحراء إلى الحجج التالية:

ا/ من الناحية التاريخية : يستند المغرب إلى مبدأ الحق التاريخي ويعتبر الصحراء الغربية وجزء من الجزائر وموريتانيا كلها تابعة تاريخيا للأراضي المغربية، بينما من الناحية الطبيعية تعد الصحراء الغربية امتدادا طبيعيا لموريتانيا وليس المغرب.

ب/ من الناحية القانونية: يستند المغرب في طرحه حول الصحراء الغربية أن جميع اتفاقياته مع الدول الأوروبية تؤكد على مغربية الصحراء، بينما رأينا في الفصل الثاني أن الدول المتنافسة على المصالح في المنطقة المغربية تتميز بالازدواجية في موقفها تجاه القضية الصحراوية فهي تستخدمها كوسيلة لإثارة طمع كل من الدولتين الجزائر والمغرب في استمالة الدول المتنافسة على النفوذ في المنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

ج/ من الناحية الاقتصادية والاجتماعية : إن سكان الصحراء شاركوا خلال أجيال متعاقبة في قيام حضارة مشتركة أكسبت المنطقة صفات اقتصادية واجتماعية موحدة.

وكانت الإستراتيجية المغربية في محاولة كسب رهان الصحراء الغربية تتمثل فيما يلي:

- ✓ **سياسة التحالفات مع دول المغرب العربي:**

أين تم توقيع تحالف مغربي ليبي في مدينة وجدة في 12 أوت 1984، كانت تهدف المغرب من خلاله إلى تدعيم الموقف المغربي في المنطقة المغربية وكسر جدار العزلة المفروض عليه من طرف الجزائر خاصة بعد تفكك تحالفه مع موريتانيا، كذلك تهدف من خلاله إلى ضمان توقف المساعدات الليبية لجبهة البوليساريو وبذلك خلق أزمة تمويل للحركة التحررية وزيادة الأعباء على الطرف الجزائرية. فسياسة المغرب كانت سياسة رد فعل حيث أخرجت الجزائر موريتانيا فكان الرد المغربي نحو قطع الدعم الليبي عن الحركة التحررية.

✓ **السياسة المغربية مع دول إفريقيا:**

جاءت هذه السياسة كرد فعل لمواجهة السعي الجزائري للحصول على تأييد الدول الإفريقية لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره داخل منظمة الوحدة الإفريقية وذلك عن طريق معارضة الاقتراحات الجزائرية، وكذا التهديد بمقاطعة جميع نشاطات المنظمة بمساندة الدول المؤيدة للطرح المغربي.

✓ **السياسة المغربية على المستوى الدولي:**

كما ذكرنا سابقا تعتبر قضية الصحراء الغربية متغيرا أساسيا في رسم العلاقات الدولية للمغرب رغبة في استمالة القوى الكبرى لدعمها على حساب الجزائر، وعليه سعى المغرب إلى تقديم مجموعة من التنازلات وعزز علاقاته السياسية والاقتصادية والعسكرية مع الدول الكبرى أهمها:

1/ **فرنسا** : الموقف الفرنسي حول القضية الصحراوية خاضع لمصالحها الاقتصادية المتداخلة بالمنطقة، ورغم أن الجزائر الحليف الاقتصادي لفرنسا بالمنطقة فان فرنسا عمدت إلى منع بسط النفوذ الجزائري على حساب المغربي والموريتاني.

2/ الولايات المتحدة الأمريكية : نظرا لوجود علاقات تاريخية قوية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب على اعتبار أن هذا الأخير يقبل ويدافع عن كثير من الأولويات والأهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وبذلك هدفت المغرب إلى جلب الدعم الأمريكي خاصة العسكري والمالي لمجابهة النفوذ الجزائري بالمنطقة[84].

[84] اوشن، مرجع سبق ذكره، ص 60

المبحث الثاني: التطبيع المغربي – الصهيوني وأثره على تصعيد التنافس بين الجزائر والمغرب

المطلب الأول: صفقات التسلح الجزائرية وموقف المغرب منها (2006):

تتفوق الجزائر على المغرب في الإنفاق العسكري، مما يجعل المغرب يشعر بالتهديد ولا قدرة له على مواكبة التسلح الجزائري، بالإضافة إلى دعم الجزائر للصحراء الغربية، و هو الوضع الذي استغله الكيان الصهيوني بواسطة أمريكية من أجل التغلغل بالمنطقة المغاربية، من خلال التطبيع مع المغرب.

ما يثبت وجود سباق تسلح حاد بين الجزائر والمغرب وان هناك أولوية للأمن الصلب على الأمن اللين على المستوى المغاربي، وفعلا تصرفات طرف تؤثر على سياسات الآخر، هو علاقة المغرب الإستراتيجية بالولايات المتحدة الأمريكية وتسلحه المتواصل عندما كانت الجزائر تعاني من ويلات الأزمة الداخلية « استغلالا منه للفرصة لتحقيق التفوق على الجزائر » ، مما سمح له فعلا بتفوق استراتيجي مغاربيا على حساب الجزائر مما دفع الأخيرة(وهو ليس السبب الرئيسي كما سنلاحظ لاحقا). إلى البحث عن استدراك تأخرها منذ سنة 2001، سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي.

في إطار هذا السعي لتدارك تأخرها، وتحديث ترسانتها اتجهت الجزائر نحو روسيا، الصين، جنوب إفريقيا، جمهورية التشيك، إيطاليا فرنسا واسبانيا، لاقتناء أسلحة ومعدات عسكرية جديدة، « ونلاحظ هنا عدم إبرام الجزائر أي اتفاقيات تسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية رغم أن في هذه الفترة بدأت اتفاقيات أمريكية جزائرية من اجل مكافحة الإرهاب بحكم أن الجزائر لها تجربة في هذا الشأن » ، وتعد أهم صفقة تسلح للجزائر هي التي أبرمت مع روسيا سنة 2001 في إطار شراكة إستراتيجية " أسلحة، تعاون عسكري، تعاون اقتصادي"، بين الجزائر وموسكو والتي تقوت أكثر منذ 2006، بعد زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الجزائر وتوصل إلى اتفاق مع الرئيس الجزائري الراحل عبد العزيز بوتفليقة يقضي

بإلغاء الديون الروسية المستحقة على الجزائر والتي تعود لمرحلة الاتحاد السوفياتي، مقابل التزام الجزائر بشراء أسلحة روسية، وبعدها بسنة أبرمت الجزائر صفقة قيمتها 7.5 مليار دولار لشراء طائرات حربية، طائرات تدريب، دبابات، رادارات، أنظمة صواريخ، صواريخ مضادة للطائرات، وكميات أخرى من العتاد، وصيانة جزء من الترسانة الجزائرية والسفن الحربية روسية الصنع على أن يتم التسليم سنوات 2011.2010، كما أبرمت الجزائر صفقات تسلح أخرى للجزائر منها تلك التي أبرمت مع ايطاليا سنة 2009 بقيمة 4 ملايين أورو لاقتناء 100 طائرة مروحية وستة فرق اطات (Frégate)حربية مجهزة بأنظمة صواريخ أمريكية الصنع مضادة للغواصات والسفن الحربية. كما اقتنت معدات الكترونية، أجهزة رؤية ليلية، وطائرات متعددة المهام مصممة للتصدي لتهديد الإرهاب في الصحراء والساحل.

مباشرة بعد صفقة التسلح التي أبرمتها الجزائر مع روسيا سنة2007 تقدم المغرب بطلب إلى وكالة التعاون والأمن الدفاعي الأمريكي لشراء 24 طائرة حربية أمريكية متطورة من طراز ف16، مما يؤكد أن المنطقة تسير بطريقة مباشرة نحو معضلة أمنية[85].

ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد بلغت قيمة هذه الصفقة 24 مليار درهم مغربي، إضافة إلى طائرات الـ" ف16"، هناك سربين من طائرات ف 5 وسربين آخرين من طائرات ميراج"ف 1" وطائرات نفاثة من طراز "537". وقد عوضت هذه الصفقة تلك التي كانت ستعقدها المغرب مع فرنسا لاقتناء 18 طائرة من طراز "رافال"، بما قيمته 26 مليار درهم التي يزعم أنها ستمنح الأسطول المغربي الجوي التفوق والأفضلية على حساب الجزائر من حيث القدرة والكفاءة، لكن القائمين على الشؤون العسكرية فضلوا الولايات المتحدة الأمريكية كون التكلفة اقل. كذلك وان الأسلحة التي تقتنيها من الولايات المتحدة الأمريكية ستساهم في تحقيق

[85] حسام حمزة،(***الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011***). ص 100 101.

السياسة الأمنية الخارجية لواشنطن، من خلال تعزيز قدرات المغرب المدعمة للجهود الأمريكية في حربها على الإرهاب[86].

كذلك في مقال نشر على موقع swiwwinfo في أفريل 2006 بعنوان " أعادت صفقة السلاح الروسية مع الجزائر منطقة المغرب العربي إلى جو يشبه ما كان سائدا فيها خلال الحرب الباردة"، فقد تضمنت الصفقة الجزائرية مع روسيا شراء سلاحا متطورا جدا بقيمة 7.5 مليار دولار تتضمن أربعين مقاتلة من نوع ميغ 29 آخر طراز ومقنبلاتسوخوي 30 كتلك التي تملكها الهند، وستة عشر طائرة تدريب من نوع ياك 130 وثمانية أنظمة دفاع جوي أن الإعلان عن صفقة تشمل هذا الكم من الأسلحة قد أعاد المنطقة المغاربية إلى جو سباق التسلح الذي كانت سائدة فيه منذ الستينات إلى غاية الثمانينات من القرن الماضي، غير انه هناك بعض المتغيرات التي سهلت الصفقة:

المتغير الأول: الارتفاع الكبير لأسعار النفط الذي أدى إلى ارتفاع آخر في احتياطات البلاد من العملة الصعبة، جاوزت الستين مليار دولار لا تتوفر عليها لا لمغرب ولا تونس المجاورتين.

المتغير الثاني: عدم قدرة بلدان كالمغرب وتونس وليبيا على عقد صفقة كهذه بسبب الأوضاع الداخلية والمالية لهذه الدول، كما شهدت العلاقات الجزائرية السعودية بعض التوتر بسبب حصول

الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على معلومات مفادها أن السعودية بصدد تمويل صفقة سلاح مغربية،من ضمنها مقاتلات فرنسية، لمواجهة ما اسماه العاهل المغربي الملك محمد السادس: "تسلح جزائري يهدد المغرب بشكل مباشر".

[86] نصر الدين اوشن، مرجع سبق ذكره، ص 63.

المتغير الثالث: الاستقرار الدبلوماسي الجزائري الذي مكن بوتفليقة من شراء رادارات أمريكية من نوع نورثوربغرومان والمشاركة في المناورات مع حلف شمال الأطلسي، لم تستطع معه فرنسا فعل شيء رغم وجود لوبي مؤيد لها داخل الإدارة الجزائرية.

غير أن المسألة من منظور جزائري ابسط من ذلك بكثير لأنها مرتبطة بظروف داخلية بحتة جعلتها المناخات الدولية أشبه ما تكون بمخطط عسكري جزائري، هدفه السيادة على المنطقة.

فحسب تصريح مسئول سابق في سلاح الجو الجزائري فإن صفقة السلاح الروسية جاءت متأخرة جدا، لأنه كان من المفترض توقيعها عام 1985 من القرن الماضي، بسبب قدم التجهيزات العسكرية الجزائرية منذ ذلك التاريخ.

بينما يتمثل السبب الرئيسي في هذا التأخير، هو أزمة النفط لعام 1986 وما تبعها من انهيار غير مسبوق لأسعار الطاقة، أدت بالجزائر إلى الإفلاس والاستدانة من الخارج بهدف تغطية الحاجيات الغذائية والابتعاد عن أي صفقات أسلحة، لأنها كانت مستحيلة التجسيد.

وفي نفس السياق صرح المسئول السابق في سلاح الجو الجزائري: انه لا يمكن أن ننسى الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد سنوات التسعينيات وما تخللها من رفض فرنسي وأمريكي وبريطاني وألماني بيع الجيش الجزائري أي نوع من السلاح[87].

بالنسبة لصفقة التسلح الجزائرية ومن يقود المنطقة إلى سباق تسلح ومن سيوقع المنطقة في المعضلة الأمنية في هذه الحالة، فان المغرب هو من يقود المنطقة نحو المعضلة الأمنية لان التسلح الجزائري لم يأت كرد فعل على تسلح المغرب، وإنما هو مجرد رفع الجزائر لقدراتها العسكرية بعدما كانت تمر به البلاد من أزمة ومن رفض الأطراف الدولية بيع الأسلحة للجيش الجزائري، فمن غير المنطقي أن لا تجدد الجزائر عتادها العسكري لمجرد أن

[87] صفقة الأسلحة تثير المخاوف والأسئلة، 01/ابريل/2006، 14:01. الرابط: https://www.swissinfo.ch/frejl تم زيارة الموقع يوم: 2022/07/02، على الساعة:15:11.

تتفادى اتهامات المغرب بأنها تقود المنطقة نحو معضلة أمنية. وكذلك أبدت الجزائر بكل وضوح في وسائل الإعلام عن أسباب اقتنائها للأسلحة وحتى عن أسباب اقتنائها من روسيا.

بينما تقرأ حملة الإدانة المغربية ضد تسلح الجزائر هي حملة استباقي توكل مهمة إيقاف تسلح الجزائر وعدم تطويرها لقدراتها العسكرية إلى الضغط الدولي، لان المغرب موقن بعدم قدرته على ذلك منفردا[88].

من خلال قراءة رد فعل المغرب تجاه التسلح الجزائري يمكن استنتاج ان رد الفعل في المعضلة الأمنية ليس بالضرورة تقوية الذات بشكل يساوي أو يتفوق على الخصم، وإنما يمكن استعمال أساليب أخرى قد تعرقل أو تمنع تفوق الخصم، واو استعمال أساليب من اجل أضعاف الخصم، –فبالرغم من انه من مبادئ الجزائر دعم حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيره–

إلا انتصر فات موقفها تجاه القضية موقف مصلحي بالأساس وموقف مضعف للمغرب فبتحرر الصحراء الغربية يعني ضعف أكثر للمغرب وبالتالي هيمنة أكثر للجزائر.

1 •عودة سباق التسلح الجزائري المغربي:

حسب التقرير الأخير،" اتجاهات الإنفاق العسكري العالمي، 2020"، الصادر عن معهد ستوكهولم للسلام، أنفقت الجزائر عسكريا 9.7 مليارات دولار، بانخفاض قدره 3.4% مقارنة بعام 2019،"لكن هذا الانخفاض لا يمنع أن الجزائر هي أكبر منفق عسكري في إفريقيا، حيث كان لانخفاض أسعار النفط بدءا من عام 2014 وما تلاه من انخفاض في عائدات النفط الجزائرية، تأثير ملحوظ على الإنفاق العسكري بحلول نهاية 2016. فخلال الفترة 2017–2020، انخفض الإنفاق الجزائري كل عام باستثناء 2019، عندما انخفض الإنفاق العام بنسبة 5.3%.(شهدت البلد حراك شعبي سنة 2019 مما اضطر الدولة لزيادة الإنفاق

[88] حسام حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 103.

العسكري تحسبا لدخول البلاد في أزمة كالتي شهدتها سابقا في 1988، أو الفوضى التي شهدتها الدول العربية أثر الربيع العربي).

من ناحية أخرى يذكر نفس التقرير انه خلال عام 2020، بلغ الإنفاق العسكري المغربي 4.8 مليار دولار، بزيادة قدرها 29% مقارنة بعام 2019، و54% عن الإنفاق العسكري للمملكة سنة2011.

يحتل المغرب المرتبة الأربعين في الترتيب العالمي، والثاني في إفريقيا بعد الجزائر، مع العلم بأنه خلال العام الماضي كان في المرتبة 45 على مستوى العالم، بمعنى انه زاد في تسلحه ولو بنسبة لم تلحق الجزائر فهو الثاني إفريقيا وإنما ما يثبت انه يزيد من تسلحه هو زيادة رتبته في الإنفاق العسكري على المستوى العالمي، في الوقت نفسه ظلت الجزائر في المرتبة24 في العلم والأولى إفريقيا في عام 2020، كما أوضح التقرير أن الجزائر والمغرب من بين الدول التي تعطي الإنفاق العسكري أعلى حصة من الناتج المحلى الإجمالي، والذي يعرف أيضا بالعبء العسكري، بمعنى عبء الجيش على البلاد.

إن البلدين قد انفقا مجتمعين على التسلح خلال 11 سنة الأخيرة ما يقدر بحوالي 140 مليار دولار أمريكي، أنفقت فيها الجزائر وحدها حوالي مئة مليار دولار أمريكي، أي أكثر من ضعف ما أنفقته المغرب في نفس المدة، من هذا المنطلق لا يمكن بأي حال من الأحوال الحديث عن تسابق ثنائي الجزائر والمغرب احد طرفيه، وذلك بالنظر لاتساع الفارق بينهما كما انه من الواضح أن البلدين يسيران في خطين متوازيين ومتباعدين فيما يخص وتيرة الإنفاق على التسلح[89].

[89] مصطفى جالي، التسلح الجزائري المغربي: سياق جديد لتوجهات قديمة، مركز الجزيرة للدراسات، 7 أكتوبر 2021،الرابط:https://studies.aljazeera.net/ تم زيارة الموقع يوم: 2022/07/03، على الساعة: 15:06.

السنة	الجزائر	المغرب
2020	9.7	4.8
2019	10.3	3.7
2018	9.5	3.6
2017	9.9	3.6
2016	10.5	3.5
2015	10.4	3.4
2014	10.02	3.7
2013	8.7	3.8
2012	8.05	3.3
2011	7.6	3.1
2010	5.3	3.09

من إعداد الطالب، بناء على مقال موقع الجزيرة.

من خلال معدلات الإنفاق العسكري نلاحظ انه ترتفع معدلات الإنفاق العسكري المغربي مع ارتفاع الإنفاق العسكري الجزائري، إلا انه بفارق كبير في الرقم. فالمغرب يبقى المنفق رقم 2 في إفريقيا إنما بفارق كبير بعد الجزائري، وحسب الأرقام لا يعد تسابقا بالمعنى الدقيق للكلمة فالأفضلية في مجال الأسلحة دائما للجزائر، كما يمكن تفسير زيادة الإنفاق العسكري الجزائري أن للجزائر شريط حدودي يقدر ب 6443 كلم تشاركه مع 7 دول باحتساب الصحراء الغربية و قد زاد بشكل تدريجي منذ 2011 تزامنا مع انطلاق ثورة الربيع العربي

بكل من تونس وليبيا، واستمر في الارتفاع نظرا لاستمرار حالة الفوضى في كل من البلدين بينما بعد سنة 2013 قفزت معدلات الإنفاق العسكري فوق العشرة وذلك راجع للهجوم الإرهابي على منشأة تيقنتورين بالصحراء الجزائرية، وذلك الغرض الرئيسي من زيادة الجزائر من إنفاقها العسكري من اجل حماية حدودها التي أصبحت مهدد من كل النواحي.

وبالتالي إن كانت هناك رد فعل مغربي على هذا التسلح سواء من خلال زيادة تسلحه أو من خلال تحالفات أو من خلال دعاية على مستوى الرأي العام الدولي أن الجزائر تقود المنطقة نحو سباق تسلح وبالتالي نحو المعضلة الأمنية فانه كما ذكرنا سابقا المغرب تعيد نفس التصرف السابق سنة 2007 بعد صفقة السلاح الروسية الجزائرية، فالغرض من التسلح الجزائري هو حماية حدودها الشاسعة المهددة بمختلف أشكال التهديدات الدولاتية وغير الدولاتية وليس لغرض التسابق مع المغرب من اجل الهيمنة على المنطقة ولو أنها بذلك تقود المنطقة نحو المعضلة الأمنية بشكل غير مباشر إلا انه ليس من المنطقي عدم التسلح فقط لعدم الدخول في المعضلة الأمنية.

2. •تنافس الأسلحة الروسية/الصينية-الأمريكية/الفرنسية في المنطقة:

الملاحظ أن عمليات شراء الأسلحة بالمنطقة ليس الغرض منها فقط العتاد والتجهيزات العسكرية وإنما الغرض منها كذلك كسب موردي الأسلحة كحلفاء، فالرباط تفضل الموردين الأمريكيين والفرنسيين، بينما الجزائر ظلت وفية للروس بالإضافة للصينيين الذين انظموا حديثا لقائمة أهم مورديها الأساسيين، وبالتالي أصبحت المنطقة تشهد تنافس بين الموردين سابقي الذكر على سوق الأسلحة بالمنطقة « ولذلك نلاحظ أن لا احد من هذه القوى انحاز بشكل رسمي و نهائي لأحد الطرفين لأن الوضع القائم بين الدولتين فيه مصلحة لهذه الدول لأن كل طرف سيقدم تنازلات مقابل كسب قوة دولية إلى صفه وبالتالي تلك التنازلات هي في مصلحة تلك القوة الدولية مهما كان موقعها كذلك صفقات الأسلحة التي تبلغ ملايير الدولارات التي تنفقها الدولتان على التسلح ومن المستفيد من تلك الملايير؟ الولايات المتحدة

الأمريكية، روسيا، الصين، فرنسا حيث لو أرادت هذه الدول إيجاد حل لمشكل الشعب الصحراوي لأوجدته بسهولة » .

وفق إحصائيات الفترة ما بين عامي 2015-2019، استحوذت روسيا على المرتبة الأولى في توريد الأسلحة للجزائر بنسبة 67% واعتبرت الجزائر الزبون الثالث لروسيا بنسبة 14%، واحتلت الصين المرتبة الثانية كمزود للجزائر بالسلاح بنسبة 13%واعتبرت الجزائر الزبون الثالث للصين بنسبة 9.9%، ثم ألمانيا التي زودت الجزائر ب 11% من الأسلحة التي اشترتها في تلك الفترة.

في المقابل احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى وفرنسا المرتبة الثانية في قائمة مزودي المغرب بالأسلحة بنسبة 91% و8.9%.

من خلال ما سبق نلاحظ أن الجزائر والمغرب في مجال التسلح يسير كل منهما وفق المنطق الذي طبع اختياراته السياسية والأيديولوجية طيلة فترة الحرب الباردة، « كذلك نلاحظ ميل الجزائر في جانب التسلح لروسيا (الاتحاد السوفياتي سابقا) والصين وهما دولتان عرفتا بدعمهما للثورة الجزائرية كما ذكرنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة فالجزائر كسبت الاتحاد السوفياتي والصين سابقا كحلفاء لها في ثورتها ضد العالم الغربي» .

وبالتالي من خلال الأرقام السابقة ومن خلال الدول الموردة للأسلحة لكل طرف، يمكن استنتاج أن موضوع التسلح بين البلدين لا يعد تسابقا بالمعنى الحقيقي للكلمة، بقدر ما هو سعي من أجل كسب حلفاء وتقوية علاقات مع القوى الدولية من خلال صفقات الأسلحة والتكنولوجيا فبينما تعقد الجزائر صفقات تسلح روسية وصينية تقابلها المغرب بصفقات أمريكية فرنسية لكن بفارق كبير بين الإنفاق الجزائري والمغربي. وبالتالي فالموضوع هو كسب حلفاء أكثر منه تنافس على العتاد خاصة من الجانب المغربي.

3 •عتاد الطرفين من مختلف أنواع الأسلحة(2021):

مع نهاية شهر جانفي 2021 أعلنت إدارة التجارة الدولية الأمريكية أن المغرب اشترى منظومة دفاع جوي باتريوت أمريكية الصنع، وهو نظام صواريخ ارض جو متوسط المدى مصمم لتحييد التهديدات الجوية. وهو ما سيضع القوات المغربية في وضع أفضل، بينما تجهز الجزائر قواتها بأنظمة SAM S-300 الروسية.وفيما يتعلق بالرادارات طلب الجيش المغربي نظام رادار من نوع Ground master400 من شركة فرنسية، ومن المقرر أن يحصل على سبعة رادارات أمريكية من نوع AN/TPS-77 وسوف تمنح هذه المشتريات المغرب تغطية متعددة الطبقات للدفاع الجوي، تتوفر الجزائر من جانبها على أنظمة رادار عالية الجودة مثل Résonnas-NEروسية الصنع و Previous الصينية، وعندما يتعلق الأمر بالطائرات المقاتلة، يثق الجيش الجزائري بالطائرات الروسية سوخوي، تتميز هذه الطائرات باستعراضاتها المبهرة والقدرة الهائلة على المناورة، غير أنها لم تستخدم كثيرا في القتال لذلك لم تختبر بعد فعاليتها في العالم الحقيقي.

من بين الأسلحة الصينية التي توردها هذه الأخيرة للجزائر مدافع Howitzers ذاتية الدفع من طراز 155 LZ45 ملم، حيث نشر الجيش الجزائري علنا صور تظهر استخدام هذه المدافع في مناورات تكتيكية، حصلت كذلك الجزائر على 50 صاروخا صينيا مضادا للسفن من طراز

C-802 /CSS-N-8 و50 منظومة صواريخ أرض/جو، كما استورد الجيش الجزائري 14 مقاتلة شبح من طراز "سوخوي 57"، وب14 قاذفة "سوخوي 34"، لتصبح بذلك الجزائر أول دولة في جنوب حوض المتوسط تحصل على مقاتلات شبح من الجيل الخامس.

في المقابل اشترى المغرب سرب طائرات "ف 16" أمريكية الصنع، تتميز هذه الطائرات بان لها تاريخ طويل من الاستعمال في جميع أنحاء العالم، كما حصل المغرب على 400 قاذف صواريخ مضاد للدروع من طراز "تاو"، وأكثر من 2400 قطعة من صواريخ التردد

اللاسلكي، و 28 صاروخ تردد الراديو، و 400 صاروخ قاذفات، إضافة إلى مجموعة ذخائر وقنابل ذكية خاصة بطائرات "ف16"، و36 طائرة مروحية من نوع " أباتشي".

تواصل البحرية الجزائرية استثمارها في أسطولها من الغواصات والفرقاطات، بينما ينوي المغرب (حسب بعض وسائل الإعلام) اقتناء غواصات ستكون الأولى ضمن أسطوله وهي غواصات "سكوربين" فرنسية الصنع لشركة " NAVAL GROUPE" في الوقت التي تبحث فيه هذه الأخيرة عن زبائن جدد من اجل تخفيف تداعيات فسخ استراليا عقد غواصاتها.

اهتمت الجزائر والمغرب كذلك في نفس السنة (2021)، بالطائرات المسيرة، التي تعتبر من فئة الأسلحة القتالية المتفوقة، تتميز بصغر حجمها الذي يساعد على التخفي عن أجهزة الرادارات وفشل المصانع العسكرية العالمية في إنتاج طائرات مماثلة يمكنها الاشتباك معها،

وحسب بعض المنشورات العسكرية الدولية، تلقت المغرب 13 طائرة تركية من طراز "بير قدار TB2 "، وهي الطائرات التي استخدمت في العديد من مسارح العمليات كاليمن، ليبيا، والعراق، وأثبتت فعاليتها بفعل السند العسكري الذي تقدمه للدبابات والمدرعات.

كما ذكرت منشورات أخرى أن القوات الجوية الجزائرية قامت باتفاق عسكري مع جمهورية الصين الشعبية للحصول على 24 طائرة مسيرة من طراز "وينغ لونغ 2"، كل منها بسعر حوالي 5 ملايين دولار أمريكي[90].

كانت هذه خلاصة المقتنيات العسكرية للدولتين خلال سنة 2021 التي شهد فيها البلدان توتر حاد، بحيث انه حسب بعض المصادر لم تشهد البلدان تصعيدا كهذا منذ قرابة 45 عاما وهو ما سنتعرض له في المطلب الثاني من هذا المبحث.

[90] المرجع نفسه،

المطلب الثاني: التطبيع وعودة التوتر الجزائري –المغربي:

شهدت سنة 2020 م توترا حادا في العلاقات الجزائرية المغربية، واستمر التصعيد إلى غاية قطع العلاقات الدبلوماسية وحسب بعض المصادر لم تشهد العلاقات بين الدولتين توترا إلى هذا الحد منذ قرابة 45 سنة، وذلك راجع لعدة أسباب تتعرض لها فيما يلي.

أولاً:اشتداد تنافس الطرفين في الجيوسياسية المغاربية والقارة الأفريقية ككل، فقد ركزت المغرب على العودة إلى إفريقيا جنوب الصحراء من بوابة المشاريع الإستراتيجية والزيارات الرسمية المكثفة للمسئولين المغاربة، وصولا إلى تخلي المغرب عن سياسة الكرسي الفارغ ضمن الاتحاد الإفريقي في جانفي 2017م بعد سنوات من الغياب عن هذه المنظمة التي تعد الأبرز على المستوى القاري، وذلك احتجاجا على قبول عضوية البوليساريو.

بينما اتجهت الجزائر إلى دعم تواجدها في الفضاء الإفريقي عبر الطريق الصحراوية التي تربط مدينة تندوف الجزائرية بموريتانيا تعزيزا للارتباط الجزائري بإفريقيا، مع القلق الجزائري الملحوظمن عملية فتح قنصليات أجنبية في الصحراء الغربية الذي يعد اعتراف دولي بمغربية الصحراء الغربية.[91]

ثانياً: تعتبر حادثة الكركرات التي فجرت جولة جديدة من الصراع بين المغرب والبوليساريو، حيث أعلنت هذه الأخيرة انتهاء وقف إطلاق النار الذي جرى التوصل له برعاية الأمم المتحدة قبل ما يناهز 30 عاما، وذلك اثر عملية عسكرية أطلقها المغرب في منطقة الكركرات العازلة لإعادة فتح الطريق المؤدي لموريتانيا المجاورة بعد إقفاله.فهذه الحادثة تعتبر كذلك شرارة انطلاق التصعيد بين الجزائر والمغرب، ثم يلي هذه الحادثة في 10 ديسمبر 2020 م اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة المغربية على إقليم الصحراء الغربية، وصاحب هذا الاعتراف تطبيع للعلاقات بين المغرب والكيان الصهيوني، مما أدى

[91] خير الدين باشا، ***(أزمة الجزائر والمغرب: جذورها تطورها وتداعياتها المحتملة، 2022/01/07،)*** الرابط:https://nawaat.org/ تم زيارة الموقع يوم: 2022/07/05، الساعة:16:10 .

إلى زيادة التوترات بين الجارتين، لاعتبار الجزائر أن هذا القرار بمثابة استهداف وتهديد مباشر لها.

كان للجزائر رد فعل مزدوج، **الأول دبلوماسي** ، أولا: عن طريق إرسال رسائل إلى موسكو يرجى من خلالها الحصول على الدعم الروسي باعتبار الأخيرة المورد التقليدي للجيش الجزائري، و ثانيا : من خلال تكثيف الجهود تجاه الإدارة الأمريكية الجديدة بهدف إلغاء المرسوم الذي يعترف بالسيادة المغربية على الصحراء.

أما رد الفعل الثاني، فقد اتخذ **طابعا عسكريا تهديديا** ، من خلال إجراء مناورات في 17 و18جانفي عرفت بمناورات "الحزم 2021م" وحظيت بتغطية إعلامية واسعة النطاق وكانت في منطقة تندوف على بعد بضع عشرات الكيلومترات من الحدود مع المغرب.

"بينما احتضنت المغرب بدورها جزءا من مناورات الأسد 21 خلال شهر جوان 2021م، وهي تدريبات أشرفت عليها قوات افريكيوم الأمريكية بمشاركة حلف شال الأطلسي وقوات من 9 دول. زادت هذه المناورات من توجس الجزائر خصوصا وان عددا من المناورات الجوية قد تم في قاعدة جرير المغربية التي تقع على بعد كيلومترات فقط من الصحراء الغربية وغير بعيد كذلك عن الحدود الجزائرية."[92]

تنظر الجزائر إلى تطبيع العلاقات بين المغرب والكيان الصهيوني بريبة، حيث بالشأن المغاربي يربطون بين ما قامت به الجزائر من إجراءات غير مسبوقة ضد المغرب وبين إقامة علاقات مغربية صهيونية، حيث تعتبر الجزائر أن المغرب من خلال هذه الخطوة يسعى للانتقام من دعمها لجبهة البوليساريو والقضية الفلسطينية، أو فقط لإضعاف مكانتها كقوة إقليمية في المنطقة من خلال استعمال برامج تجسس صهيونية.[93]

[92] خير الدين باشا، مرجع سبق ذكره.ص 17

[93] مصطفى جالي، مرجع سبق ذكره، ص12.

ساهمت كل هذه التراكمات في التصعيد العام بين الطرفين، ليدخل النزاع منعرجا جديدا عقب دعوة مندوب المغرب في الأمم المتحدة عمر هلال إلى "استقلال شعب القبائل" (حسب تسميته) عن الجزائر، خلال اجتماع دول عدم الانحياز الافتراضي يومي 13 و14 جويلية 2021م، وجاء هذا التصريح كنوع من الرد على إعلان وزير الخارجية الجزائري رمضان العمامرة سابقا دعم بلاده حق تقرير مصير سكان إقليم الصحراء الغربية.

استدعت الجزائر سفيرها بالرباط للتشاور واعتبرت الموقف إشارة واضحة لدعم مغربي لحركة إرهابية "الماك"، كما بينت مصادر جزائرية أن المغرب قد وزع مذكرة على الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، تهدف لما أسمته "دعم حق تقرير المصير للشعب القبائلي"، فضلا عن تداعيات أزمة "بيغاسوس" التي أكدت فيها عدد من الصحف والمنظمات الغربية استعمال المغرب لهذا البرنامج التجسسي الصهيوني المنشأ بغرض مراقبة مسئولين جزائريين داخل وخارج البلاد بين سنتي 2017 و2019 موجل هؤلاء كانوا من القيادات الأمنية والعسكرية.

بدأ خطاب الاتهام الجزائري يأخذ شكلا من الحدة مشيرا إلى دعم المغرب لحركتين إرهابيتين هما "ماك" و" رشاد"، ادعت السلطة الجزائرية تورطهما في عمليات إشعال الحرائق التي طالت جزءا من النسيج الغابي الجزائري خلال شهر أوت الماضي، والتي أسفرت عن مقتل 90 جزائري من بينهم 33 عسكريا.« علاوة على ارتكاب جريمة بشعة في منطقة قبائلية في حق شاب عربي "جمال بن إسماعيل" الذي أثارت قضيته الرأي العام الجزائري، واتضح أن معظم مرتكبي الجريمة من إتباع المنظمتين الإرهابيتين في محاولة لإشعال الفتنة بين العرق العربي والقبائلي الجزائريين».

تزامنت هذه الأحداث مع تصريح وزير خارجية الكيان الصهيوني يائيرلابيد () في الأراضي المغربية، الذي عبر عن قلقه من أفق التقارب الجزائري الإيراني في المنطقة وعن اشتراكه

في ذلك القلق مع المغرب، واتهامه الجزائر بـ" قيادة حملة ضد قبول إسرائيل في الاتحاد الإفريقي بصفة مراقب".

قطعت الجزائر علاقاتها مع المغرب في 24 أوت 2021م مع الإبقاء على العلاقات القنصلية، ورغم الاتصالات الإقليمية التي حاولت التوسط لحل الأزمة ومن بينها الجهود المصرية والسعودية، بقي الموقف الجزائري ثابتا مع تواصل التصعيد المتبادل،ثم قامت الجزائر بخطوات أخرى من بينها غلق المجال الجوي الجزائري أمام رحلات الطيران المغربي، وقرار الجزائر عدم تجديد خط أنابيب الغاز الذي يربط بين الجزائر واسبانيا مرورا بالأراضي المغربية أواخر شهر أكتوبر.

1. التوتر على المستوى الطاقوي:

يعد خط الأنابيب المغاربي–الأوروبي الذي بدأ العمل به في سنة 1997م من مشاريع التكامل الاقتصادي الناجحة رغم توتر العلاقات، فقد فرضته مصالح الاستراتيجي الاقتصادية وسط تقلبات المناخ السياسي، « يمتد هذا الخط من حاسي الرمل بالشرق الجزائري إلى قرطبة الاسبانية مرورا بالمغرب» .[94]

يستفيد المغرب من هذا الخط حيث يوفر ما نسبته 10% من الغاز الجزائري المسال كمقابل لمروره من الأراضي الغربية، وهو ما ساهم في تخفيف الأعباء الطاقية للبلاد بشكل ملحوظ، لكن عدم الاستقرار السياسي وقرب انتهاء مدة الاتفاقية في نوفمبر 2021 م دفع المغرب في التفكير منذ أمد في بدائل أخرى، عبر تطوير عمليات التنقيب عن البترول والغاز في مناطق شمال المغرب والسعي لإحداث خط أنابيب جديد، يمتد من نيجيريا إلى اسبانيا عبر المغرب لتجاوز المساومة الجزائرية الطاقية حال حدوثها.

[94] الجزائر..ماذا تعرف عن ابرز خطوط أنابيب تصدير الغاز، الطاقة ، 2021 الرابط:https://nawaat.org/ تم زيارة الموقع يوم 2022/07/05 الساعة: 18:17.

بالنظر في موضوع جيوسياسية الغاز، نجد أن المسألة لا تنحصر فقط في المجال المغاربي و إنما تمتد لمجالات أوسع، ففي الجزائر خط آخر يمر تحت البحر الأبيض التوسط يربط ميناء بني صاف غرب الجزائر بميناء الميريا في الجنوب الإسباني تبلغ سعة نقله ب 8 مليارات متر مكعب من الغاز سنويا، لكن هذه الكمية غير كافية لتغطية التزامات الجزائر تجاه حلفائها الغربيين، فالواردات الاسبانية وحدها أكثر من 10 مليارات مكعب سنويا، والبرتغال مليار ونصف مليار متر مكعب، وبالتالي هناك عجز في تغطية احتياجات حلفاء الجزائر الأوروبيين تركه الخط القديم المغلق الذي كان يغطي 13 مليار متر مكعب سنويا.

فتوجهت الجزائر في تغطية هذا العجز إلى الرفع من طاقة نقل الأنبوب البحري الجديد إلى أكثر من 10 مليارات متر مكعب في حين ستوفر الكمية المتبقية من الطلبات الاسبانية عبر النقل بالسفن.

إلا أن هذا الحل سيتسبب في زيادة تكلفة الغاز على اسبانيا التي تستورد 45% من حاجياتها من الغاز الطبيعي عبر الجزائر، حيث شهدت اسبانيا في شهر أكتوبر 2021 أزمة كبيرة تتعلق بتسعير الكهرباء الذي يعتمد في إنتاجه بشكل كبير على الموارد الغازية، أما المغرب فسيواجه ضغطا أكبر في تعويض المصدر الجزائري الذي كان يوفر 97% من مصادر التموين بالغاز.

إلا أن المغرب توجه منذ سنة 2011 م للاعتماد على الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية في إنتاج الكهرباء، وهذا ما قلل عموما من تبعات الخطوة الجزائرية، لكن الطاقات المتجددة لا تعوض الغاز الجزائري 100% لذلك لابد من التوجه لأسواق أخرى وبالتالي رفع التكلفة، كما تبقى إمكانية لجوء المغرب للسوق الطاقية الصهيونية كأحد البدائل المطروحة متداولة بشدة وهو ما سيساهم في رفع منسوب التوتر في الإقليم، كما لا ينبغي التغاضي عن عنصر مهم في المعادلة الإقليمية الحالية وهو التقارب الجزائري الروسي الذي توطد بعد القرار الجزائري بإعادة النظر في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتصعيد الدبلوماسي

الجزائري مع فرنسا، إذ أن الغرب يخشى أن يتسع الوفاق الجزائري الروسي ليشمل الغاز الطبيعي ومراجعة التسعير والتزويد للسوق الأوروبية وهذا ما قد يؤدي إلى تأثيرات سلبية على اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي، حيث أن الجزائر وروسيا من اكبر مزودي القارة الأوروبية بالغاز.[95]

2 •عملية بير لحلو والتغلغل الصهيوني بالمنطقة:

أتت عملية بير الحلو التي قتل فيها ثلاثة أشخاص جزائريين داخل أراضي الصحراء الغربية، في منطقة تصنف على أنها منطقة عازلة ممنوعة من المدنيين والعسكريين، حيث اعتبر الحدث حافلا بالدلالات فقد تزامن مع احتفال الجزائر باندلاع ثورة التحرير الوطني، وكذلك كان الحادث في المكان الذي أعلنت فيه جبهة البوليساريو بيان تأسيس" الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية"، كما تستدعي بعض القراءات البعد الثأري على اعتبار العملية بمثابة رد مغربي على عملية سابقة حدثت في مالي قتل فيها سائقين مغربيين يوم 12 سبتمبر 2020م، اتهمت مصادر صحفية مغربية الجزائر لها يدا في هذا الموضوع.

كما أن الشاحنة كانت في طريقها بين موريتانيا ومدينة ورقلة الجزائرية وهو ما يحمل تهديد غير مسبوق للجانب اللوجستي الذي تسعى الجزائر لاستغلاله في العلاقة مع بلدان جنوب الصحراء أين تسعى لمنافسة النفوذ المغربي هناك.

يدفع هذا التوتر القائم بين البلدين أطرافا دولية تسعى لاستغلال الوضع القائم لتقوية نفوذهم السياسي بالمنطقة، ومن بينهم أساسا الكيان الصهيوني الذي وجد الفرصة سانحة لتعميق اختراقه المجال المغاربي، حيث تم توقيع مع المغرب مذكرة تفاهم دفاعية هي الأولى من نوعها مع بلد عربي أثناء زيارة وزير الدفاع الصهيوني "بيني غانتس" ()إلى الرباط في 24 نوفمبر 2021م، حيث أكدت الصحافة العبرية أنها ستسمح بدخول الصادرات الصهيونية الدفاعية للمغرب، فيما أشارت مجلة "افريكانتلجنس" المقربة من الدوائر الاستخباراتية الفرنسية

[95] خير الدين باشا، مرجع سبق ذكره.

عن سعي مغربي– صهيوني مشترك لتطوير مشروع تصنيع طائرات عسكرية بدون طيار في المغرب، بالاستفادة من التكنولوجيا المتطورة التي يمتلكها الكيان الصهيوني في هذا المجال.[96]

كما تشير عدة تقارير إلى عزم الكيان الصهيوني على إنشاء أول وحدة تصنيع لمسيرات "كاميكاز" بتعاون مغربي _ صهيوني في المغرب، في خطوة تأتي في إطار تعزيز التعاون الأمني و العسكريين البلدين ومن المتوقع أن تشمل الأمن والتطوير في المجال السيبيراني والمعرفة والتكنولوجيا العسكرية وغيرها، الخطير في الأمر أن اهتمام المغرب بمسيرات "الكاميكاز" راجع بالأساس للنجاح الذي حققته العام الماضي لأذربيجان في حربها ضد أرمينيا، التي استخدمت على نطاق واسع مسيرات" Kamikazes Harop" التي طورتها شركة صهيونية، فضلا عن طائرات أخرى من نفس النوع، وقد كانت الرباط متحمسة بشكل قوي لهذا العرض، نظرا لكون خصم أذربيجان في ذلك الصراع أرمينيا، التي هي عميل تقليدي للترسانة الروسية، مثلها مثل الجزائر، حيث تبين حينئذ انه في مواجهة العدد الهائل من الدبابات الروسية التي اصطفت إلى جانب القوات الأرمينية، تسببت مسيرات الكاميكاز التي طورتها الصناعات الصهيونية في أضرار كبيرة.[97]

فاحتمالية توسع التطبيع المغربي–الصهيوني إلى تعاون عسكري واستراتيجي كما سنتعرض إليه لاحقا، قد يغير معادلة التوازن النسبي التي ظلت لسنوات لصالح الجزائر، فالمغرب لم تستطع مواكبة الجزائر في التسلح تفوقها على الجزائر في هذا المجال قد يغرقها في دوامة الإفلاس فاعتمدت أسلوب التحالفات الذي يتكلم عنه روبرت جيرفيسانه من بين أساليب السباق نحو القوة في المعضلة الأمنية، فالتطبيع والتعاون المغربي الصهيوني هو بالتأكيد ليس في صالح الجزائر خاصة وان هذه الأخيرة تدعم القضية الفلسطينية بالمساعدات وفي المحافل الدولية، ودعم مادي مباشر حيث نرى هبة السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون

[96] نفس المرجع.

[97] مصطفى جالي، مرجع سبق ذكره، ص12.

لدولة فلسطين المقدرة ب 100 مليون دولار بالإضافة إلى مساعدات مادية وصحية أخرى قدمت للسلطة الفلسطينية من قبل الجزائر.

وعليه تتحرك الجزائر وفق مبادئ سياستها الخارجية المستمدة من الثورة التحريرية والمتمثلة في نصرة الحركات التحررية، ونلاحظ هنا أن كلا من المغرب والكيان الصهيوني يشتركان في كن العداء للجزائر، لان كلاهما يحرمان شعبان من حق تقرير المصير الذي تدعمه الجزائر بقوة.

المبحث الثالث: السياسة الأمنية الجزائرية ضد سياسة التغلغل الصهيوني لحفظ التوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية :

المطلب الأول:المكانة التاريخية لليهود في المغرب :

تعد منطقة المغرب العربي ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للكيان الصهيوني. يعرف اليهود في الأديان وفي التاريخ بتشتتهم في الأرض أو كما يسمى" الدياسبورا" بمعنى الشتات تنقسم الدياسبورا اليهودية إلى شقين " اليهود السفارديون" او المهجرين من اسبانيا و "المجموعة الاشكنازية" وهم يهود أوروبا الوسطى أو الشرقية.

لليهود تاريخ طويل في المغرب العربي عامة والمغرب الأقصى خاصة، وسنحدد في هذه الدراسة فترة تواجدهم بالمغرب الأقصى بداية من ظهور محاكم التفتيش وسقوط الأندلس بحكم أن هذه الفترة 1497م، كانت من أكثر فترات توافد الهجرات اليهودية على المغرب واستقروا بها إما نهائيا وبعضهم مؤقتا، واستقروا في الموانئ المتوسطية والأطلنتيكية وفي المدن الداخلية، احتفظوا بلغتهم القديمة القشتالية، وعلومهم ومؤسساتهم الجماعية كما حددتها مراسيم الربسية وأعرافهم وعاداتهم وروح المباردة التي جعلت منهم مجموعة اجتماعية وثقافية مهيمنة عكس اليهود المحليون (يهود المغرب).

وانقسم اليهود في المغرب إلى جماعتين، يهود المغرب المحليين(توشقهم) والمهجرون(مكورشيم)، واختلفت الجماعتان في عديد مسائل التعبد، إلا أن القادمين من اسبانيا اخذوا في النهاية قيادة الجماعات اليهودية أين ما قاموا خاصة في شمال البلاد، خاصة في شمال البلاد،وصار أغلبية نخبة مشاهير يهود المغرب من عائلات اليهود المهجرين، فمنهم علماء شريعة، سفراء، رجال أعمال، مستشارو الملك وقناصل وملحقون تجاريون وقد عاش اليهود في المغرب كأقلية سواء في الجانب السياسي أو الديني، وكان هناك تعاون بينهم وبين المسلمين وجمع الطائفتان الطمأنينة والسلام في غالب الأحيان

باستثناء بعض فترات العنف والغضب، التي كانت تميز اللحظات الخطرة أثناء غياب النظام والسلطة، وفترات الانقلابات وسقوط الدول.

بعد اقتحام الحضارة والثقافة الأوروبيتان، المغرب الكبير فترة الاستعمار توغلت هذه الثقافة الأوروبية بين الطوائف اليهودية في الجزائر أولا، ثم في تونس والمغرب باستعمال اللغة الفرنسية التي جعل منها اليهود لغة حظوة وتحرر ورقي اجتماعي، خصوصا في أوساط النخبة البرجوازية،لقد كانت الدنياوية والعلمانية نتيجة من نتائج الحضور الفرنسي الذي غير وجه هذه المجتمعات سياسيا واقتصاديا، وبعد قيام دولة الكيان الصهيوني 1948 واستقلال بلدان المغرب الكبير، هاجرت مجموعات يهودية متكاملة هجرة مكثفة، فاتجه معظم اليهود إلى الكيان الصهيوني واستقر البعض الآخر بفرنسا، اسبانيا، وكندا.[98]

•هجرات اليهود من المغرب نحو ارض المقدس:

لم تنقطع هجرات اليهود من المغرب منذ الاضطهاد الموحدي، حيث عرف اليهود أيام حكم الموحدين اضطهاد كبيرا أدى إلى هجرتهم وأصبح المغرب بالنسبة لعديد من المهجرين الأسبان (مكورشيم) مجرد ارض معبر ومرحلة على الطريق الطويل إلى فلسطين، حيث يذهبوا ليقيموا مدارس التلمود أو ليقضوا بقية حياتهم، واستمرت الهجرة نحو الشرق، الإمبراطورية العثمانية أربعة قرون كما توجه العديد من العلماء والأدباء بسبب انعدام الأمن إلى أوروبا الغربية.

•علاقة يهود المغرب بيهود فلسطين (الأرض المقدسة):

تعود علاقات الدياسبورا المغربية بالأرض المقدسة إلى حوالي ألف سنة، أي منذ ظهور الأحبار الذين خصوا أنفسهم بجمع الأموال لفلسطين، كان الأحبار ينطلقون من القدس أو طبرية أو صفد أو حبرون، ويقطعون الأوطان التي بها اليهود، لجمع العطايا الخاصة

[98] حاييم زعفراني، ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب. ص ص 200 201.

بمهامهم، أو للمساهمة في نشر المعارف اليهودية، خصوصا نشر أفكار الأحبار الفلسطينيين عن طريق التعليم، الوعظ، توزيع الكتب في هذه الأوطان.

يعد جمع الهبات مهمة أساسية للحبر الرسول، كان يتلقاها من الأفراد والجمعيات والمؤسسات الدينية، كما كان يتسلم تلك التي تخصص له من ميزانيات الجماعات والهبات والصدقات، ويرسلها بعد ذلك بأسرع الوسائل وأكثرها أمنا إلى الجماعة أو إلى المؤسسة الفلسطينية التي يمثلها.

تخص الجماعات اليهودية المغربية الحبر الرسول عامة باحترام وتقدير كبيرين لما كان لهم من حب "لأرض الأجداد"، كان لهذا الحبر هيبة ونفوذ وانه له القدرة على صنع المعجزات كما يعتقد العامة لذلك فهم يقدسونه، ولا يعترض عليه احد في جمع الأموال التي يريد أو الاقتطاعات التي تكون في بعض الأحيان اكبر من المداخيل الضعيفة التي تتوفر عليها الجماعة، إلا نادرا جدا وذلك وقت الشدة، فهو مفوض من الأرض المقدسة التي يطلب باسمها مساعدة يهود الدياسبورا لإخوانهم الذين يقيمون هناك وكان هذا لطلب يعتمد الشرع والتقاليد: (يجب على كل يهوديان يستقر بأرض إسرائيل، والذين لا يستطيعون القيام بهذا العمل حقيقة عليهم أن يحققوه بأموالهم، وذلك بضمان عيش أولئك الذين يقيمون بأرض إسرائيل). بحيث يكون هذا العمل بمثابة إقامتهم فيها غير أن شيوخ" الديسبورا"، كانوا أحيانا في فترات الاحتياج، يدلون ضد القول السابق بالمأثورة الرئيسية الآتية:(أن لفقراء مدينتك سبقا على فقراء المدن الأخرى). كما حصل في فاس سنة 1691،" لحصر قدر الهبات في ريالين" حيث كان اليهود المغاربة أنفسهم في إملاق من كثرة الضرائب.

•طوائف اليهود المغاربة بفلسطين:

لم تنقطع أبدا هجرة اليهود المغاربة إلى فلسطين طيلة كل القرون، وكان عموما مصدرها، جماعات الطلبة الذين كانوا يرسلون إلى "يشفوت" حواضر الثقافة اليهودية الكبرى(القدس،

طبرية، صفد). أو أولئك الذين غالبا ما كانوا يرحلون أملا في أن يقضوا بقية حياتهم في الأرض المقدسة.

تكونت بصفد في القرن 16 جالية مغربية مهمة، وكان على رأسها العديد من الأدباء، وبلغ عدد المهاجرين في القرن 19، حواي 1860م، المئات واستقر بعضهم في الجليل.

كانت ظروف العيش في فلسطين تحت الحكم العثماني قاسية في معظمها، وكانت تحدث تبعا لذلك الكثير من المنازعات بين الجماعات اليهودية المختلفة الأصول، وكان يتعرض اليهود المغربة بفلسطين إلى الكثير من أنواع التمييز والتفرقة.

لم تكن دائما وجهة اليهودي هي فلسطين، فأحيانا لا يبلغ المهاجر الوجهة وذلك لعدة أسباب،كما تميز اليهود المغاربة بالخفة في التنقل إلى أوروبا والأمريكيتين، واشتهروا برحلاتهم الطويلة.

واستمر وجود اليهود بالمغرب إلى غاية 1948م تاريخ قيام الكيان الصهيوني الحالي واستقلال المغرب سنة 1956، حيث هاجر الأغلبية الساحقة من يهود المغرب، وهكذا حكم بالاختفاء نهائيا على مجتمع ظل مستقرا في البلد منذ ما يقرب من ألفي سنة، ولم يبق الآن من بين 250000 نسمة في الفترة ما بين 1950-1960م سوى 20000 نسمة وتمركز اغلبهم بالعاصمة الاقتصادية الدار البيضاء.

اختارت بعض المجموعات فرنسا وكندا وأمريكا اللاتينية موطنا هاجرت إليه واتجهت الأغلبية الساحقة إلى "ارض الميعاد" عن طواعية، وكونت مع جماعات أخرى من اليهود الشرقيين مجتمعا منفصلا متميزا عن المجموعة الاشكنازية التي جاءت من أوروبا الوسطى أو الشرقية، انه مجتمع البروليتاريين" مواطنون من الدرجة الثانية"، الذي يشكل في واقعه الطرف الثاني لـ"بيض" المؤسسة المسيطرة التي كانت تستقطب منها منذ الانتداب البريطاني، الطبقة القائدة والسياسية ونخب الثروة والثقافة.

عند قيام الكيان الصهيوني الحالي سنة 1948م، كانت مختلف الحركات "الكيبوتزية" والأحزاب السياسية الصهيونية ممثلة في المغرب بواسطة مبعوثين كانوا يحملون معهم صراعاتهم ومنافساتهم ونزاعاتهم من اجل النفوذ، وكانت الدار البيضاء مقر "الكاديما" وهي المكتب الذي كان ينظم الهجرة رسميا، ولقد هاجرت مجموعات كبرى من جماهير المدن الفقيرة، ويلاحظ أنهم كانوا يفضلون الشباب وسكان الجنوب الغربي وجبال الأطلس لأنهم كانوا أصلح وأكثر قدرة على إقامة المستعمرات الزراعية، الأمر الذي لا يقدر عليه سكان المدن، وكانت هجرة جماعات الأطلس والجنوب المغربي، ما بين 1952 م و1956م، وفي السنوات التالية، تخضع لأهداف محددة وتتم حسب طرق منهجية.

كانت عملية التهجير تتم من خلال وكالة تصل إلى كل المناطق بعيدة كانت أو قريبة، وتأخذ اليهود وتنقلهم جماعة إلى ما وراء الحدود المغربية، بعد مرور قصير بالدار البيضاء أو مراكش، ولم تكن العملية تستغرق أكثر من ليلة أو ليلتين في بعض الحالات.

منح المغرب المستقل على يد ملكه محمد الخامس لليهودي المغربي وضعا قانونيا مساويا للوضع القانوني المخول للمغربي المسلم، وانعم عليه بحق المواطنة وبنفس الحقوق والواجبات، كان يمكن لهذه الوضعية أن ترضي اليهودي المغربي، غير أن تضامن المغرب مع البلدان العربية الأخرى، وما نتج عن ذلك من عداء صريح تجاه الكيان الصهيوني، وتعاطف اليهودي المغربي مع الصهيونية باعتباره مواطنا لها بالقوة، خلقا جوا من التشكك والريبة، وهذا أمر لم يساعد على إنشاء علاقة عادية بين عنصري السكان يهودا ومسلمين، فضلا عن ذلك بدأ المغرب ينهج شيئا فشيئا، نهج اقتصاد البلدان المتخلفة، وهو نظام اقتصادي لا ينسجم معه اليهودي، لان عليه بمقتضى هذا النظام أن يتخلى عن دوره التقليدي المتمثل في الوسيط التجاري، فدفعت به إلى أماكن أخرى، لا سيما و أن التخوف من احتمال تغير في موقف النظام نحوه لم تساعد على تجذره واستقراره، وهما شيآن يطمع إليهما بكل قواه، وعليه فإنه محكوم عليه بأن يبحث عن مواطن أكثر موائمة.

كانت الهجرة تجاه إسرائيل في البداية تبدو ظاهرة طبيعية، لذلك توافد عليها اليهود المغاربة شأنهم في ذلك شأن كل الدياسبورا اليهودية منذ قيام الكيان الصهيوني، وتتابعت الحركة وكان سيرها خاضعا فقط للمنظمات التي كانت تمثل الوكالة اليهودية في عين المكان أو بالأخص مكتب"الكاديما" التهجير.

وعندما حصل المغرب على استقلاله، تزايدت حركة الهجرة خلال الستة أشهر الأولى ثم توقفت نتيجة استتبابه النظام الجديد، وكذلك نتيجة الضغوطات التي مارستها الجامعة العربية على السلطات المغربية، وكان على المغرب أن ينضم إليها فيما بعد، ويبرهن على تضامنه معها ومع ذلك لم تنقطع أبدا حركة التنقل بين المغرب وإسرائيل، إسرائيل والمغرب أبدا.

- **المهاجرين المغاربة في فلسطين:**

لم يستعد الكيان المحتل أتم الاستعداد لاستقبال موجات المهاجرين على أكمل وجه، فواجهت هذه الأخيرة مشاكل جمة ومتعددة، حيث تجمع 15% منهم في القدس، تل-أبيب، يافا، حيفا، ووجه الباقي وهم الأغلبية الساحقة، إلى مناطق ومدن التنمية، وقرى تعاونيات المهاجرين، وتقع مدن التنمية في النقيب ومناطق الحدود،(بئر سبع، دمونة، قرية كات، وبت شأن، وقرية شمونة ومعالوت).

وقد تم هذا التخطيط من اجل التخفيف من كثافة السكان في السهل الساحلي، وتأمين التوزيع الجغرافي للسكان، ولتضمن في نفس الوقت دفاعا جيدا للبلاد بوصفها حزاما يحمي المدن، وتتكون الأغلبية الساحقة لهؤلاء السكان، من يهود يعود أصلهم إلى بلدان المغرب الكبير وبالخصوص المغرب الأقصى، وكان اليهود المغاربة هم الذين أسسوا أكثر من مائة من" المواشيم" (القرى التعاونية)، في النقب والجليل، وفي تخوم البلاد (نوعام، يشريش، افيفيم، دبوراه،.... الغ).[99]

[99] حاييم الزعفراني، ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب ، (الدار البيضاء،1987)، ص 288 298.

المطلب الثاني: أهمية التطبيع للكيان الصهيوني:

منذ قيام دولة الكيان سنة 1948م، كانت مسألة الشرعية مسألة أساسية في المنظور الأمني الصهيوني باعتباره يواجه مسألة "الأمن الوجودي"، من خلال مفهوم الشرعية لدولة الهوية اليهودية. تستند الحركة الصهيونية في مسألة الأمن الوجودي إلى قوانين وعد بلفور، والانتداب البريطاني على فلسطين وقرار الأمم المتحدة 181، منذ سنة 1947م الذي يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية، هذه القرارات لعبت دور مهم في السياسات الصهيونية، واستنادا إلى حجج تاريخية حققت الصهيونية هذا الهدف المتمثل في إقامة وطن قومي لليهود بفلسطين، إلا أن شرعية هذا الوطن لا تزال محل تساؤل ولا يزال هناك قلق فيما يخص صحة ادعاءات الحركة الصهيونية فيما يتعلق بالوطن القومي لليهود لذلك فشرعية قيام هذه الدولة تشكل ركيزة أساسية في تحقيق هذه الدولة استمراريتها ووجودها.

ويمكن ملاحظة هذا القلق، في تصرفات أعضاء "الكنيست"، وفي مشروع قانون "إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي"، والذي يهدف إلى ترسيخ الحقوق القومية الحصرية لليهود في دولة الكيان في القانون الدستوري، واعتبر أعضاء الكنيست الذين قدموا المشروع انه ذو أهمية وضرورة في الوقت الذي يسعى الكثيرون لإنكار "حق" الشعب اليهودي في وطن قومي في فلسطين على حسب قولهم،ويسعى الكيان الصهيوني لتحقيق اعتراف أعدائه بأنه الوطن القومي لليهود، كما يطلب من حلفائه دعم هذا المطلب، ومن خلال تثبيت هذا القانون تعزز دولة الكيان الصهيوني مساعيها لتحقيق شرعية ادعاءاتها بأنها الوطن القومي لليهود.

كما أدخلت في قوانينها سنة 2015م وتم تطبيقه سنة 2017م قانون يسمح لوزير الداخلية بمعاقبة ومنع دخول وسحب الاستثمارات الخاصة بكل أنصار و نشطاء المقاطعة BDS وجادل المشرعون الصهاينة أن الكيان كان يواجه حملة جديدة في الحرب عليها، وان السماح بدخول على المواطنين، وهذا القانون يمثل جزء من الاستراتيجية الصهيونية في مواجهة

الجهات التي تعارض شرعيتها، من بينها حركة(BDS) التي تعتبرها تهديد متنامي للهوية اليهودية في الكيان الصهيوني.

بناءا على ما سبق فشرعية الكيان الصهيوني مرهونة في قوة الأطراف الداعمة لها والمعترفة بها والحليفة لها ومن أبرزها العالم الغربي، وزوالها مرهون بقوتهم كذلك بل وحتى مصالحهم في المنطقة، [100]كما أنَّ تطبيع العلاقات مع الدول العربية ذو أهمية بالغة بالنسبة لدولة الكيان الصهيوني، كسياسة تقلل من التهديدات الأمنية التي يشكلها الرفض العربي للكيان الصهيوني بالمنطقة في إطار إستراتيجية شاملة في المنطقة العربية والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1/ كسر الحاجز النفسي بين المسلمين واليهود بحيث يتقبل المسلمون وجود دولة اليهود في فلسطين كأي دولة أخرى بالمنطقة مثل تركيا وإيران والهند والتحاد السوفياتي وإثيوبيا.

2/ إلغاء المقاطعة العربية للكيان الصهيوني والتي أفقدت الكيان اليهودي مزايا التعامل التجاري مع الجيران العرب وإغراق الأسواق العربية الاستهلاكية الواسعة والقريبة منها. كما سببت تلك المقاطعة متاعب كثيرة نظرا إلى التزام العديد من الشركات الأجنبية عدم التعامل معها خوفا من المقاطعة العربية لها.

3/ فلسطين ليست من الدول الغنية بالمياه، ولذلك تحظى مشاريع استثمار الثروة المائية لنهر الأردن و الليطاني والنيل واليرموك بموقع الصدارة في جميع خطط الكيان الصهيوني ودراساتها الهادفة إلى استثمار كل قطرة ماء يمكن أن يصلوا إليها لتهيئة الأراضي والمستعمرات لاستقبال الملايين الذين تخطط لتهجيرهم. « و هو ما يفسر الدور البارز لإسرائيل في تدعيم إثيوبيا لبناء سد النهضة الذي قد يهدد الأمن المائي لمصر».

4/ تأثير الوضع الأمني بفلسطين على هجرة اليهود من مختلف بقاع العالم وهو الأمر الأساسي في وجود الكيان الصهيوني، حيث ارتفعت أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين

[100]Ronnie olesker, Israel'ssecurization dilemma, routledge,London and New york,2022,p14.

خلال الأعوام 1979_1981م، وهو ما يثبت أن التسويات السياسية مع الدول العربية تؤثر على الوضع الديموغرافي في فلسطين وتساعد الكيان الصهيوني على تحقيق الحلم بتجميع يهود العالم في ارض الميعاد.

5/ يعد النفط من أهم موارد الثروة في الوطن العربي، لذلك تتركز أطماع العدو اليهودي عليه حتى تكمل دور القوى الغربية في هذا المجال من نهب وسيطرة.[101]

إذن التطبيع يعد ضرورة أمنية بالنسبة للكيان الصهيوني مما يدعم الرأي القائل أحيانا باستعمال الكيان الصهيوني لكافة الأساليب الإغرائية (كالتطبيع مع المغرب مقابل اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة المغرب على الصحراء)، وحتى في بعض الأحيان المكيدة واكبر دليل على هذا مصر التي كانت من بين أول الدول المطبعة مع الكيان الصهيوني وعلى الرغم من ذلك نجدها طرف أساسي في النزاع المصري الإثيوبي حول قضية مياه النيل.

المطلب الثالث: مكونات السياسة الأمنية الجزائرية لمواجهة التغلغل الصهيوني في المنطقة المغاربية

بغض النظر عن الصراع العربي الإسرائيلي وتطورات ملف الصحراء الذي أشيع أنه كان وراء استعادة المغرب والكيان الصهيوني لعلاقاتهما السابقة وأكثر، فالذي جعل آفاق العلاقات الطبيعية بين المغرب والكيان الصهيوني ممكنة في هذا الوقت(2020)، هو الدور الذي لعبته القوة الوسيطة في حصول الاتفاق بين الطرفين، وذلك في شخص رئيسها دونالد ترامب الذي عرف بحماسه تجاه تطبيع العلاقات بين الكيان الصهيوني والعرب فكان من نتاج تحركاته الدبلوماسية إلحاق دولا عربية مهمة بركب التطبيع منها المغرب.

[101] غسان حمدان،(التطبيع إستراتيجية الاختراق الصهيوني، دار الأمان للطباعة والنشر، بيروت، 1989م)، ص118

حيث مثل اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة المغرب على الصحراء وسيلة إقناع لا تضاهى للمغرب من اجل التطبيع مع الكيان الصهيوني، فتحقيق المغرب أهدافه في الصحراء الغربية قد يساهم في إسكات المعارضة الداخلية لقرار المغرب بشأن التطبيع.

لقد أثار التطبيع والوساطة الأمريكية فيه مطامع المغرب التوسعية، واعتقد ان التطبيع هو مفتاح واشنطن لاعتراف هذه الأخيرة بسيادته على الصحراء، ولذلك ارتضى تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني هو ثمن المساومة مقابل الاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على الصحراء.

كما تشترك المغرب مع الكيان الصهيوني في الولاء للولايات المتحدة الأمريكية في نفس الأمر الذي يتعلق بالنزاع الذي يواجهه كل منهما نزاع الصحراء بالنسبة للمغرب والنزاع مع فلسطين بالنسبة للكيان الصهيوني فكلاهما يحتل أراضي لا تعود إليه وكلاهما يعتمد حجة الحق التاريخي في استلاءه على ارض غيره.

صحيح أن التطبيع المغربي الصهيوني كان بوساطة أمريكية إلا انه يعد استئناف للعلاقات بينهما قبل أن تنقطع أو تم إعلانها.

وجوابا على الخشية من أن يبعد التطبيع التزام المغرب بالقضية الفلسطينية، فقد سعى بموازاة الإعلان المشترك مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني إلى التأكيد على انه يمكن للمغرب توقيع اتفاق منفصل مع الكيان الصهيوني دون المساس بإجماع الأمة المغربية والعربية والإسلامية حول القضية الفلسطينية. وهكذا حرص على بعث رسائل طمأنة من خلال التذكير بموقفه الداعم لحل الدولتين والمدافع عن الوضع الخاص للقدس إلا أن الاتفاق الثلاثي نفسه لم يتحدث عن حل الدولتين ولم يشر إلى الوضع السياسي لمدينة القدس.

أما بالنسبة لواقع المغرب تجاه القضية الفلسطينية حتى دون تطبيع مع الكيان الصهيوني فإنها تبقى محدودة بحكم موازين القوى المختلة والدعم الأمريكي للكيان، وحتى على مستوى

الصراع العربي الإسرائيلي فإن المغرب لم يبدي دورا فعالا وإنما توجه نحو التعايش والتسوية مع الكيان الصهيوني.

وبالتالي فعلاقة المغرب بالكيان الصهيوني هي علاقة تاريخية وتكمن قيمة تجديدها بالنسبة للكيان ليس في البحث عن السلام مع المغرب وإنما تسعى للتغلغل في المنطقة المغاربية، فالكيان الصهيوني لا تهمه العلاقة نفسها بقدر ما يهمه مردودها من اعتراف بشرعية الكيان الصهيوني وإدماجه في منطقة الشرق الأوسط الكبير ووقف الحرب النفسية والإعلامية عليه.

وهكذا، فالتطبيع على النحو المتصور في العقيدة اليهودية يتجاوز بكثير الحدود الكلاسيكية لاتفاقات السلام لأنه يحدد هدفين دقيقين لمستقبل طرف واحد وهو الكيان الصهيوني، حيث يتمثل الهدف الأول في التحقيق النهائي للمشروع الصهيوني بمعنى قبول الدولة اليهودية ودمجها في المشهد الإقليمي، وبمجرد تجاوز هذا الهدف السياسي و الإيديولوجي سيتم تحديد مسار التطبيع من خلال البعد الثاني للدولة اليهودية وهو ارتباطها الجوهري بمجال النفوذ الغربي.

وبالتالي فإن سعي الكيان الصهيوني للتطبيع ما هو إلا بداية إستراتيجية الوصول إلى مستوى المنطق الذي يسود العلاقات شمال جنوب، بمعنى هي ديناميكية استعمارية جديدة بشكل أساسي ستتألف هنا كما هو الحال في أي مكان آخر من التحكم في تنمية الدولة وتوجيهها من خلال اللعب على تناقضاتها الداخلية، كما يمكن تسمية هذه الإستراتيجية بإستراتيجية التبعية الشاملة التي يتم تطويرها وتطبيقها وتعديلها بمرور الوقت والظروف.

وكما ترى "أنديرا غاندي" أن دولة الكيان الصهيوني هي دولة "توسعية بلا هوادة" فإن التطبيع يمكن أن يكون أداة هيمنة في يد الكيان الصهيوني حتى وان كان يظهر في شكل استعادة توازن علاقاتها مع الدولة المقبلة على التطبيع معها، بل انه يعكس هيمنة إسرائيل بمجرد التوصل إليه مع المغرب حيث لم تبذل شيئا للفوز به، فهو نوع من المكافئة الممنوحة لها من الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الأبرز لها، ولم تمنح المغرب حتى ما قام هذا التطبيع

من اجله أي قضية الصحراء التي لا يزال موقف الكيان الصهيوني بشأنها غير واضح ولا ينسجم مع بداية ظهور البلدين بمظهر الحليفين[102].

- **محور الرباط_تل أبيب الشراكة الإستراتيجية:**

إن التطبيع المغربي مع الكيان الصهيوني بالأساس هو تطبيع مستقبلي بالأساس وليس تطبيع ما سبق، ولذلك فمجرد علاقات طبيعية لا ترضي الطرفين لتحقيق المصلحة الخاصة لكل واحد منهما، ولمواجهة التحديات المشتركة إذ انه منذ تطبيع العلاقات هناك انهماك كبير في الدفع بتطويرها إلى حدود قصوى، ذلك أن وتيرة تطورها تظهر أن التطبيع قد بدا كضرورة ثم أصبح خيارا استراتيجيا.

كان معظم التعاون بين المغرب وإسرائيل يجري بشكل غير رسمي، وتجري رعايته من قبل القطاع الخاص في مجالات السياحة والزراعة والتجارة، حيث لم تتوافر سوى معطيات قليلة عن حجم ذلك حتى أن بعضها يكون مضللا فمثلا قد يجري إدخال بضائع إسرائيلية إلى السوق المغربية، وتوفيرها للمستهلك من خلال شركات لها فروع في أوروبا كما ظل التعاون البيني ساريا في مجال هو بطبيعته سري، شاملا في الغالب تبادل المعلومات الاستخباراتية وصفقات الأسلحة علما بأن تنفيذ هذه الأخيرة عادة ما كان يتم من خلال طرف ثالث ومع ذلك يؤكد الكيان الصهيوني انه يوفر للمغرب الخبرة الأمنية اللازمة لضمان تفوق المغرب الأمني والعسكري على جيرانه، واقتصر التواصل السياسيين البلدين على الإطار متعدد الأطراف في المحافل الإقليمية والدولية، ولم يسجل ذلك في إطار ثنائي إلا نادرا وبشكل غير علني.

أما بعد التطبيع فقد تم إعلان هذه العلاقات منها الاقتصادية ومع أن المغرب لا تشكل سوقا مهمة للكيان الصهيوني إلا انه يمثل مدخلا مهما لتوسيع دائرة حركتها الاقتصادية في القارة الإفريقية، ذلك كون إنشاء مشاريع مشتركة يضع المغرب موضع الوسيط بين الدول الإفريقية

[102] نبيل زكاوي، ملامح العلاقات المغربية الإسرائيلية في سياق التطبيع: أصدقاء أم حلفاء، مركز الجزيرة للدراسات، 9مارس 2022، ص 5 7.

التي ليس لها علاقات مباشرة مع الكيان الصهيوني وبالتالي توسيع دائرة العلاقات الصهيونية الإفريقية من خلال المغرب.

من جهة ثانية في أواخر السنة المنصرمة وفي أول اتفاق من نوعه بين الكيان الصهيوني ودولة عربية، وقع المغرب والدولة العبرية مذكرة تفاهم في مجال التعاون العسكري والأمني، حيث سيتيح الاتفاق للمغرب اقتناء معدات أمنية إسرائيلية عالية التكنولوجيا، كما قد يتطور هذا الاتفاق إلى إحداث استثمار صهيوني لتلبية حاجة المغرب في مجال الصناعة الدفاعية من خلال دعمه ومواكبته لإنتاج برامج وأنظمة تسليحية محليا، مما يعيدنا إلى ما ذكرناه سابقا حول أهمية المردود الاستراتيجي لهذا التحالف بالنسبة للمغرب في ظل سعيه للتفوق الإقليمي على حساب الجزائر(المعضلة الأمنية)، وهو ما خلق بالفعل قلقا وحذرا من الجانب الجزائري تجاه هذا التحالف وما قد ينتج عنه من انعكاسات على التفوق العسكري والتكنولوجي والأمني للجزائر بالمنطقة.

لهذا فقد اتخذت الجزائر بالفعل احتياطات وحلول لتعزيز التعاون العسكري مع روسيا، رغم الأزمة الاقتصادية الخانقة، بطلب وصول غير محدود إلى أسلحة متطورة بخطوط ائتمان طويلة الأجل من شأنها أن تسمح للجزائر بدفع ثمن مشترياتها العسكرية دون أن تخنق نفسها ماليا.

كما يعتبر التطبيع المغربي الصهيوني بمثابة خطوة نحو طريق إقليمي جديد، فبالرغم مما تلقاه النظام المغربي من انتقادات بعض الدول منها إيران، إلا انه في المقابل رحب بهذا الاتفاق الكثير من البلدان المهمة بالنسبة للنظام وينطبق هذا بشكل خاص على العديد من دول الخليج التي تقدم للمغرب الدعم المالي والمساندة في المنتديات الإقليمية، فقد قرب التطبيع المغرب من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

فالسياق الجيوسياسي الحالي يحمل العديد من أوجه التشابه مع الشركات السرية التي وحدت المغرب والكيان الصهيوني، إذ يواجه الكيان الصهيوني ودول مجلس التعاون الخليجي

التدخل الإيراني بالمنطقة وتعتبر جهود إيران لامتلاك أسلحة نووية تهديدا للكيان الصهيوني ودول مجلس التعاون الخليجي، فكما أن علاقات المغرب بالكيان الصهيوني في الماضي استندت إلى عدم انجرار المغرب وراء الحركة القومية العربية بقيادة جمال عبد الناصر، فكذلك الآن يبلغ التطبيع بينهما ذروته في سياق مناهضة سعي النظام الإيراني إلى ممارسة نفوذه في منطقة الشرق الأوسط، والقصد أن المغرب يعزز الجبهة الصهيونية مع بعض دول الخليج التي طبعت مع الكيان الصهيوني.[103]

بدورها صنعت إيران الاستثناء بتأييدها قرار الجزائر قطع العلاقات مع المغرب، ما أثار عدة قراءات تمحورت غالبيتها حول بحثها عن موطئ قدم في شمال إفريقيا، وفتح جبهة جديدة في صراعها مع إسرائيل والغرب في تلك المنطقة.

كما شهدت الأحداث السياسية نشاط جزائريا على مستوى القارة الإفريقية فالجزائر تعتبر الكيان الصهيوني تجاوز كونه خطرا قوميا على الأمة العربية ككل.

ففي يوم 16 أكتوبر 2021، أعلن المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي قراره بتأجيل الحسم في قبول أو رفض منح الكيان الصهيوني صفة مراقب إلى القمة المقبلة للاتحاد المقررة في فيفري 2022.

ويأتي هذا القرار كنتاج لمجهودات كبيرة بذلتها الجزائر سياسيا ودبلوماسيا على مستوى القارة الإفريقية لمواجهة ومعارضة القرار المفاجئ الذي اتخذه رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، موسى فكي، بقبول طلب الكيان الصهيوني الانضمام إلى الاتحاد الإفريقي بصفة عضو مراقب.

[103] نبيل زكاوي، مرجع سابق، 7 11.

فمنذ اتخاذ موسى فكي لهذا القرار حدث في الجزائر ما يشبه حالة استنفار وطوارئ واتخذ فيها قرار على أعلى المستويات بشن هجوم دبلوماسي، واستخدام كل إمكانيات الجزائر السياسية وثقلها، لمواجهة هذا القرار.

حيث أعلنت وزارة الخارجية الجزائرية رفضها التام لقبول الكيان الصهيوني في صفوف الاتحاد الإفريقي، وقالت أن رئيس المفوضية لم يقم باستشارة الدول الأعضاء بهذا الشأن.

بدأت الجزائر التحرك فنجحت في إقناع 6 دول عربية افريقية، وهي تونس ومصر وموريتانيا، وجيبوتي وليبيا وجزر القمر، بإعلان معارضتها هذا القرار.

لم تتوقف الحملة الجزائرية ضد الكيان الصهيوني في إفريقيا وتعاونت معها دولة جنوب إفريقيا التي تحفظت في البداية عن قرار فكي، ونجحت في إقناع السودان بالانضمام للدول المعارضة لقرار فكي في بيان أصدرته الخارجية السودانية يوم 15 أكتوبر 2021.

في اليوم التالي، نجحت بقيادة مجموعة من 24 دولة افريقية أعلنت رفضها أيضا، ما دفع بالمجلس التنفيذي إلى اتخاذ قرار تأجيل الحسم بخصوص قبول عضوية الكيان الصهيوني.

وهو بشكل مؤكد انتصار مهم للدبلوماسية، أفشلت من خلاله مشروع انضمام الكيان الصهيوني، إذ أن إقرار ذلك مع المعارضة الجزائرية القوية يكاد يكون مستحيلا[104].

إن العلاقات المغربية الإسرائيلية المتنامية هي أحد أسباب هذا النشاط الجزائري على الصعيد الإفريقي، فالجزائر تعتبر الكيان الصهيوني، لم تعد فقط خطرا قوميا على الأمة العربية ككل بل تعدت ذلك، وصارت خطرا مباشرا عليها، وباتت تهددها على حدودها.

عندما أقامت المغرب علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني سنة 2020، قال السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون:" نلاحظ نوعا من الهرولة نحو التطبيع، لن نشارك فيها ولا نباركها، القضية الفلسطينية عندنا في الجزائر تبقى قضية مقدسة، وهي أم القضايا". وتبعه

[104] حسام عبد الكريم، الجزائر تعلنها حربا سياسية شاملة على "إسرائيل" في إفريقيا، موقع: almayadeen.net، 03 نوفمبر 2021، الرابط: almayadeen.net، تم زيارة الموقع يوم: 2022/08/25.الساعة:18:19.

رئيس وزرائه عبد العزيز جراد بتصريح قال فيه:" أن الجزائر مستهدفة"، وان هناك إرادة أجنبية بوصول الصهيونية إلى حدودها، أي أن الطبقة القيادية في الجزائر صارت تعتبر علاقات الكيان الصهيوني في الجوار المغربي خطرا مباشرا امنيا واستراتيجيا، ما سبب توترا شديدا في النظرة الجزائرية إلى النظام المغربي.

نشرت صحيفة الشروق الجزائرية مقالا بعنوان" لهذه الأسباب يستهدف الكيان الصهيوني الجزائر"، وزادت الطين بلة المعلومات الاستخباراتية التي أفادت بان الكيان الصهيوني ساعد المغرب على عل ى إقامة قاعدة عسكرية على الحدود الجزائرية. وتجاوز الأمر الخطوط الحمراء حينما شعرت الجزائر بأن الكيان الصهيوني يحاول العبث بالشأن الداخلي الجزائري من خلال المغرب.

كما أعلن التلفزيون الجزائري أن حركة "ماك" الإرهابية على علاقة بالكيان الصهيوني والمغرب، وان المتورطين معها كانوا على اتصال مع جهات صهيونية تحت غطاء "مؤسسات المجتمع المدني"، وفي النهاية كان القرار الجزائري بقطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب في شهر أوت 2020.

بدوره رد الكيان الصهيوني على الجزائر واتهمتها بأنها جزء من محور يضم إيران، وعبر وزير خارجيتها مائير لا بد من الرباط عن هواجس "إزاء الدور الذي تؤديه الجزائر في المنطقة، وتقاربها مع إيران، والحملة التي قادتها ضد قبول الكيان الصهيوني عضوا مراقبا في الاتحاد الإفريقي.[105]

[105] حسام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره.

خلاصة الفصل:

يعد التطبيع ذا أهمية بالغة للكيان الصهيوني خاصة مع الدول العربية، إلا أنه يعد اتفاق سلام بين المسلمين و اليهود فهذا لن يحصل أبدا حتى يتبع المسلم ملتهم، و إنما التطبيع فقط جزء من إستراتيجية أمنية صهيونية تم ذكرها في الفصل، و الدليل على ذلك أنه ورغم تطبيع بعض الدول العربية مع اليهود لم تسلم من شرها بدليل أن مصر من أول المطبعين مع الكيان إلا أن الكيان الصهيوني قدم دعم لإثيوبيا في بناء سد النهضة الذي يضر بالأمن المائي لمصر، فهناك حتى من يعتبر أن الغرض من مشروع سد النهضة هو إضعاف مصر، و بالتالي رغم التطبيع هناك عداوة صهيونية مستمرة للدول العربية.

الخاتمة

من السهل جدا ملاحظة الاتصال الجغرافي الشاسع للجزائر في منطقة المغرب العربي التي تتميز جغرافيا بأنها لا تعرف الحدود وإنما تعتبر كتلة جغرافية متكاملة ذات تضاريس مشتركة وتاريخ مشترك وتركيبة سكانية مشتركة وبالتالي هي ذات مصير مشترك وتشترك حتى في التهديدات الأمنية، ويسهل انتقال هذه الأخيرة بين بلدان المنطقة، مما يتطلب وبشدة رسم استراتيجيات مشتركة لمواجهة هذه التهديدات من قبل دول المنطقة.

كما أنها منطقة ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للقوى الكبرى في العالم كأوروبا والولايات المتحدة والصين وروسيا ، فكلها لها مصالح بالمنطقة وكلها تغلغلت في المنطقة باستغلال الوضع القائم فيها من خلافات والقضايا المختلفة بالمنطقة وهو ما سهل عليها الأمر ، كما عرفت هذه القوى الكبرى بالازدواجية في العلاقات مع الجزائر والمغرب كما أنها لم تبدي أي موقف تجاه قضية الصحراء الغربية بل استغلت الأمر من اجل إدارة خلافات المنطقة.

ويعد الاختلاف في مواقف البلدين تجاه قضية الصحراء الغربية أحد اعقد الخلافات التي تعيق أي تقدم في تحسين وتطوير العلاقات بين دول المنطقة، بل العكس حول التوتر والتنافس بين البلدين والتناقض في موقفيهما تجاه القضايا المختلفة ، المنطقة إلى سوق تتنافس عليها الدول الكبرى والمصدرة الأسلحة من أجل بيع أسلحتها، كما أن لهذه البلدان نقص في عدة مجالات بسبب توجيه هذه البلدان لجهود جبارة و أموال طائلة فقط من اجل تحقيق أمنها أو تحقيق التفوق على دولة مجاورة، وهو الأمر الذي ليس في صالح أي دولة من دول المنطقة، لذلك فالإستراتيجية الأمنية الأصلح للمنطقة هي بناء إستراتيجية مشتركة من اجل حل الخلافات والقضايا المعقدة بالمنطقة ، حيث تعد قضية الصحراء الغربية من اعقد قضايا المنطقة، وليست المنطقة المغاربية وحدها تشهد قضية كهذه بل تنتشر هكذا قضايا في كافة القارة الإفريقية، لذلك وجب التعامل مع هكذا قضايا كما تم الأمر مع الحدود الموروثة وذلك من اجل الحفاظ على الأمن والسلم في القارة الإفريقية.

كما لابد من رسم استراتيجيات مشتركة لمواجهة التهديد ات الأمنية المختلفة، والتوجه بالمنطقة نحو التقدم في مجالات أخرى غير مجالات الدفاع كالقطاعات الصحية والتعليمية وقطاعات التعليم العالي والبحث العلمي و العديد من القطاعات الأخرى التي تعد قطاعات هشة وبالكاد تؤدي المطلوب منها، فتركيز هذه الدول كل جهودها على القوة في المجال العسكري و التحالفات من أجل زيادة القوة، من اجل تحقيق الأمن، هو في حد ذاته تهديد للأمن، فإعطاء الأولوية للأمن الصلب على الأمن اللين كذلك قد يخلق تهديدات أمنية أخرى في مجتمعات البلدان المغاربية. فبعد دراسة هذا الموضوع تبين أن المتضرر الوحيد من الاستراتيجيات الأمنية المبنية على التسلح والتحالف التي تقوم بها الدول المغاربية هي الدول المغاربية في حد ذاتها، والمستفيد الوحيد من الأوضاع القائمة بالمنطقة هي الدول المصدرة للأسلحة لهذه السوق المستهلكة، وكذلك الدول المستغلة للأوضاع من اجل. تمرير سياساتها وتحقيق مصالحها بالمنطقة ، كما استغلت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2020 قضية الصحراء الغربية كورقة رابحة في وساطتها بين المغرب والكيان الصهيوني وهو ما خدم هذا الأخير كثيرا من ناحية الانتشار والاعتراف الدولي والتغلغل بالمنطقة المغاربية وتحقيق المصالح بها وكسبها كحليف في إفريقيا.

كما لا يمكن إغفال أن الولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة أمنية واقتصادية وهي تسعى لاستغلال ثروات المنطقة بكل ما لديها من وسائل لمنافسة الاتحاد الأوروبي الذي يعد متفوقا من الناحية الاقتصادية على كل القوى المتنافسة، وبالتالي يمكن اعتبار وساطة الولايات المتحدة الأمريكية في التطبيع مع الدول العربية عامة والمغرب خاصة، ما هو إلا وسيلة تقوي من خلالها نفوذها بالمنطقة والسيطرة على ثرواتها في مواجهة المنافس الأوروبي،كذلك الضغط على الجزائر التي تعد حليف وفي لروسيا ضد الغرب.

وهو ما يشكل تهديد لدولة الجزائر المعادية للكيان الصهيوني والتي قامت بجهود دبلوماسية تعد انتصارا دبلوماسيا هاما في حصر تغلغل و نفوذ الكيان الصهيوني للمنطقة، كما تعتبر

الجزائر تطبيع المغرب مع الكيان الصهيوني وتستغله في تخوين المغرب و كسب مواقف دول الجوار لصالحها، كما هو الأمر مع تونس الرافضة للتطبيع هي الأخرى و كذلك استقبال الرئيس التونسي قيس سعيد لرئيس دولة الصحراء الغربية إبراهيم غالي، مما خلق أزمة دبلوماسية بين المغرب و تونس واستدعى الأخير سفيره بتونس للتشاور، مع العلم أن العلاقات الجزائرية التونسية تعتبر علاقات جيدة وأخوية بين البلدين، ورغم إعلان تونس موقفها الحيادي تجاه الصراع في الصحراء الغربية فإن اعترافها بسيادة الصحراء الغربية كدولة ولو ضمنيا يعد انتصار للدبلوماسية الجزائرية على المستوى المغاربي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1/. الكتب والمجلات:

- **الكتب:**

- بهلول نسيم، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني.دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2015 .

- جارش عادل، تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الجزائري، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2018.

-عبد الكريم غلاب قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي،دار الغرب الإسلامي،بيروت،2005.

- بلقاسم الطاهر، "الجغرافية الاقتصادية"، محاضرة موجهة لطلبة الماستر، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2022/2021.

- على كسار غدير الغزالي، الجذور والأصول التاريخية لسكان منطقة بلاد المغرب القديم. المصدر: مجلة كلية التربية، ع1. الناشر: جامعة البلبل–كلية التربية، تاريخ 2008.

- عبد الحميد حسين حمودة، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، الدار الثقافية للنشر،2002.

- محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية والأزمة الكبرى في الاستراتيجية الدولية. القاهرة: دار العالم العربي، 2016.

- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، واقع النفط الليبي والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتوقف تصديره،2016.

- عبد الملك خلف التميمي، أضواء على المغرب العربي دار البصائر للنشر والتوزيع، ال جزائر 2011.

- غسان حمدان، (التطبيع استراتيجية الاختراق الصهيوني، دار الأمان للطباعة والنشر، بيروت،1989م)،

- أمين البار، منير بسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية، (مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014).

• **المجلات:**

احمد الزروقوآخرون، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ومأزق الخيار الديمقراطي في ليبيا. مجلة مدارات سياسية، العدد02، 2020.

- إسماعيل دبش،" العلاقات العربية الأسيوية دراسة حالة المغرب العربي مع التركيز على الجزائر"، حوليات جامعة الجزائر، عدد20 (ديسمبر 2011).

3. **مذكرات التخرج:**

- بلخوج كنزة، البعد العسكري في العلاقات الجزائرية الروسية بعد الحرب الباردة، مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، 2012/2011.

– بن علال أمال، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر،2011_2012.

- بومدين وسيلة، الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغاربية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الثالث، أكتوبر 2018، جامعة بوبكر بلقايد تلمسان.

- حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011).

- شهيدة حفيان، مشكل الحدود بين المغرب والجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التاريخ، الجامعة الإفريقية –أدرار–،2013–2014.

- شريف راضية، حرب الرمال 1963م بين الجزائر والمغرب الأقصى الأسباب والانعكاسات، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة محمد خيضر –بسكرة–،2014،2015.

- نخلة زينب، بن حمية عبد العظيم، دور الطاقة في العلاقات الأوروبية المغاربية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/2012.

- نصر الدين اوشن، المعضلة الأمنية في العلاقات الأمنية بين الجزائر والمغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، 2014/2013.

- سعدي ليدية، غنام عقيلة، (أثر تأزم العلاقات الجزائرية المغربة على تطور الاتحاد المغاربي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على الماستر في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، 2017/2016.).

- ركاح عميروش، الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، جامعة الجزائر 3.

- التهريب على الحدود الجزائرية التونسية وأثره على الأمن الوطني، عائشة قادة بن عبد الله، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2021./05/27

4. مواقع الانترنت:

- الجزائر...ماذا تعرف عن ابرز خطوط أنابيب تصدير الغاز، الطاقة، 2021 الرابط:https://nawaat.org/ تم زيارة الموقع يوم 2022/07/05 الساعة: 18:17.

- الجزائر سخرت جل الوسائل من اجل تامين حدودها البرية ومداخلها البحرية، جريدة اللقاء ،16 ديسمبر 2020، تم زيارة موقع الجريدة يوم 02/04/2022 الرابط: https://elikaaonline.com

- إسلام عبد الله زعبل، الاستراتيجية الروسية تجاه أزمة الصحراء الغربية، المعهد المصري للدراسات، الرابط: eipss–eg.org، تم زيارة الموقع يوم 2022/06/04: الساعة:14:00

- رامي التلغ، الأوضاع الأمنية في دول المغرب العربي في 2021، afrigatenews .net،تم تصفح الموقع يوم 02/04/2022، ساعة:23:40، أنظر الرابط::http://www.afrigatenews.net/article.

- ساسة بوست، المغرب العربي: بالأرقام ثروات هائلة لكن ضائعة، الرابط: sasapost.com تم زيارة الموقع يوم2022/05/17.

- دول المغرب العربي: بالأرقا م ثروات هائلة لكن ضائعة، موقع ساسة بوست، 2015، الرابط: sasapost,com تم زيارة الموقع يوم 2022/05/17.

- عبد السلام بارودي، هذا ما حدث في تيقنتورين يوم 16 يناير 2013، موقع 2018 maghrebvoices.comتم زيارة الموقع يوم 2022/04/17.

–ماهي أهمية الهلال النفطي في ليبيا، موقع skynewsarabia.com، 2018، تم زيارة الموقع 2022/04/17.

–حسام عبد الكريم، الجزائر تعلنها حربا سياسية شاملة على "إسرائيل" في افريقيا، موقع:almayadeen.net، 03 نوفمبر 2021، الرابط: almayadeen.net، تم زيارة الموقع يوم: 2022/08/25.الساعة:18:19.

–حفتر يشهر ورقة النفط : خطر التقسيم يتعاظم. قناةالعالم ،الرابط:alalam,ir/ news

– عربي بوست، القصة الكاملة لمافيا المخدرات في كولومبيا والدور السري ل CIA ، 2019 ، الرابط :arabicpost ,com تم زيارة الموقع يوم 2022/05/25 ،الساعة:16:15 .

- صباح بالة، المعضلة الأمنية، الموسوعة السياسية، الرابط: https://political-encyclopedia.org/di، تم زيارة الموقع يوم:06/27/ 2022. الساعة: 17:23.

- عائد عميرة، البحث عن ممر في الأطلسي .. تعرف على أسباب دعم الجزائر للبوليساريو ن بوست، بتاريخ 2020/11/21، الرابط: https://www.noonpost.com/ تم زيارة الموقع يوم2022/06/30.على الساعة:15:16.

- صفقة الأسلحة تثير المخاوف والأسئلة، 01/ابريل/2006، 14:01.
الرابط:https://www.swissinfo.ch/frejlتم زيارة الموقع يوم: 2022/07/02، على الساعة:15:11.

- مصطفى جالي، التسلح الجزائري المغربي: سياق جديد لتوجهات قديمة، مركز الجزيرة للدراسات، 7 أكتوبر 2021، الرابط: https://studies.aljazeera.net/ تم زيارة الموقع يوم: 2022/07/03، على الساعة: 15:06.

- خير الدين باشا، أزمة الجزائر والمغرب: جذورها تطورها وتداعياتها المحتملة، 2022/01/07، الرابط:https://nawaat.org/ تم زيارة الموقع يوم: 2022/07/05، الساعة: 16:10.

5. مراجع باللغة الأجنبية:

MohammedSeti, les ports algériens dans la mondialisation la fin du paradoxe, revue géographique des pays méditerranéens, LINK ;https://journals.openedition.org/ au ; 30/06/2022, h/15 :47

United nations, link :https://www.un.org/dppa/decolonization visit site: 30/06/2022 h :19 :00

Khadija mohsen, (Le printemps arabe reconfigure l'environnement du maghreb), institut de relations internationales et stratégique, 2014

John H, Herz, idealist internationalism and the security dilemma,(world politics,vol 2 no 2 jan 1950, the Johns Hopkins university press, 2009)

Jean Philipe cueille. Pays pétrolière et gaziers du Maghreb et du moyen orient .Ifp énergies nouvelles

Ronnie olesker, Israel’ssecurization dilemma, Routledge, London and New york, 2022.

قائمة الخرائط

قائمة الخرائط :

الرقم	العنوان	الصفحة
1	السلاسل الجبلية في منطقة المغرب العربي	14

الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
ملخص البحث	
قائمة المحتويات	
مقدمة	
تقديم الموضوع	**1**
الأدبيات والدراسات السابقة	**2**
الإشكالية	**3**
الفرضيات	**3**
الإطار النظري	**4**
تحديد المفاهيم	**6**
الإطار المنهجي	**8**
هيكلة البحث	**9**
الفصل الأول: الإقليم المغربي دراسة أمنية-جيوسياسية	
تمهيد	**12**
المبحث الأول: المغرب العربي دراسة في الأبعاد الجيوسياسية	**13**
المطلب الأول: الجغرافية التاريخية السياسية لإقليم المغرب العربي	**13**
المطلب الثاني: جيوسياسية الجزائر ضمن الفضاء المغاربي	**18**
المطلب الثالث: البعد المغاربي في سياسة الأمن الجزائري	**20**
المبحث الثاني:الفضاء المغاربي دراسة جيوطاقوية	**22**
المطلب الأول: الطاقة في إقليم المغرب العربي (ليبيا والجزائر)	**22**
المطلب الثاني: إشكالية العلاقة الطردية بين متغيري الطاقة والتهديدات الأمنية	**29**

المبحث الثالث: الفوضى الإقليمية الحدودية بإقليم المغرب العربي:	**32**
المطلب الأول: تونس، دراسة في عدم الاستقرار الداخلي 2011–التهريب	**32**
المطلب الثاني: ليبيا والاتجاه للفشل الدولاتي	**38**
خلاصة الفصل الأول.	**41**
الفصل الثاني: المغرب العربي على ضوء فرص وتحديات منافسات القوة بالإقليم	
تمهيد	**42**
المبحث الأول: التواجد الفرنسي بالمنطقة المغاربية:	**43**
المطلب الأول: البعد التاريخي لفرنسا بالمنطقة المغاربية (الاستيطان)	**43**
المطلب الثاني: السياسة الفرنسية في المغرب العربي بعد الاستقلال	**44**
1. المصالح الاقتصادية	**44**
2. الفرنكوفونية	**45**
3. المهاجرين	**46**
المطلب الثالث: الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية لفرنسا في منطقة المغرب العربي.	**46**
المطلب الرابع: مكانة وأهمية المغرب العربي في السياسة الفرنسية	**49**
المبحث الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي:	**50**
المطلب الأول: كرونولوجيا العلاقات الأمريكية المغربية	**50**
1. الحرب الباردة	**50**
2. بعد الحرب الباردة إلى 11 سبتمبر	**52**
3. بعد 11 سبتمبر	**54**
المطلب الثاني: مستويات العلاقات المغاربية الأمريكية	**57**
1. المستوى الاقتصادي (الطاقوي)	**57**
2. المستوى السياسي (تصدير الديمقراطية وحقوق الإنسان)	**58**
المطلب الثالث: علاقة كل من المغرب والجزائر بالولايات المتحدة الأمريكية	**59**
1. العلاقات الجزائرية الأمريكية	**59**
2. العلاقات المغربية الأمريكية	**61**
المطلب الرابع: التنافس الأمريكي على المنطقة المغاربية	**63**

1. أسباب الاهتمام الأوروبي بمنطقة المغرب العربي	**63**
2. أسباب الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي	**65**
3. المنافسة الفرنسية الأمريكية على المنطقة	**67**
المبحث الثالث: التواجد الروسي الصيني في منطقة المغرب العربي:	**69**
المطلب الأول: العلاقات الروسية المغاربية.	**69**
1. البعد التاريخي للتواجد السوفياتي بالمنطقة (الجزائر)	**69**
1-1. العلاقات الجزائرية السوفياتية خلال فترة الثورة التحريرية	**69**
1-2. العلاقات الجزائرية السوفياتية منذ الاستقلال إلى زوال الاتحاد السوفياتي	**71**
1-3. العلاقات الجزائرية الروسية بعد الحرب الباردة	**72**
2. العلاقات الروسية المغربية والموقف الروسي من قضية الصحراء الغربية	**73**
المطلب الثاني: العلاقات الصينية المغاربية (الجزائر)	**74**
1. البعد التاريخي للعلاقات الصينية الجزائرية	**75**
2. مرحلة ما بعد الاستقلال	**75**
3. العلاقات الجزائرية الصينية بعد الاستقلال	**77**
خلاصة الفصل الثاني	**80**
الفصل الثالث: رهان التطبيع المغربي الصهيوني في المنظور الأمني الجزائري	
تمهيد	**81**
المبحث الأول: كرونولوجيا تطور التوتر في العلاقات الجزائرية المغربية:	**82**
المطلب الأول: قراءة جيوسياسية لواقع النزاعات في المنطقة المغاربية 1. تفسير النزاعات في المنطقة المغاربية من منطلق الجغرافيا السياسية والتاريخ الاستعماري بالقارة الإفريقية 2. المعضلة الأمنية في تفسير التوتر الجزائري المغربي	**83**
المطلب الثاني: المعضلة الأمنية في تفسير التوتر الجزائري المغربي	**86**
المطلب الثالث: أبعاد تطور التوتر في العلاقات الجزائرية-المغربية	**91**
المطلب الرابع: التوتر الجزائري المغربي في ظل قضية الصحراء الغربية	**101**
المبحث الثاني: التطبيع المغربي الصهيوني، وإثره على تصعيد التنافس بين الجزائر والمغرب	**109**

المطلب الأول: التسلح الجزائري والموقف المغربي منه	**109**
1. عودة سباق التسلح الجزائري المغربي	**113**
2. تنافس الأسلحة الروسية–الصينية ضد الأسلحة الأمريكية–الفرنسية في المنطقة	**116**
3. عتاد الطرفين من مختلف أنواع الأسلحة (2021).	**118**
المطلب الثاني: التطبيع وعودة التوتر الجزائري المغربي	**120**
1. التوتر وأثره على المستوى الطاقوي	**123**
2. عملية بير الحلو والتغلغل الصهيوني بالمنطقة	**125**
المبحث الثالث: السياسة الأمنية الجزائرية ضد سياسة التغلغل الصهيوني لحفظ التوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية	**128**
المطلب الأول: المكانة التاريخية لليهود في المغرب	**128**
المطلب الثاني: أهمية التطبيع للكيان الصهيوني	**134**
المطلب الثالث: مكونات السياسة الأمنية الجزائرية لمواجهة التغلغل الصهيوني في المنطقة المغاربية	**136**
خلاصة الفصل الثالث	**144**
الخاتمة	**145**
قائمة المراجع	